مخطوط رقم	3690 م.ك	الموضوع	عقائد
العنوان	شرح تجريد العقائد		
المؤلف	التستري ; بدرالدين محمد بن أسعد التميمي اليمني الحنفي ـ 732 هـ		
أوله			
آخره			
تاريخ النسخ	القرن (7) هـ		
إسم الناسخ	بخط المصنف		
نوع الخط	نسخ متصل الحروف	عدد الأوراق	137
لغة المخطوط		عدد الأسطر	0
تاريخ التأليف		المقاس	
الملاحظات			
مصدر المخطوط	شستربيتي		
المراجع			

من فعل كل ما يحكم العقل بانه ينبغي فعله او يحسن او ترك كل ما يحكم العقل بانه ينبغي تركه او يقبح او يحسن فعله او تركه ويخرج بهذا القيد ما يحكم العقل بانه ينبغي فعله او تركه لا لذاته بل لامر خارج عنه كالحكم بوجوب المقدمة لوجوب ذيها وبوجوب الشيء لوجوب ما يتوقف عليه وجوده ويخرج بقيد الاختياري ما يحكم العقل بانه ينبغي فعله او تركه من الافعال الغير الاختيارية كالحكم بوجوب معرفة الله تعالى على المكلف وبوجوب الايمان به وبحرمة الكفر به وبقبح الجهل بالصانع ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت ثابتة بالعقل الا انها ليست من الاحكام العقلية التي هي محل الكلام في هذا المقام لان متعلقاتها ليست من الافعال الاختيارية للمكلف بل هي من الامور الاعتقادية التي لا تتعلق بها التكاليف الشرعية ولا العقلية ولا يخفى ان هذا القيد انما يحتاج اليه على القول بان الاصل في الاشياء الاباحة واما على القول بان الاصل فيها الحظر او التوقف فلا حاجة اليه لان الافعال الغير الاختيارية حينئذ تكون خارجة بالاصل لا بالقيد المذكور

ثم ان الحكم العقلي قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا فالاول كالحكم بان الكل اعظم من الجزء وان الاثنين نصف الاربعة والثاني كالحكم بوجوب رد الوديعة عند طلب المالك لها وبحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبوجوب شكر المنعم وبقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالوجوب او الحسن او القبح او غيرها من الاحكام العقلية

ثم ان الحكم العقلي قد يستقل به العقل وقد لا يستقل به بل يحتاج الى ورود الشرع به ليتم الحكم بالوجوب او الحسن او القبح او غيرها من الاحكام العقلية فالاول كالحكم بوجوب رد الوديعة عند طلب المالك لها وبحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبوجوب شكر المنعم وبقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالوجوب او الحسن او القبح او غيرها من الاحكام العقلية والثاني كالحكم بوجوب النظر والاستدلال لتحصيل المعرفة بالله تعالى وبوجوب الاتيان بالواجبات العقلية وترك المحرمات العقلية فان العقل وان استقل بالحكم بالوجوب او الحرمة في هذه الامثلة الا انه لا يستقل بالحكم بالعقاب على المخالفة بل يحتاج الى ورود الشرع بالعقاب على المخالفة ليتم الحكم بالوجوب او الحرمة

ثم ان الحكم العقلي قد يكون مستقلا بادراك الحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية بحيث لا يحتاج الى ورود الشرع به وقد لا يكون مستقلا بادراك ذلك بل يحتاج الى ورود الشرع به ليتم ادراكه فالاول كالحكم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبحسن الاحسان وقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية والثاني كالحكم بحسن العبادات وقبح المعاصي فان العقل وان استقل بالحكم بالحسن في العبادات وبالقبح في المعاصي الا انه لا يستقل بالحكم بالثواب على العبادات وبالعقاب على المعاصي بل يحتاج الى ورود الشرع بالثواب والعقاب ليتم الحكم بالحسن والقبح

ثم ان الحكم العقلي قد يستقل به العقل بحيث لا يحتاج الى ورود الشرع به وقد لا يستقل به العقل بل يحتاج الى ورود الشرع به ليتم الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية فالاول كالحكم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبحسن الاحسان وقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية والثاني كالحكم بحسن العبادات وقبح المعاصي فان العقل وان استقل بالحكم بالحسن في العبادات وبالقبح في المعاصي الا انه لا يستقل بالحكم بالثواب على العبادات وبالعقاب على المعاصي بل يحتاج الى ورود الشرع بالثواب والعقاب ليتم الحكم بالحسن والقبح

ثم ان الحكم العقلي قد يستقل به العقل بحيث لا يحتاج الى ورود الشرع به وقد لا يستقل به العقل بل يحتاج الى ورود الشرع به ليتم الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية فالاول كالحكم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبحسن الاحسان وقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية والثاني كالحكم بحسن العبادات وقبح المعاصي فان العقل وان استقل بالحكم بالحسن في العبادات وبالقبح في المعاصي الا انه لا يستقل بالحكم بالثواب على العبادات وبالعقاب على المعاصي بل يحتاج الى ورود الشرع بالثواب والعقاب ليتم الحكم بالحسن والقبح

ثم ان الحكم العقلي قد يستقل به العقل بحيث لا يحتاج الى ورود الشرع به وقد لا يستقل به العقل بل يحتاج الى ورود الشرع به ليتم الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية فالاول كالحكم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وبحسن الاحسان وقبح الظلم والعدوان ونحو ذلك فان هذه الاحكام وان كانت عقلية الا انها ليست ضرورية بل نظرية لاحتياجها الى مقدمات يتوصل بها العقل الى الحكم بالحسن او القبح او غيرهما من الاحكام العقلية والثاني كالحكم بحسن العبادات وقبح المعاصي فان العقل وان استقل بالحكم بالحسن في العبادات وبالقبح في المعاصي الا انه لا يستقل بالحكم بالثواب على العبادات وبالعقاب على المعاصي بل يحتاج الى ورود الشرع بالثواب والعقاب ليتم الحكم بالحسن والقبح

ولكان ذلك ساء للغرض لانه يحسن الوقت منا فعا واستدلاله
بالعقل على ما فيه الامر ظاهر لنا منع وانه وقت بالعقل وان كان
يستحق به الثواب من الاعواض الملجئ على انه يجوز ان لا يعلم ذلك
قوله تعالى ومن يقض احدهم الموت يسمى عنده او كالته على الحلق وكذا
قوله عالم في الخاص حين لا كالته على جواز الحين لعلم بالعقل
والعلم في الوقت انه تعالى واحد على الاحياء كلا مانة وعلى
تفقيه حيا فاذا ارتعلما بواحد منها في وان بعض ما يبين في
العقل دليل عليه فوجب الوقوف فيما سمعوا ان كوف احل
لنبوان لطفا لغيره من المكلفين وقطعا عن احد سمع لانتباه
من الغفلة بسببه وسمع لئن يكون لطفا للمكلف بعينه لا يأخذ
وبعينه سقط التكليف عنه وكا تكليف بعده فمن لطف ما عتاد
فاكان مكلفة من بعده وكا تكليف ولا لطف
الوقف فالسبب الذي ما انتفع به الى سقوط او عدم الوجوب
ولما ان اوكاد الرزق عند وقد وان عاش لا يطول
عمره بالسرقة وهما ممنوع فان الوقف باعيانها انتفع لم
من الاعيان الضرر بحال في الولد ملا يضر فاعلم وقال العلماء تام
لا ينتفع بالحي به ولم يكن حيا انتفع عنه وعلى بيان القتل محرم فيه
محله تعالى فا تقوا عما رزقناكم ولا مرتبا نفاق من المحرم محال
من الله وكلا ينفاق مستقله الله تعالى اي من عنده سواكان شقيقا
الاب او عرق سطه كالميراث للكونه حالما لكل انتفع بمثل من الحياة
بها وملك متوصله الا كسب واختصاصه بالعبد عن غيره من الحيوان
للمكونه في الصنع من الجنون وغيره وانه حالق للسهو لله اعلم لا انتفاع
بها بواسطة ما لكل من لا يعلم فقد رازق حقا
والسعي جنس الجهد طلب الوقف وصفه بعض الصوفية في الكمال
واوجبوا التوكل لاحتياط الحرام بالحلال على وجه يعذر فيه

القدر

القدر فيها فيجوز ان الطلب موقع في المحرم وانها في طلبه مساعل
ما خذ العبد على الخروج من عالم الجان والباعد من الانفاق
لله تعالى وهي محرمة فكذا الطلب وقد كان والصنع علم للعبد
اذ السيد طاهر في الملك والحل والحكم على الظاهر شرعا الا ان
يعلم ان ملك اما له من استقاله بعد غير مسروق او نحو ذلك
والباعد حصلت بالعرض اذ الغرض بالذات ان يملك غير
منفي والدليل على الجنان انه يدفع الضرر المظنون وخوف عدم
في الهلاك عنده فكان واجبا فصار من الجهاد في سبيل الله من قوله تعالى
فاسعوا من فضل الله وقوله فامشوا في مناكبها وانه يخرج لكم الملك في
البحر لتبتغوا من فضله فكان الاجماع سلفا وخلفا واستدلال الانبا والطلبة
الحق بالحرف من السعي والعناية والعيال دليل على
تعريف المحض عن الاثم من السعي فيه فلا يحل وملك عند الاباحة وهل
لتسقط وذلك اذا اراد صاحب العيال تزيد العيال والسعي غلبهم
فقد سامح وذلك عند الغناء عنه وهل يحرم وملك اذا منع من الواجب
او علم انه موقع في محرم والسعي وتعلق العوض
الذي باع به الشيء وانه سقيم الارض وغلا وكلا من السعي
الذي نزل عما كان يعهد اذا تخلف عما اسعر الوسع عما جرت به العاده
وكلا بد من اعباء اما عادة وتاسع وكانه فيها اذا كان عند ان الثمن
رخص سعره او ان نزله بالنسبة الى الصيف اذ لس وقت سبيه
كما يعرض في الجمال الى بالنسبة الى الليل لان اذ لست كان سعيه
وهل الخلاف حط سعره المعهود في الصيف في المكان الذي اعتاد
سبيه فيها او مال رخص الى الحق من كل منها ملكون من نعله تعالى
لعبادا وتفضلا في حق العباد وملك بان تقابل جنس متاع معين
وتكثر غايات الناس فيه فيحصل لغلا لطلب الا معظم وملكون
ما العكس بان يكثر حمله ويقل دواعيهم في طلبه فيحصل الرخص وملكون

مكلف من جنس المنافع المعهود للمكلف من الاكل والشرب
ان يبذله بكل ما يحصل منه لذلك العوض عوضا سواء كان كونه
معينه وهذا بخلاف الثواب فانه يجب كونه من ملك المعوض
له على وجه لا يكون لاحد منع منه فخرج بقيد الملك
الانتفاع بدار الغير فانه يمنع ان يعتاض عن سكناها
المستحق استيفاؤه لا صيد من المستحق عليه في الدنيا فلا يخرج من
المستحق عليه الذي اوعده به فانه لا يجوز ان يكون عوضا
حسنا لكونه اسقاطه حقه عن وعده خطاء ولا هبته منه وبه قال ابو
الحسين عبد الله بن محمد الناشي وقال ابو هاشم وجعله قائما مقام
استيفاء وانما كان العوض عوضا لانه لامر فعله وهذا لا يصح
مطالبته في الدنيا لا صورته وابدله وذلك ان العلم الاجمالي بقدر
كاف ولا حاجة الى العلم المفصل بعينه ولكنه ان سأل علم القبح عن
الله تعالى فان يستوفيه منه ولا نسلم انه موجب لسقوط
في الدنيا كما سلم اسقاط حقه فان الغرض المقتضي منع استيفاء الذي
منه مع امكان الابراء والهبة منه وفضل الاحسان وغير ذلك
لا يسقط العوض بما ذكره ولا بد ان كان من عليه العوض لا ينتفع به
كان ذلك عبثا لا سفها عن المنع ويسقط ان كان من عليه العوض ممن
ينتفع به فانه حق وله التصرف في حقه فيسقط عنه سؤال الظالم اياه
المظلوم والجابه اياه لظلمه له وكالمه نفعا واحسانا اليه
والعوض حكم اخر له وهو ان العوض انما عليه تعالى وعلينا في الاول
عبد ان يسقط الام الواصل منه سواء كان بفعله او بكلامه لما على وجه
لا يعاب بكل ما هذي اما السقوط فانه لفتح الغرم الواجب وممكنا لا يكون له عمل
راجع عنه على وجه يرضى به العامل كالام المستحق به العوض اذ دونه
يكون ظلما ومعه يتصور العامل كانه لم يفعل به وعلى الثاني فلم ان
الام وما يات له من الالم اذا اريد على وجه استحقاقه من انعام ظلم عليا

علينا مفترقا العوض ان ما وجب على الله ضمنه وجب ان يبلغ حدا
لو خير كل عاقل من تحمل ذلك الالم لاختار العوض ومن علم ضمان
الاول اوجب علينا لابد من اسقاطه لانا متى سقطنا عنه الالم
ما تعالى ان العوض على العلم عن تصوره فان من الناس من يستقل
طول عمره بالنعيم والعفو عن الاضرار بالخلق فيرى ان لو له
اعواضا يوازي عند الله ما اسقطه لان الاعواض الواجبة عليه
تعالى في الكبر لا الذي اكد وعلى الخلوص كما بينا فان كان كذلك
فيكون في ذلك الاعواض عفا عن اعواض المظلومين ولا استغراب حينئذ
هذا احد الاعواض واجل الاجل الوقت وهو
هنا عبارة عن معلوم لمتجدد معلوم انه لا يتم كون الجنا عند طلوع
الشمس وانا سأل المطعوم لعكس اذا كان محي زيد معلوما
والطلوع وانا سأل المطعوم معلومين وقتا والوقت موقوفا والموقوف
وقتا فالمعلوم للوقت والمجاد المعلوم هو الوقت فانا لعكس كما عرف
واجل الحيوان الوقت الذي علم الله تعالى بطلان حيوته فيه
فاحترز بقوله الموافاة والمقتول فانه لو لم يقتل
مات لا محالة والمقتول مات في اجله المحتوم فلم يقتل
مات قطعا وقولنا يعلم من اجله ذلك انه كان يعلم الله تعالى
يقتل والمجاز بخلاف ذلك فانه لا يقطع باحدهما الا بعلم الله تعالى
على الوجه الاول انه تعالى يعلم موته في ذلك الوقت فانه يقدر
على الموت ولم يفعله فانه لا يجب عليه حينئذ ملا على الاقتال
لا يقتله لانه خلاف معلومه تعالى وانه محال وجوابه ان
العلم لا يؤثر كما مر وعلم موته بالقتل عند علم موته به لا يجب
فجاز ان يكون له احد الامرين اما هذا او الاخر فعدل عن
بعض علم القتل لكنه فعل ان خلاف معلومه تعالى بعض
الثاني لو وجب موته بسيف عليه لما كان قاله طالما ملا

ثم لما العوض لازم للذبح بما ظهر لكما نقل من شرط حسن الالم الذي يفعله
تعالى حكمة مشتملا على النفع العظيم فان يشتمل على اللطف المتأخر
اما العوض اذ هو مستحق عن العوض الذي يزيل التكليف
لم يكن تفضلا وعن اللطف عبثا وهما يمتنعان منه تعالى فلا بد
فيه النفع من ان الالم حسن اذا جمع الامران العوض فقال الاعتراض عليه
قال ابو هاشم فان علم الله تعالى انه لو عوضه تفضلا او عبثا لم يحسن ايلامه
على العوض فانه يشتمل على اللطف لكلف لم يحسن ايلامه
اذ حينئذ يكون الالم الذي يفعله تعالى للاسعاف منفعا لعالم
لكن العوض لانه لما وصل الى مستحقه فان يكون تعالى قد اوصله
وكفى ايصاله عاجلا لانه لطف المعوض للمكلف كما في العقوبات
الشرعية ومع العلم بذلك فلا يجوز منه تعالى الاقدام
المكلف بعوض الا اذا استحق بحيث يكون عقابا وقد
سبق ان الالم المستحق بحيث يكون عقابا وفي غير المستحق
لا بد من اجتماع الامرين فالمعتبر ان الالم الذي يفعله تعالى
على وجه اللطف لا عبثا بحسنه لان العوض كان كافيا في حسنه
للاعتبار فقط فلا حاجة لحسنه لان العوض اذا لم يكن لحسن الالم
عليه فكذا يحسنه العقلا للنفع الموجب الذي لا يوصل الى
المكلف الا بالالم فان الالم الذي يفعله تعالى لا لوجه الا لوجه
فحسن فعله لا جائز الا له والعلم الحاصل للمكلف بتخبير العالم لا يحسن
المكلف عليه عوضا لعوض المنفعة اليه فلكلفا والخبر انه لا يكفي مجرد
حسنه كما مال اليه وهم لانه لو كفى لم يكن للغرض الموفى العوض لوفى
لكان مما لا بد من تأخير فتحه عن الضرر واسباب المستحق
حتى اللطاعة لا حيا الا توفيقي لا لم يجز اعتبار العوض وهو قبيح لو فعل
استحقاق الالم على اللطف المتأخر عليه لا لوجه حسن من اسباب حتى يحصل اللطف
بالالم كما يحصل بالوجه الحسن فانه اصلا لو لم يكلف ليحصل اللطف
المترتب وهو اسباب النفع الزائد الذي يرضى به العاقل ان علم حصول له

عند

عند لا عاصم لكون هذا الالم لاجل النفع وحكمة لذي العقل ان يختار
احتمال العقل الاسفل لاسفل لتحصيل الارباح الى يفوق السفل
فلما كان في حكمة فكيف تحصيل مفوض الاسيه المكلف تحصيله
بأي الطريق شاء وقبح عند لا لحسن اذا العقل لا يستقل بأن كان
الشرع اوجب فعل حسنه للحضر وقال ابو هاشم ممنوع فانه انما يكون في
حكمة لما يتوقف تحصيل الا لما اذا لم يكن لذلك كما في فعله
فلا يسلم انه في حكمة فكيف لا الا اذا وصل اليه عشا لعوض اللطف
المقرب الى العوض وعنه سم كما شرط في حسن الالم الداخل
منه تعالى اختيارا لما له وهو ما يعلم الله عليه بالفعل اذا لم يقع
الفاعل منه تعالى في مقابله ما يمنع الاحق لا سكاوت فقد لعبا لم
فلا اختيارا بالفعل الحاكم بعدم كون النفع الا كذلك نسبا لم
هذه المرتبة بحسن الالم لا يعتبر الاختيار بالفعل فلعل ما يجوز عن
لقد اخر عنا تعالى من قال اجماع الامة على انه لا بد منهما من
احيانا لما لم كان في العلم ان عند لعوا عنا لا بد من الاختيار
وجوابه مع ذلك لما مر مرارا فالحمل انما صح من الاختيار
ومراده لعلم اطلاعنا على مراده فاذا كان الله عالما انه اذا اطلع
على العوض رضي بالالم لم يتوقف على الاختيار
ولا امتحان ولذلك هذا الحي كان منه نوع تعسف وفي اسرح بعض
هذه المسائل من لغطه كلفه والغلط غير مقطع لغناه وكاد يشبه
لا لغاز

والعوض منه على الاعواض المستحقة
الالام الصادرة منه تعالى ابتداء فالعوض نفع مستحق خال عن التعظيم
والاجلال والنفع ان كان ابتداء من غير استحقاق سمي تفضلا
عوضا وكذا ان كان مسبوقا بذلك بعد انه التعظيم كالثواب
للتعظيم والاجلال والعوض لا بد ان يدوم الى ان العوض يكون من قبل
دفع المضار فعلى هذا يمتنع ان يقع مع النفع اما يعدم نفاه لا ان يمال النفع

وهذا التكليف غير حسن بالنسبة اليه لانه اضرار اسقاط المعجز
الموجب لخلق التكليف في الحال مسقط وفي المآل عقاب تركه وكل
منهما وبحسبان نفسه ليس بضرر ولا مفسدة لتخلف في تكليفه اذ من
حيث ان تكليفه سوء اختياره اسقط عنه واحسان بما اسقط الثواب
والعقاب واحسانا مفعلا لا يحسن ولا يقبح فعل عندنا
مع التكليف الذي فعله تعالى ولعل مقصد هذا الاول التكليف
انسب فان فعل التكليف اذا قد يكون مفسدة لعمرو فاسقاط
التكليف الضرر عنه مفسدة دائم شرطهم اسقاطها في نفس التكليف فقد
صح علينا الضرر مفسدة لا اعيانا التكليف بل اعيان اختيار
المكلف مخالف ما شرطناه اي اسقاط المفسدة اللازمة للتكليف فان
الشرط لا ينفي المفسدة مطلقا حتى المفسدة الناشية من فعل المعجز ما عرف
انه لا حسن ولا قبح عندنا فان قيل انه يقبح باعتبار اخر وهو كونه عبثا
بالنسبة الى الكافر فاذا مات العاصي والكافر منع ذلك فان
فائدة التعريض له وانه مجوز في كل واحد من هذين مع انه جائز ان لا
يكلفهم لطفا في تكليف من هو اطوع منهما بالعبادة فالجواب ان فعل
المنع الاضرار بالمكلف الذي هو الاخل من فعل لان التكليف لا عرف
فالتكليف انسب لانه الاخر فيها التكليف ليصير بعض
التكليف حدا لكل لمن هو مخير في حق المكلف عليه وعندنا
وان لم يعرض عنه لانه اذا كان عالما بان المقرب الا اطاعة في
عنا المعصية لا يحل الا به واخل به كان ناقضا غرضه المكلف اذا اراد
صانه مخرجا اكله من غذاء ولم يبلغ حق الاب فيه فانه يقوى
داعيه اذا لم يكن له فيه ضرر لعبوسه الوجه وامتناعه فاعلم ان اللطف
فعل يقرب العبد الى الطاعة ويبعده عن المعصية على وجه لم يبلغ حد الجا
وقيل به ما يختار المكلف عنده الطاعة ويمتنع عنده المعصية
لان ما هو كذلك فهو من
التكليف عنده الطاعة ويمتنع عنده المعصية وان كان قريبا منها ومبعدا عنها
اقسام

اقسام الاول ما يكون من فعلنا وانه يجب علينا لما مر الثاني
ان يكون من غيرنا المكلف وعندنا يجب عليه ان نشعر به لم يوجبه
علينا وبما ظهر ان الاول ان يكون من غيرنا مشروطا بالتكليف
بالملطوف فيه علم المكلف بان الغير يفعل اللطف اذ عند عدم
لا تكليف بالملطوف فيه فان فعل اللطف بالمحسن مستقل بخلوه من
وجوه القبح اذ مجرد حمله للحسن او المصلح عن كافيه في اتيانه فلم يقبح
وجوه القبح والتفاسد عنه فلم يلزم خلوه عنها فجاز بعضه لوجوه قبح
فعل اللطف واعدادا خلا من جميع ما ينتج لاجله لما كان غنيا او
طلبا للعلل او جهلا للغير بكل من المصالح الى كلفنا تركها وجاز خلوه عنها
او كلا ما ذكرناه عنه وجه قبح ما ذكروه الغير المعلوم ملتبس بشرطه
باجماع العقلاء لكنه خلوها وجه اخر سوى الوجوه المذكورة لما لم يكن
لنا طريق الى معرفة حسن ذلك الامكان ذلك الوجه المجهول لنا فانه
فان فعل اللطف علم لوجوبه كما قبل غير مطلع لانه ان كلف
مع وجود اللطف وعدم الملطوف فيه اذن من مناه وكلا لمرين عصيان
وان كلف مع علمه ما سبق ان يكون عليه لعدم العلة علة للغير المجز
تعالى عنه وكلاهما مع وجودها للعلم بحاله باطل بما ذكرنا عندكم
وبما ذكرنا الى ظاهر فلما ثبت ان اللطف ما ذكرناه اذا اللطف عقرب حصل
الطاعة
اللطف فيه معه اوكما انه موجود في حق العاصي لعلمه بالعواقب عن
والعقاب عند المعصية وبالعكس وهو لطف غير انه موجود في حقه
سواء حسن فعل اللطف فيه لوجوه اقوى منه في حق ان لا يكلف
لان ان فعل به كل عاص من العصيان ملتبس بالاحسان لم يلزم من
وجود مجرد اللطف فعل اللطف فيه لجواز ما ذكرتم ان قيل لجاز تعالى
ان لا يكلف سعيد من اهل الجواب او شقي من اهل النار لغرض الصالح
ومفسدة ما لكون المطلوب لطفا صادرة منه تعالى فلا مفسدة فيه مطلقا
اذ لا يعلم مع من الانطواء ما يخرجه عن ذلك فلا مفسدة مطلقا

والنفاي المضرة بالمفسد لا امانه وانتفاء المفسد ومنعها من الشهوات والملاذ
الدنيه للاستعداد لما اتفق من عالم الاخره والنظر في المطالب العاليه
وبعضها لوجوده في غالب الاول مصلحه والمفسد في الثاني
الفساد بعضه للكل كما في النفاي المذكوره في الجزء الاول وقد يكون
كما اذا علمنا ان كلفنا المكلفين لما المعجزات في الجزء الاول وقد يكون
ظهر فوايد التكاليف الشرعيه وان السنه العاديه لما فوايد جمه منها استعدادها
في الرياضات بقطع الشهوات اي القوى المستدعيه من البدن
والعلم والتحمل للنفوس المطمئنه اي القوه العاقله وبعضها وظيفه
الظاهر منها اقامه النظر في المطالب الدينيه ان يعمل الباطن
مستعدا للصحبه للاحباب الصدوق والملكوت وبعضها وظيفه
للاعضاء المختصه بالنوع وبعض مشترك بينها وان كانت النفس وآلاته
المعطله

واجب لما كلف وجب عليه الاتيان بما علم انه شرط في صحته
اذ لو لم يكلف من لم يعلم شرائطه لم يكن للامر بالفعل وجه صحيح بيان
انه خطاب لانسان بما يدخل تحت عقله وقدرته والمكن من اتيان ما
علم انه شرط في صحة الفعل وحصول الواجب فالامر بالفعل امر به
مشروطا فاما وجوب المعرفه فانه اوجبه لوجوب غيره اعني الفعل
بوجه عام حيث لم يقيد بشرط خاص وشرط صحة كل فعل
بحسبه كالحدث للطهاره اي لا يكلف بتكليف لاحق كالفعل
المكلف فكما لا يكلف بفعل كذلك لا يكلف بشرط فعله وجه فتح من شرط الحسن
اضافه وجه القبح عنه فان علم الفعل بان محل التكليف يعلم ما كلف
به على الوجه المعتبر شرعا فان يتعلم في وقته ومحله وما يفعل
الذي هو متعلقه امكان وجد فان لا يكون المكلف مستقلا كالمجنون
والنائم فلا يكلف بالاتيان بما استثناه على صفه له على حسنه
فان صحة الواجب والمندوب معلقا بالشرط ان كلف بفعل
فعل ما كلف به ان كان فعلا استثناه على صفه يأتي به على

وان

وان كان حالا لا يستطيعه فان يكون مسحا او مكروها في التكليف
عليه بصفاته لما تكلف بالحدث فتح وكذا الجنب وعلى هذا
ما يستحقه على الفعل لما لا يمكن بعضه اذا اطلع المكلف ولزمات
ما مر به وان كان القبح ممتنعا لم يكن الفعل واجبا والتوصل
للحق لا مستحقة لانه حينئذ لا حسن التكليف وفي التكليف ان تعلق
على الفعل فان يعلمه او يمكن من العلم به وامكان حاله ان لا يقف
الفعل على الاله وعلى التكليف شرط وما منع الممكن من فعل المانع
وكون المكلف متمكنا اعني من الفعل والترك اي لا يكون ملجأ الى
يكلف فاعتنه اما لا فعله او لا الى الله وكالى العقل ليمكن من
تقديم الاله وكلامنا في بيان ما يمكن من الفعل فنقول لما علم والنيه
ان سمي ما كلف به تتبع متعلقه ويكون على اما عمليا صرفا كما يأتي تعالى
واما سهيا فقط كالتكليف الشرعيه لعما كالتوجه في الصلوة طما
في الطهر في الاولى عند الاستباه وقد يكون على اما عمليا كالنيه
او سهيا كالصلوة واما كان كذلك لان التكليف انما كان بعثا والبعث
انما على امر اما عمل الاخر سمي التكليف بعثا للاجماع بان احاد
الرجل اذا امر بكلف والعقل بعثه لعدم التكليف على المحال
المحال لا مستحقه لانه حينئذ لا حسن التكليف وفي التكليف ان تعلق
على الفعل فان يعلمه او يمكن من العلم به واما كان حاله ان لا يقف
الفعل على الاله وعلى التكليف شرط وما منع الممكن من فعل المانع
وكون المكلف متمكنا اعني من الفعل والترك اي لا يكون ملجأ الى
يكلف فاعتنه اما لا فعله او لا الى الله وكالى العقل ليمكن من
تقديم الاله وكلامنا في بيان ما يمكن من الفعل فنقول لما علم والنيه
ان سمي ما كلف به تتبع متعلقه ويكون على اما عمليا صرفا كما يأتي تعالى
واما سهيا فقط كالتكليف الشرعيه لعما كالتوجه في الصلوة طما
في الطهر في الاولى عند الاستباه وقد يكون على اما عمليا كالنيه
او سهيا كالصلوة واما كان كذلك لان التكليف انما كان بعثا والبعث
انما على امر اما عمل الاخر سمي التكليف بعثا للاجماع بان احاد
الرجل اذا امر بكلف والعقل بعثه لعدم التكليف على المحال
المحال لا مستحقه لانه حينئذ لا حسن التكليف وفي التكليف ان تعلق
على الفعل فان يعلمه او يمكن من العلم به واما كان حاله ان لا يقف
الفعل على الاله وعلى التكليف شرط وما منع الممكن من فعل المانع
وكون المكلف متمكنا اعني من الفعل والترك اي لا يكون ملجأ الى
يكلف فاعتنه اما لا فعله او لا الى الله وكالى العقل ليمكن من
تقديم الاله وكلامنا في بيان ما يمكن من الفعل فنقول لما علم والنيه
ان سمي ما كلف به تتبع متعلقه ويكون على اما عمليا صرفا كما يأتي تعالى
واما سهيا فقط كالتكليف الشرعيه لعما كالتوجه في الصلوة طما
في الطهر في الاولى عند الاستباه وقد يكون على اما عمليا كالنيه
او سهيا كالصلوة واما كان كذلك لان التكليف انما كان بعثا والبعث
انما على امر اما عمل الاخر سمي التكليف بعثا للاجماع بان احاد
الرجل اذا امر بكلف والعقل بعثه لعدم التكليف على المحال
المحال لا مستحقه لانه حينئذ لا حسن التكليف وفي التكليف ان تعلق
على الفعل فان يعلمه او يمكن من العلم به واما كان حاله ان لا يقف
الفعل على الاله وعلى التكليف شرط وما منع الممكن من فعل المانع
وكون المكلف متمكنا اعني من الفعل والترك اي لا يكون ملجأ الى
يكلف فاعتنه اما لا فعله او لا الى الله وكالى العقل ليمكن من
تقديم الاله وكلامنا في بيان ما يمكن من الفعل فنقول لما علم والنيه

مسلم اح انه تعالى قادر على معلوم القبيح خلافا للنظام لعموم نسبة قدرته
لكل مقدور كما مر لما مر ح انه يصح منها فعله فقدرته تعالى اصح
ان تتعلق منه تعالى على الجهل وقد اجب لما مر انفا وهما محالان عليه تعالى
وهو دري اذا سماعه بطل الدليل وعلمه تعالى بعلم الداعي له
وهو كما مر في الامكان العام كامر وفي المفرض المحال
ح انه تعالى يفعل المفرض اذا فعل لصار داعيا الى المفرض
عبث وهو لا يليق بالحكيم ومنع منه لما سيجيء وان الفاعل المفرض كون
مسكما به فلكون ما قضايا به تعالى عنه فلما ممنوع وان المفرض
اذا كان نافعا للغير ثم لم يفعل ذلك فان الله خلق لعباده لنفع اهله
كما يعد منه البخيل لمستحق به فان قلت كونه انفع للغير اذا لم يكن
به لم يكن غرضا فان كان فاذا بعد عادة لاستحالة ما هو ممنوع فانا نقول
بالفيه وانا نقول انما يعد تعالى لا يريد القبيح بل يكره
المعاصي ويريد الطاعات حملا للامر عليه فانا نقول الارادة انما تتعلق
لنفع معصيه اطاعته فما علم عدمه فعدم العلم لما ان كل مريد للقبيح
فاعل للقبيح فان ارادته قبيحه كفعله وقد صان تعالى كلا منهما بدلائل
وكذلك العلم وكما ان ذاك حال فالعلم كذلك فانه قبيح كما ان له
فانه الله يعلم اسما لطاعة ومنع من معصيه فلكم ايها المريدون
هو طلب فعل الطاعة وانما نفى عما كرهه وهو الاخلال بما ينبغي عنه
ايهمته المفسدة الى كره فلا لكم كما نفى عما سويه اذ حال كما هو
فالعلم فلو كان الطاعات مرادة لله تعالى لكان وجه من الكافر
لما امره بها ولو كان مريدا للمعصية لما نهى عنها فاضاف الكافر تعالى مريدا
للقبيح لكان معصيته الكافر مرادة لله تعالى وحينئذ كون الكافر مطيعا
بمعصيته كما انه مراده لله تعالى فيكون طاعة واجبا لعدم
جواز الاول ان الله قادر على خلق الامور منا ولكون قادرا على الارادة
فالقادر على الارادة مريد لفعله فهو مريد للقبيح وجوابه منع لجواز

لم يجيء ستنا دفعه لا فعالنا التي لنا فانه لو كان تعالى مريدا لكان
من الكافر فعلا فلم يعذبه لانه عليه والكفر فيما اراد الكفر فاذا وقع مراده
الكافر فعلا فاتت على كونه كان الباري تعالى مطيعا في مراده عاجزا من تحصيله
لمنع مراد الكافر فهو باطل وبعد ان الجبر والمفوضة انما لزمهم
مطلقا لاجبارهم او لاختيارهم منع ما ذكر على تحصيل معلول بالحاجة
العبد فعند ان تعالى اراد الطاعة من العبد على وجه الاختيار وعلمنا منه
تعالى ارادها مطلقا فتعذب باطلاقات هاتيك وفوضها ما وجب اما مريدا
الا لسان فانا علم الله تعالى وقوعه وجب وقوعه وما علم عدمه استحال
عالما بامتناع ايمان الكافر فيمتنع ان يوجد بالضرورة وجاز مع الله
موثرا الا به فانا نعلم ما يقع تعالى لا سيما هو فيه فانه
والضرورة اسان لا سيما العبد فيها خلاف مسموع الاختيار هاتان
العبد مستقل بايجاد فعل نفسه اي مستقل من الفعل والترك مطلقا فهو
فعله من الحاسن ام احسانه وجب او الحسن وما وجب لا ان تعلق
كما نعلم اذ طوارئ انما ما عرف بانه هي لكسبه عليها بل بكتابه في الضروريات
وهذا ابدا يفرقه ضرورة من حركة نفسه احساسا من حركة الارتعاش
وهذا دال الاستحسان العبد مع كلا وما ذكر ايانه فانما فتح عليه
استدلالا فتكلوا وجوه من ذلك في بعضه احتج الجبر بما هو
الا ولى ان صدور الفعل منا انما وجب وانتم لجبر اجابوا بحقيقة
على الاصح صحيح وليس من غرضنا اسطلا الا ولان انسلل منه تعالى
وانه لجبر ايضا وبعد منع ان الوجب ملزوم لنفي القدرة فان وجوب
الباري تعالى فعل على مستحيل لذاته مع انه تعالى قادر على الفعل
وايجابات السبب فعل المسبب عنه مع تحقق السبب
باصل الفعل الممكن كما عرفته وهذا كله في صدور الفعل من الله تعالى
وان صدوره عنه على الوجه الذي هو الباري وان وجب لكن لا منع قدرته
على الفعل كما وجب بعض الاسباب فانه قادر في حقه تعالى وجه الذي عن

وانما يعتبر قصده فلكف لنفكيشرط اله لا سيما لانه افاد الوجود لكل
من غير استثناء فمنه صفة حقيقة من جاد حقا وعلى الملك الحق
الملك الحق وهو المستغني عن كل ما عداه في ذاته وصفاته الحقيقية
المضاف اليه كل ما سواه ابتداء وانتهاء مالكا جلوكه فهو مالك كل شيء
كالملك حي وعالم لاستحالة الكون لا واحد وهذا الوجود وهذان
من الصفات للوكه من الجلال والاكرام وهذا اضافي الاثر
سبحانه وتعالى الوجود لذاته فكون كل ما من شأنه ان يكون واجبا
له بالفعل لا يمنع بغير وانفعال وجدت له وعلى قوته كان ما يحصل
لغيره فمنه مستفاد وعلى حكمته اتقنا لانه ولجب ان يكون
ما يعلم كما ينبغي للعلم لذاته اصلا فزاد الحق لا سيما والحقيقة مخصوص كل
حقيقة فيدل اضافي الخبير على ثبوت هذا الوصف لذاته الذي
الوجود وقيام العالم بلا بعزبه شيء من الكائنات المستحقة له والشهود
حول عباده على من الحق وجوده اصلا ومن خبر يخبر ويعلم الشيء
وعلى اضافي الملك سميت لمعرفة كل ما سواه اياه على ما يليق بجلاله
منه على الوجه الاكمل سبحانه ان يعلم شيئا الا اياه وافعاله في خلقه
الا بان يعلم الشيء ويريد على الوجه الذي به الوجود
اقتضاء كل ما سواه فيه فيعبر عنها بالفعل وبكلمة كن
يصح بعضان الشيء وادعم بالفعل على الوجود للذي وعلى الوجود
وعلى اضافي قدرته لعمارته للعلم بالوجود وعلى الشهيد
اذ وجوده لذاته سبحانه للغنى عن الغير وعن اقسام فناءه ونفيض اسعاده
كل ممكن اليه وعن معنى كونه مقيما لغيره ما الحي للقيوم مجمع اكمل صفات
الجلال والكمال قيل انه لعظم اسم الله وجلاله يعني اسمائه الحسنى
وصفاته العلى عباده عن الاتيان بما هو نوع والمكان ايضا
وانما الله والعلم بصفات اخرى قال سبحانه وتعالى
لما خلقت بيدي صفة غير اليدين لاحتمال ان يكون بمعنى القدرة
او النعمة

وبعد انه يجعل الله عليه مع ان الكل عباده وما يليق به الشريف كالخصوص
بالخلص ما فهم لا يسبقه مع ان الكل عباده وقال ايضا الوجد بفتح
الوجود اذا خص به صفة دون اخرى لانه باوجاده وصفاته فقد خصه
بالوجود الذي هو منبع لكل الوجود اي الساري مجموع الصفات وقال
ابن سعيد انه تعالى لم يعلم دليل على الصفات ومنه وجوده لجمعه جميع
كل الصفات بوجوده والكرم ايضا استدلاله على الاول ان من اراد ان يصل
النفع او دفع الضرر فالكون عند الحضرة صفة دائمة على الله لا يفارق
على خلق شؤون بلا كلفة فمن يجعل الله اذا الله موجود في وجود الجميع
على وجه الجواد مطلق مجموع هذه الصفات الا ما
الذي — هذا الفعل مشتمل على نسبة الى الفعل وهذه نسبة الى الوصف
في الحسن والقبح وصف الحسن بانه الذي كان سفر العقل عن ادراك
على حاله والسبح ما سفر العقل عن فعله عند الوصف على حاله
والوصف على حاله اما لفعل بعد وجه الوجوب لا الامكان الحسنة
او الحق والتنزه لعلم من عدم لا ما علم اسم الضرورة
انه تعالى لا يفعل القبيح كما يفعل الواجب وكلا مدلولات عليها قبل
الجبر وعلى الكعبي بناء على ان السمع معرف كاشف عنها والواجب
عليه تعالى عند ذلك لم لا انكار كفر في مسائل منقول الاصل
الكفر هذا الانكار عناد لا كفر قال الملك بالحسن والقبح العطس يحمد
لله الملك الجليل والفعل الحادث ان لم يتعلق به امر ولا نهي على احد فهو الفعل
كالنائم والمباح كما يصف بها وان يصف وقع ان ارتعلق بفعله
ذم فهو الحسن سواء يصف بامر الله عليه حسنه وهو المدح وهو الملح
بفعله امر الله اما يصف بما يليه استحق المدح بفعله والذم بتركه
ويعبر عنه بالواجب ولم يستحق الذم باخلاله وهو المندوب ويستحق
المدح بتركه لا يذم على فعله وهو المكروه فمن جمع للذم وهو السبح وهو
عليها اي حسن يصف بفعل المكلف وقبح بعضها ذم بالفعل مع قطع النظر

وانما يعتبر قصد المكلف لتكون شرطا له لانه اما ان يوجد للكل
من غير استفاضة منه صفة حقيقة فيوجد حقا وعلى الملك اذ
الملك الحق هو المستغني عن كل ما عداه في ذاته وصفاته الحقيقية
المضاف الله كل ما سواه استدعا ما تكمل ملوكه فهو مالك كل شيء
ولا يملكه شيء وما هذا شأنه لا يكون الا واجب الوجود وهذان
من الصفات سلوبية ولا اضافة وهذا ايضا على الاول
لانه واجب الوجود لذاته فكون كل ما من شأنه ان يكون له حاصلا
له بالفعل لا يتناقض بغير وانفعاله وجد ذاته وعلى قوله كان فاعلا
لغيره فهو منه مستفاد وهذا على حقيقته ايضا لانه واجب الوجود
والعلم لا يسبل للعدم لذاته اصلا فذاته لحق لا شيء بالحقيقة ومحض كل
حقيقة فيدل ايضا على الخيرية لان بوت هذا الوصف اذ ليس
الوجود فوق التام ولا يعزب عنه مثقال ذرة في الكائنات المستفيد له والمفيد
هو لحاجته في ذاته اليه فهو خير محض وهو على كل شيء
وهذا ايضا على الملك سافرت لمعرفته لا يساعد ما هي عليه وتعلقه
منه على الوجه الاكمل سبحانه ان يعلم شيئا الا ما هو واقع في نفسه
الانسان يعلم بالشيء بعد ان لم يكن عالما به وتعلقه بالوجود
اقتضى كل ما لله فهو يعلم بالفعل ويكمل بحسبه
يصح بعضا لنفي والعلم بالفعل ما يوجد للذة وهذا لوجود
وهذا ايضا على ما ذكرت بعضا لعلم بالوجود وعلى القدرة
اذ وجوده لذاته يقتضي ان يكون الغير وجوده بايجاده ويقتضي ان يكون
كل ممكن الوجود مقدورا له ومن حيث كونه مقدورا له وهو الحق للقدوم لجميع الممكنات
على الهيئة وذلك انه متى علم ان الله واجب الوجود لذاته
وهو فاعل على جهة ما وهو نوع من الكمال ما
واما السمع فالعلم بسمات اخرى وذلك لان الله تعالى
لما خلقت على ما هو عليه لذاته لذاته بما يصح ان يعلم وما لا يصح
ان يعلم

وبذلك يوجد العلم مع ارادة الكلام وهذه الشريفة تخص عباده
المحسنين اضافتهم لاسمه مع ان الكل عباده وهذا الوجود يقابل
الوجود الذي لا يخص الا صفة دون اخرى كانه باق ببقاء وصفاته فقد خصه
بالوجود الا يوجد وهو مانع لذا الوجود اذ الماسع مجموع للصفات وهذا
ان سميناه تعالى عالما لم يعلم بالفعل الا ما هو عليه وهو لا يخص
لا الباقي والوجود والكرم والرضا لستر الله على الانسان فان هذا ان يعامل
النفع او دفع الضرر والكون عند الحسنى صفة زائدة على الذات لا يزيد
على خلق شيء لا لك سبحانه من يوجد الله اذ الله موجود في وجود
على وجه الجواز ومن مجموع هذه الصفات لا امر
الا الله هذا الفعل مشتمل على مسائل الفعل وفي مسائل الافعال
الحسن والقبيح وصف الحسن بانه الذي كان فعل الفاعل اذا وقع
على حاله والسيء ما ينفر العقل عن فعله عند الوقوع على حاله
والوقوع على حاله اما لعلمه بوجه الحكمة فيه لما الافعال الحسنة
او لمقتضى الحال المختار علم من عدل لا ما علم انه لم يفعله
انه تعالى لا يفعل القبيح كما نقل ما الواجب وكلامه لجميع عما قبل
الجبر وعلى الكعبي بناء على ان السمع معرف الكاشف عنها والحسن
عليه تعالى شاهد على حكمهم لا انكار كبير في مسائل منع الاصلين
انكر هذا الانكار عامة لا انكار قال الله الحسن والقبح العقليين
لا الله الجهل بالفعل الحادث ان لم يضف ما من ذلك على حدوث الفعل
كما لنا سيء والباري كما يضاف بها وان يضاف مع ان لم يتعلق بفعله
ذم فعل الحسن سوالم يضاف بامر ما لدعا حسنه وهو المدح وهو كما مدح
بفعله امكنه اما يضاف بما يجب عليه استحق المدح بفعله والذم بتركه
ويدعى بالواجب لم يستحق الذم باخلاله وهذا مذهب قال يستحق
المدح بتركه لذم على فعله وهو المكروه فمن جميع الحرام ومن السمع وهذا
عطيان اي حسن يضاف لا فعال المكلفين وهي بعضها بالفعل مع قطع النظر

ما لذات وان الله تعالى يجوز عليها الكلام وتعرف المكلفين ولعل اولا قوله
وحلك لان الله اذا كلك لتلقي بالطاعة واجل مستحيل بناء الوجود
لله تعالى للاله على ما وقف على الادلة الشرعية وكلام فيه مبسوط
في الكلام وقيل الحياة والصفات الواجبة على ما بينا كما قال لا خالق الا
من له تعالى وصفاته ان قلنا بانه كالعلم ومعنى ما وحلك كلمه الله
لما سمع معنى نفسه كلاما ان معنى او كلاما او صفة لا تفرع كونه قادرا لله
معناه هذا لكن وجوب الوجود يوجب انفراد المطلق بجميع ما ورد
وما فيه الصفات الثلاثة كانه تعالى موصوف بصفات الكمال لكنها بالجميع
بعض الدلالة وقد بينا كلا بانا نابه اعيانا وبعضها نفي اضدادها عنه تعالى كالعلم
للاجزاء بالجسم وحلك لان العلم بالعلم وفي الله والجهل وهو
نفي العلم لذي كل حي فهو جاهل بالله وكذا بالجهل وهو
من سائر الصفات فلا التفرع عنه يستلزم نفي الوجود وهو محال الوجود
بالبرهان . فسؤال من هنا لا قوله وكلم الله موسى تكليما لا دفع شبهة
المعتزلة بوجهين الاول ان سؤال موسى عليه السلام انما كان لما وجد طلب الرؤية
على امكانه اذ لو لم يمكن لكان طلبه جهلا وانكارا ومنه ما صح
لقوله حسب ما ذكر بل حتى نكاه حيث كان سؤاله بناء
عن قومه كما علم مما ذكر من السبعين وبعد حلك قوله تعالى وما كان
الكتاب ان يراه علم كما بان السبعين الذين سألوا موسى ان يسأل حلك علموا
انا الله عجزت ما خذهم الصاعقة فلما سأل موسى حلك عن نفسه لا حلهم
ما السبع انما منعوه علمهم بعلم ان الله لا يرى في الدنيا فلما وجد طلبهم
بعلم حلك كان السبع مستمرا فلما لم يرتدع عنه ما خافت لا نفسه لكونه اقوى
في نفوسهم فالثاني منه حكى عن اهل السنة ان قوله لا يرانا ناظر في الآخرة
المقرون بحرف النفي لا يفيد بطلب لان ترك الطلب لعدم ارادته اذ حال
المخبرات والمطلوب الية الباقي وهو غير متحقق والمعاد الرؤية للمعلوم
لا نفيا

لا منافي حمله على الاثبات فانا بالمعاد نقول الله وجماعة منهم لقوله تعالى
وجاء ربك والملك صفوفا والطلب عند النفي والعلم نظرت
الى الهلال فلم اره فانا به ح منها وجماعة من منها ما لي لم يعرف حمله
على نفي الرؤية فانه واجب كما لا يخفى وبما منطوقه مع انه جاء ان ربك يراه
الطلب والمطلوب الله تعالى وبها كما نقل عن الحسن عليه السلام انه قال اذا
جاء ربك للفصل القضاء فتح ابواب الجنة فنظروا الى الله تعالى
من الحساب والكرام وبه قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والضحاك
فان حالف الظاهر لكن نوقفنا بحكايات ما ذكر الله قوله تعالى فان استقر
حلق الله الرؤية باستقرار الجبل وهو حلك لان المعلق بالممكن ممكن
على ما بينا وقد منعه فانه معلق على استقراره حين حركه واستقر الله
تعالى الجبل ممنوع فالمعلق عليه كذلك فيكذب هذه الملازمة لان الله الرؤية
والعرض يستركان في صحة الوجود وفي يستدعي على سبيله وهي الله الوجود
على ما بينا للعلة اما الوجود وكون كل موجود صحة الرؤية والباري موجود
لذاته وقد بوجه سنا منع تعليلها ما بينا عدي لا سماع كون الله تعالى مرئيا
جائز الوجود لم يصح للاعلم والمقتضي على سبيله لجواز تحليل
الجائز بعلل سبيله محله كما في صحة العالمية للبشرية منا وفي الله
العلم فانا لجوز لثبوته وقته تعالى بالقدرة فان منع الشركة هنا منعنا ما
في اصل الحكم والعلم والحد ممنوع ومنع مستدركا بان يقال ما ان
الوجود مع الجسم جاز ان منع مانع او فقد شرط من الرؤية بالوجود
ما الجملة صفة للوجه وما بعده اعلم ان الجملة عطف على قوله
وفي الولد فانها في مقتضى كل معطوف كان من قوله وعلى بعد تسليم الوجه
والعين عطف على قوله على سبيله فافهمه

الوجود اعني الوجود المطلق على الوجود وما هو مشترك الوجود
شرط الوجود فان ما منع ان يشاهد مع كل ما يتعلق الحكم من يقبل عليها
حقا مع انا لا نكون لعوض فلا لان مما له وضع ان محيط المقيل بما يقبل

وسط ايضا بل هو علم ان حركه جسم الى وسط ذلك مسلك واما
سواء كان مطلوبا للحركه او مبغوضا عنها فمقابل المكان للحركه القسريه
عليه من مكان الكون ومقابله للحركه الامكان الكون فمقابل الكون
مقابلة للحركه حيثما وقعت الحركه بحفظ النسب فمقابل الكون في
الاين واما الكون في كل من مقولتي الفاعله فمقابل الحركه
فيه حفظ النوع بالمعنى الذي مر للحركه وحفظ شخص الكون
مقابل لفاد ما فيه الكون في المكان مقابل لافاده الكون في
المكان الاسفل ما على الكل فمقابل الكون امر وجودي والكون
الذي مقابل حركه امر وجودي حفظ الكم المتصل فيه للحركه من غير ان يدرك
احد مطلب امر وكما الكيف الذي مقابل الاستحاله هو حفظ
الكيف هو استمراره بالمعنى الذي مر ان مقابل الحركه لانه هو كل
هو المسمى بحفظ الامر وقس ما وضع عليه كلامنا في مقابل المقابل
اي المقابل للكون الفاعلي فكما ان في الحركه كما مر تعلق
لا منه وما اليه في نفاد الكون حيث قالوا ان مفاد لفاد ما وعند ذلك
بعض ان له نسبة في لفاد ما فيه الكون ما الكون في المكان مقابل
الكون في الاين فمقابل الكون امر وجودي
وفي الكون لا من ان الكون وهو حصول الجسم وهو حصول الجسم
في المتمكن من الحركه والكون امتنع ان يستند الا ذات الجسم بل الا قوه
كلها فمتى ما اسفلت من حامل والكون فتري وكلما ان قارن شعور
ما بيقين عنها فاذا دي وكلا مطلق لاستند الطبيعه وعلها على
الحركه وكلا العامت بجامعا بل على شرط حصول حاله عند ملابسه
الجسم فيما توجب بذلك الحاله ملابسه عند تعالى الجامع في البدن
بسبب الاسقاط فكلوا لا يقال طبيعيا امتنع الاين فكالحجر المرمي
ادحصوله ثم عن ملابسه ما في الكيف فكالماء المسخن فانه لا ملابسه
واما في الكم فكالذي يقبل بعض فان الكون المرمي لا يلابس الحامل

ثم غايه الحركه الطبيعيه اما هي حصول الحاله الملائمة لها فاذا حصلت
الجسم وقف الجسم وبطلت الحركه لزوال شرطها وهو الحاله الملائمة
ما لطبيعه طالبه لاستزاده الحاله الطبيعيه بعد مقدارها وتختلف بحسب
بحسب القرب والبعد من تلك الحاله المطلوبه فتختلف الحركه
الطبيعيه في السرعه الذي هي المطلوب فيها كما ان الحركه
القسريه الذي هي المطلوب اشد في قوله اشعار بان
الغايه هو ما تطلب الطبيعه لا الهرب عن ضده فانه كذلك لانه لو كان
الهرب هو المطلوب لكن تحركه الى جهات اولى من تحركه الى اخر بعد وصولها
الى حد تقف طلبا لكون الحركه البعد طبيعيه فكلما كان المطلوب طبيعا مهربا
عنه بالطبع فلا طبع فلا تستمر ما لحركه البعد بالذات عن الكيف فلا الذي
كما يحصل الحركه بالذات في الاقسام الثلثه وانما الصحيح الاول وهو ظاهر
وهو ظاهر وفيه ما فيه لجواز ان يكون طبيعيه الكل الطبيعه من حيث
غير مانعه لهم القسر الدائم وقسرها الحركه القسريه الكون
بسبب فوق مجهوده فيه مستفاد من حامل اي من المحرك القاسر
فانه عند المحرك قوه محركه لا صعب معين وانما سبق الى الذهن الحركه
غنيا نها الانتقال بصعف صفات الهوا الطرق الطبيعه للعامه
لها لان منشا الطبيعه وهو تحرك الجسم الى مكانه الطبيعي هذا مختار
اكثر المتكلمين وقالت القدم انه يحرك بسبب محرك غير موجود فيه اما دفع جسم
من خلف من غير احداث قوه محركه فيه او جذب جسم لذوي قدام
فان الهوا المتقدم على الذي يعطف الحاب للرمي فيدفعه بقوه الهوا الذي
يدفع للرمي والهوا المقابل له جميعا عند ان الهوا الطفه تدفع اسرع
وهذا بسبب لجسم ليصنع فيه وهما باطلان لما بين في الشرط
ثم السكون الطبيعي كحدوث الارض مركبه مستند الى الطبيعه مطلقا لا بشرط
جسم امر لازم كما في الحركه الطبيعيه لانها مستنده الى الكل بشرط جسم امر غير لازم اليه
فمقابل الحركه الطبيعه لا منع من السكون الطبيعي وقولنا الى المكان الطبيعي
ومقابل الحركه الطبيعيه الى السفل هو السكون بحسبه كما به الطبيعي والسكون القسري

وان كانت قسريه فالمحاميه معي ما فعه الطبيعه وميلها فان كانت ارادية
معا معا الحركه بالاراده ما فعه للخروج وما فعه طبيعه جسمه وقال
المتكلم سلبيه تحاذي السكنات من اجل الحركه فانه يوجد كلا حساس بالبطو
وهذا ما يسبق عند الاكثر لانه منع من وجود الحركه فلا يتحرى في الحركه
ويقول لو كان البطء سلبيا لما احسنا بالمتصف بها بل علم عدم
الاحساس بالحركات المتصفه بالسرعه هو المقابل للبطء لانه لكون
نسبه السكنات المطلقه بين حركات الطير اوفر احتمل قوي ما الحركه
في ذلك الزمن كنسبه فضل حركه الفلك الاعظم على حركه فلك القمر لان بعد
قطع اعظم جزء منه يقطع الطير مثله او اكثر منه او اقل بمقدار
يعلم الا بالدليل فيستحيل تقدير فضل حركته على حركه الطير ويعلم انا لنا
لكن مصلها على حركه لا يصف للبطء الا في الشرع وذلك انا
لا نحس بالحركات المعتوده في سكناته ولا نفرق بين الركض
ليس بعلل السكنات في حركه البطئ ويلزم من هذا ان كل حركه متجزيه
اولها كذلك غير متجزيه ما دام يقطع متحرك سلك الحركه الغير المتجزيه واما ان
كلف المسافه متجزيه اي كالكف متجزيه فباطل قطعا لانه لو كان
فيها متجزيه ايضا لقطعها امر معتضي حلافه وكذا السائق من ان البطء
اما ان يقطع في ذلك الزمان جزء مثله او اكثر منه وهما محالان واما قليل
يعلم بجزي المسافه وما فيه خلافه وبطل كون الحركه غير متجزيه فكلف متجزيه
وهو المطلوب قال اتصال وهما سقوط شرعيه
لان من كل حركس مسمى بان سكون وهو عناه بقوله في
اي كالاتصال من حركات ذي الزمان والاسطاف وهي حركات
ذي الوضع اي الحركات الحاصله على خطوط كل اثنين منها متصل بالاخر كما
على الاستقامه وحركه الاسطاف في الحركه المستديره ذي الحامل سمي
الا للبس ودليل على بطلان السكون منها ان الحركه المستقيمه لابد وان تنتهي
لاحد الامرين خوف المسير من ساحي الابعاد مع صلابه الجسم لاذ ذلك لما
بالفعل

بالفعل لابد ان يكون في آن لا متناع انقسام الآن بالفعل وذلك لما
لا متناع انقسام الآن بالفعل لان انقسام الزمان لانقسام الحركه وكل ما
وجد ما فرضه للحركه لما لا ذلك الحد من الميل الذي هو موجود
منه وجد المعلول وعند عدمه لو عدم عنه ذلك الحد لكونه موصلا
بالفعل مع انه لا موصل في آن فلابد من ميل اخر فكما حاصل
ان آن الوصول الذي يوجد فيه غير آن الميل الذي يوجد فيه المعلول
لا متناع اجتماع المتضادين في آن واحد من الجسم قال
المتكلمون فيما وان فيه علم الميل فيكون الجسم فيه ساكنا لان متحركا
اذا اليه او عنه وكل منهما محال قلت وان من آني الميل كون الجسم
ساكنا لكن السكون في الجسم اذا لم يكن عن سكانه ففيه اموال
حصول له فيه وهو امر موجود فانه من هذه الحقيقه وتقابل الحركه
الفاد معنى قوله من حيث ما يقع فكم منا ناطق وجد منه
فيه قال المتكلم وفسره هنا بقطع الشيء من الاجسام المتميز عما قبلها
وبقابل الحركه بقابل الفاد وهو معنى قوله حيث ما يقع فكم هنا ناطق على
وجوده السائق كون ليس بمتحرك عنه وهو علمي وما قيل المتكلم
فانه فسره بعدم الحركه عما من شانه ان يتحرك واحتج بالاخرس المجروح
والاعراض للسكون المعاد بها والاعراض ساكنه معلوم ان المتابع من
الذهن لعطي واحد في ان السكون مقابل اي الحركس قبل السكون في
المكان مقابل الحركه عنه اليه فان السكون في الزمان كما قال للحركه كما قال
الشيء لا يقابل الا ما يكون السكون في زمن الحركه في نهاية
بل السكون مقابل الحركه منه مدة لانه قال للمتحرك لا كما للحركه وقوله
يشعر بان السكون مقابل الحركس اي الحركه الواقعه عليه وهو الحركه عن المكان
السكون والحركه لا المكان الذي فيه السكون وهما يطلبان السكون عليها فكون
مقابل الاسكون بالحركه من مبدائها والحركه لا انتهاء لانا السكون ليس عدم
حركه كانت ما الانتهاء المتحرك في جميع ما كان منها لتحقق عدم حركه ما

وهذه الشبه في الصحيح ما لم تقترن بالوضع لا غير فما اقترن بالوضع لا غير فهو الوضع
فان استلمت حركة الاجتماع الاين لكن حالك باعتبار الحركة والوضع
حركة للجسم في الوضع وكما لم من حركة احد الجسم في مكان كونه في الجسم كله
متحركا في المكان يسلم ان لكل حركة الفلك مكانه او حصته الكل خاصة
لحصته لا خذ ملاحظة بسبب الحكم الثابت للاخذ للكل فان كل واحد
لسبب تعلق به الكل كل فاسجلان لكف الى حالة الكف كالرمل الذي
يسقل كل جزء منه لا مكان الاخر مع ان الكل لا يفارق مكانه
معرض الحركة اما تقدر واحد بالنسبة الى حصة الاخر للكف
ثلثة الوضع لا يسلم بعضه تقدر كل عرض كما سلم قيام الجزء
وهو محل الحركة او ان حركة الجسم كما سلم الكل الجسم
وهو محل الحركة اما فان يتعاقب الحركة الكلي وما فيه الحركة اذ الجسم الواحد
قد يتحرك في زمان واحد حركتين وكذا ان يقطع مسافة ومع ذلك يعود
حتى المقابل بعث كون ميلها من الحركتين معا ميلا واحدا فالحد الزمان
والموضوع مع ان الحركة ليست واحدة وهو محل القابل والظاهر ان المراد
بالقابل الموضوع او بالمحل المقبول كما مر تقدر الحركة اذا اتحركة في نصف
مسافة اذا حركت باخرى قبل ان تطع فعل الاولى كانت الحركة واحدة
بالعدد وعند اتحاد الثلثة تختلف بدا وانتهى لكن لا اختلاف في الوحدة اذ
السلوك من المبدا الى المنتهى قد يكون بطريق وقد ينتهي لا يستمر بعد الانتهاء
من واحد ولا يكون واحدا لبدا فقط وقد عرفت من مبدا خاص ولا يكون واحدا
بعد الانتهاء السلوك من المبدا الى المنتهى قد يكون بطريق كذا وبقدر كذا والوحدة
بالنوع لا تعتد باتحاد ما منه وما اليه وهو المقابل من حيث هو فانه وهو
المنسوب اليه فكلا اختلف احدهما اختلف النوع وكلما اتحدت الثلثة
لم تتضرر عدم اتحاد الحركة الصاعدة والهابطة وحركة الكف وكلا ان النوع
كما يتضرر باختلاف الموضوع اذ الحركة الواحدة بالعدد يمكن ان يتعاقب
ما ضاف المطن والشيء الواحد بالنوع بالموضوع وقد يتحد النوع وحده لان اضافة
الحركة

الحركة الى الموضوع امر عارض عنها مختلف باختلاف اضافة العوارض كما يختلف
المعروضات عند الناهية كما ضاف مع اتحاد هما النوع وعند اختلاف الكيف
المحصية فانها متعلقة بكيف العوارض والحكم فيها تعدد الموضوع
كما ان الزمان لساعتي لا رمنة في الماهية وانما الزمان من عوارض الحركة
فاختلافه لا يوجب اختلافها الا ترى كما الفاعل اذا قطع مسافة واحدة بالسرعة
عينا واحدة

وتضاد وتضاد ولا يتصور التضاد الا في امور
وما اليه يسمى تضاد الحركتين اذ ليس تضادها تضاد الحركتين كذلك الحركة
الا فانها تقتضي طبعا الوقوف فان الحركتين غير متضادتين مع ان الوقوف
متضادان ولا تضادها فانه لان الحاصل ضد الحاصل به مع وحدة فانه لك
كما تضاد لا رمنة لتضاد ما في الماهية يتضاد العوارض كما يوجب تضاد
المعروضات كما تضاد الحركتين لتضاد الوقوفين بعد تضاد الحركتين
لحركة الوقوف طبعا الا ترى ان حركة قسرا لا وقوف فانها متضادتان مع وحدة
الحركتين بمعنى ان كون تضاد المقابلين كان الحركة متعلقة ما موضوعها
متضادا حدهما فليس سوى تضاد المقابلين ما ينبغي عليه تضادهما وتضادهما
لتضادهما سم انما يتم بانسام الزمان اذ الحركة في نصف المسافة في نصف
الحركة في كله في المسافة اذ الحركة لا نصفها نصف الحركة لا كلها والحركة
لانها حالة فيه منقسم بانسام محلها ولا مدخل للمعاني في ذلك والله
وكما للفاعل في انسام الحركة وبعضها ترى نصف الحركة كنصف الحركة
بمعنى ان في نصف اخرى ما يصيبها نصف الحركة مع حدة وباعتبار
الضعف بطيء ملك الحركة سرعة وابطؤ وتضادها يوجب اختلاف الحركة
بالماهية اذ السرعة والبطء يستلزمان السلوك والضعف والنقص لا يستلزمها
وما حلها ليس باختلاف الغايات فالمختلفان بالماهية وما فانها لا يتحدان
وما اختلاف بالنسبة الى غيرها اذ سرعة حركة لا ما فانه لا اسرع فكيف بطيئة
بالنسبة الى اخر

وسبب اختلاف في سبب بطء الحركة مالي الحكم
الحكمة ان كانت طبيعية فسبب بطئها المانع الداخلي وهي مانعة الخروج اي الميل

اخذت ٤ الكلال الفتور ٤ ان كان الفعل طبعا او كان العضو جعلت سفيه
سيرا سيرا ان كان الفعل بالارادة وما لا فلا اه وكلاله اخذت ٤ الكلال
صلحا ان كان الفعل بها وفي جمع ذلك سبيل الحال او كالة القوة
العضو او كلاله تربيعه السبيل ٤ الفاعلية بالسعيد لس من الدلالة
وحلكلا عرفنا انها تشبيه ليستتبع تعرضها لغيرها فكلا اشعر
باسطلاها سفنا فلم يكن تابعه تعرضها لها فنا الثاني وهو
وقعها ٤ الاربع اما ٤ الكلم نفع على وجهين كلاول الحيلولة بين ايدي
مقاتلة بالسيم ونحوه من جارح وكاحدوث فرح ٤ داخله ٤ الكلال
وهو اسقاطه بالافعل شيء عنه وبالجملة شاكله فهو بنا على
ان الميوعة وهو حصول الفتور كما مقابلا لها ٤ دوامها فانه حقيقة كون نسبتها
لاكل المقادير سواء سبيل الكم والصغر وعلى ان الجسيم يقبل الاسقال
من نفع لا الخرياتي ٤ كلال الجارح ظاهر ان واقع ٤ ولا عليها اما كلال
فلان القاعد اذا مست شكت على الماء ٤ حلها الماء فاس ذلك
لحدوث الحلاوة بالمص كما قال به اصحابه ما نافي كان ساكنا لما وسعها
مثل عنه لا منعه بل لان زياد مقابلا الجسم الحاصل معها بالمص الماسد
اياه لانه اضطران تصير اعظم لاستطاع جوهره بالتشرب اسي لاف جسم احر
فاسط ابسلا اعظما اضعف ٤ الماص من نكاية بعد الماء وعود الحالة
الاولى وما وصل اليه الماء لسفل المكان الذي حرك عنه ضرورة ساع
للخلاء اما نافلان الانه السلعده الراس يصنع عند غلبان الما
وسخنه فيها الحركة ما من جارح عنه حركة مكانه او كان زياد جحمه
لاوجه ان يقال لان الانه يصنع لخلو الماء ٤ المغلي وصيرورته جحمه
زايدا لانه لا يدخل فيه طبيعا كما ما سرهناك فين لان زياد جحمه ٤ الغليان
وهو المطلوب والثاني افهو هو صيرورة للجسم اكبر مقدارا ما كان
لا يعد الاجراء عليه لكن شرط ان زياد الاوطاء على الناس والنفس
وهو صيرورته اصغر لصبح الاجراء منه وما ذاك الا حركة اجزاء الغذاء حركة
الاعضا

الاعضا الاصليه ٤ الاقطار ما نفعال بعض الاجزاء عنه والفرق بينها وبين العين
والغذاء ان مدة اقامة ٤ الكيف وسع الاستحالة فدل على المس وطول مدة
الغذاء الضعف ٤ الصحيح بزيادة مدة الى طول الغذاء وصيرورته
الى البدن حالا وعكسه ٤ الثاني خلافا للقدماء فمنهم من انكروا
الاستحالة وقال فيهم ان الحرارة للحسوسة انما كان بعد الماء
الكامن ٤ جسم الماء فان فنه اجزاء نارية نبا على قول الخلط كامنة فيه
وعند عدد ما من جنسه عليه من جارح بعنف كالاجزاء الكامنة في
للحس فلهذا لحس ٤ السخونة لا الماء كما تقدم قال الخصم فان الماء يفعل على
جارح محسن بسببه ذلك قلنا لو كان باطل لوجود ٤ الماء حسنا
لحرارة الماء عند وصوله ٤ البدن الى اخل الماء فرق للماء واسقاط الاجزاء ظاهر
فان قلت فالماء لا يحرق فلم كانه اذا ربما استحالة لان علم احراقها
انما هو لسعة ثنايا الفاعل الثاني فلو كان نحو الماء لكان الغذاء فيه
احكما اقرب شغله الاجزاء من كيفيته وصاكله ناره فكان وجود الماء
فيه لا يفيدها فيه فلو كان كذا لكان الماء الحار فيه يفقد الغذاء فيه
وفساد ظاهر حسا فتبت الاستحالة وما ٤ الاني وهو الحرك الكائن ٤ السماء
بالمماسة ظاهر هنا لان الانتقال من مكان لما حوله ٤ الوضع فلان
الوضع عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم بسبب النسب المالحي والكل حيث كل فرض
احراكس فيه فلكا منها نسبة ما ٤ الاجزاء والكل الاعضاء الحاوية
والا فلا سبيل لكا سناع للحرف وما النسبة الى من الجزاء الاعضاء
الحاوية عند سبيل لسبب حركة الكل على الاستقامة وكا يعني به الهيئة
الحاصلة بسبب مجموع النسب ما سبيل السبب ٤ المعلول بسلم السبيل
٤ المعلول لما الهيئة وهو معنى الحركة ٤ الوضع وايضا الجسم يعلم بكونه
حارا وكالكل الاعظم افكان له ذلك كالثاني اذا حلكه بالاستقامة لم
يكن حركة مكانية لانه لا تفارق كلية مكانه بل انما تغيير نسبة اجزائه
اجزاء مكانه الى ما حاها مكانا تغيير نسبة لجملته لا امتناع حركة جارية بحركة

والسبب بعد ان ما مع الحركة فيه هي المقولة بمعنى
الحركة فقط ان يحرك الجسم من صفة من تلك المقولة الى اخرى منها فوجد الحركة
في صفة ما الا صفة كاد فيه معنى الحركة فيها وليس هو علم وقدرة
وغيرهما مع انها الاوائل مقولات اي الكم والكيف والاين والوضع اما
الاولان فاما في الجوهر فلان البسيط منه وهي الجوهر وجوده واحد ما حدث الحركة
كذلك اما الثاني فلما مر من معنى الحركة واما الاوسط فلان الجوهر لان عبارة
عن شيء الغاصر لما مر من الكون والفساد وانما ان تقوى الجسمانية
لا تقوى على افعال غير متناهية فلو كانت موجودة لما فاء محال لما مر
على فعل البسيط والبسيط كما انها فاء له ما دامت موجودة اما فاء محال لما مر
هذا على راي لكنا وانا على رأينا فلعدم ما مر من حدوث العالم بقوله
وانه دفعة اقول كان متدرجا فنفاد ما سقطها ان يقتضي نوع تلك
الصورة فلا انجاد وكاسقى وما ان لم يسق فلا فقد علمت فلا انجاد
لكاف كاسقى وحينئذ لا بد من حدوث اخرى وسقل الكلام انها وقد بحث
لانها ضعيفة الاعراض لان عند انجاد انها هي وصفها ان يبقى نوعا
كما كانت فلا انجاد كاسقى وان لم يسق كان عدم لا عن وجود
ان يقال لكن انها ناقصة لانها كانت لانها كانت ضعيفة قبل حدوث
اعني العكس وحينئذ نعم ويلخص منها اليه وكلنا الامر الا ان يتم ويقال ان
الكيفية الكاملة ما هي تتدرج حصولها من كيفية ضعيفة لان يتمم
والوجود يسئل بذلك ان ما لم يتم استعداده او شيء بعض ما يلخص من
البعد او المرض نوعه الله وهذا خلاف الصورة فانه لا يكون ما اشتمل
ما فيه من اخرى وهو معلوم بالضرورة وفيه انه قد مر في الفرق
بينها ان الماء لم يتحرك في الصورة والحركة في الصورة انما تكون بعد ما
صفتا يوجد فيها الشرط ان وعدمها وجب عدم الانفكاك حينئذ
لا حركة وهناك لم تكن يستلزم عدما موجودا فالماء غير موجود
الصورة والاحصول له بمنع ان يتحرك من بيت الى اخر وهو الفرق
الحركة

الحركة في الكيف اذا ما دعينه في وجود ما عنها لغا الوضع عن الاعراض
القائمة بما صح ان يتحرك في الكيف كما يصح ان يتحرك في الصورة لكن مر ان
ان يحرك كيفية كما في المطلوب والحركة لا بد ان يتقدم بعدم ليحل احدهما
وحينئذ نمنع الحركة فيه اذا يتحرك لا بد ان يحل في حال الحركة على الكل الحركة
ليس بان يحل حال الحركة عليه لانتفاء بعدم حدوثه فلا مع فيه حركة اصلا فلما
في الطرف فلانه ما مع لعرفتي ان قبل معروضة لاستلاد والصفة قبلها
والا فلا ما متى فلو كان فيه حركة لكان على متى اخر كان متى لو حل الجسم بين سطح
الحركة كيف يتعدد فيه حركة فان كل حركة لها في متى فلو كان فيه حركة لكان
لمتى متى اخر وفيه في الملك وهو الجواب فلانه نسبة الملك فان حصل مع دفعة
والا فلا حصول للحركة فيه اصلا واما قوله ان يتصل فان يتصل فلا يصح فيها
حركة اذا يتصل في البرد الا الشتي مثلا ان كان يجد بناءه البرد وكما له
فلا يتصل من البرد حينئذ لانه كمن في البرودة لعدم البرد وانطباعه فان
كان قبله فلا يتصل كون في حاله وحينئذ اي حاله للحركة متوجها الكيف مضادتين
اي البرد والسخونة وهو محال واعلم ان الكون في متى وحاله وان يتصل
فان يتصل ان كان عند الملك بل يجعل من جاء حكم لا ضافة فان حال كل
منها كحال الكيف اضافة كان متى نسبة الى الزمان وطرفه الماضي والمستقبل
لا تحقق لها بل بما في نسبته لمعروضها فان كانت المعروضة ما يقبل الاستلاد والصفة
عرض مثل حال كذلك ان معروض الحركة اعني الجسم لوضوح هذه الاضافة
الخاصة وفقا بنيا فالعرض فلا يتصل بل لم يكن او كيف فكيف فلان ان كان ما
لملك الغير ومعروض نسبته في متى اول وهذا القول الذي في نسبته
طبيعة نسبة مع معروضها الى اول ولا استقرار وكما الفعل ولا يتصل
ما بنا حالتان نسبتان متباينتان مع معروضها الى اول ولا استقرار ولما ما مر
ان الشيء قد يتسلح عن الاضافة بالفعل بسيرا بسيرا من حيث يتصل لوضوح
لتمام ذلك الفعل على ما مر فلا يتصل بل من حيث هو ذلك كما لا ان اول احدث في

وان بطلت فان كان فاد الحالة كان الماضي عن الحاضر والا
وجد المحال لعدم الثاني والمستقبل وانه لا يستمر والا لم يكن كذلك
حالا ولزم الجزء وهو ردي عرفته وانه متوقف على التقاء الزمان
فامنه للحركة معا ابدا وهو المنتهي وهما سطحان لا ينطبقان
عليهما على واحد فاعتبار واحد وسمهم بعلمها من بعرفها لما
انها اول كمال لحصل لما له كمال ثان منتهي اليه وله حال القوة
السابقة على الحالة وهي الحالة التي للكمال الاول تركها والتوجه
الا الثاني وعلة العلتين اي العلة عليه بعد المحرك كما لطبيعة ان الجسم
لا يتحرك لذاته وكلما لم يكن جسم ما اصلا وانتقاله وهو الجسم المحرك
وهو ظاهر فيه المنسوب اليه اي المقولة التي ينقل الجسم وما من نوع
الا الخروج من العدم الى الوجود وهي التي تنسب الحركة اليها فيقال حركة في الكم
وحركة في الكيف وهي الامور المقصود حصولها في الحركة فان المحرك
عندنا يحرك بمتوسطة من حيث هو امر مقصود
وعندنا المحرك بعد الحركة في الخارج وهذا معقولة اما ان الاعراض
ان الحركة فظاهر اذ لا بد من ان يقع فيه الحركة وهو معنى الحلول
في قوله اما الزمان فمقدار الحركة والحركة لا تخلو عن قطع فصل وزمان
تم ما منه للحركة والله اعلم المنتهي قد تتحد محلها وقد تختلف اما
الاول كالنقطة في الحركة المستديرة فان كل حد فرضه فيها مبدأ ومنتهى لها
فهي فان امتنعت على الكرة فمتناهية اعتبار المبدأ والمنتهى
فيها سطح الآن الذي فيه ابتداؤها والحركة عنها وانتهاؤها في
الآن الذي للحركة اليها واما الساكن فقد سبقا فان اما ان كان له من
شأنه الحركة بالطبع او لا بالطبع والاول اما ان كان له من شأنه
حركة على الاستقامة او لا عليها والاول اما ان يكون له من شأنه
حركة واحدة او اكثر من واحدة والاول اما ان يكون من شأنه حركة
واحدة بالشخص او بالنوع والاول اما ان يكون من شأنه حركة
واحدة متصلة او غير متصلة والاول اما ان يكون من شأنه حركة
واحدة متصلة في جهة واحدة او في جهات مختلفة والاول اما ان
يكون من شأنه حركة واحدة متصلة في جهة واحدة بالطبع او بالقسر
والاول اما ان يكون من شأنه حركة واحدة متصلة في جهة واحدة
بالطبع بسيطة او مركبة والاول اما ان يكون من شأنه حركة واحدة
متصلة في جهة واحدة بالطبع بسيطة مستديرة او مستقيمة او منحنية
والاول اما ان يكون من شأنه حركة واحدة متصلة في جهة واحدة
بالطبع بسيطة مستديرة فقط او مستقيمة فقط او منحنية فقط او
مستديرة ومستقيمة او مستديرة ومنحنية او مستقيمة ومنحنية او
مستديرة ومستقيمة ومنحنية والاول اما ان يكون من شأنه حركة
واحدة متصلة في جهة واحدة بالطبع بسيطة مستديرة فقط او
مستقيمة فقط او منحنية فقط او مستديرة ومستقيمة او مستديرة
ومنحنية او مستقيمة ومنحنية او مستديرة ومستقيمة ومنحنية
والاول اما ان يكون من شأنه حركة واحدة متصلة في جهة واحدة
بالطبع بسيطة مستديرة فقط او مستقيمة فقط او منحنية فقط او
مستديرة ومستقيمة او مستديرة ومنحنية او مستقيمة ومنحنية او
مستديرة ومستقيمة ومنحنية والاول اما ان يكون من شأنه حركة
واحدة متصلة في جهة واحدة بالطبع بسيطة مستديرة فقط او
مستقيمة فقط او منحنية فقط او مستديرة ومستقيمة او مستديرة
ومنحنية او مستقيمة ومنحنية او مستديرة ومستقيمة ومنحنية

احدهما

احدهما بالنسبة الى ما يعاله اعني ذي المبدأ والمنتهى وهو المضاف
لانه سبب الفك المبدأ كما انه منتهى الذي للمنتهى والساكن قسمان كما
صاحبه وهو ليس بمضاف لانه كما يعقل لا سبب والغايا
والعدم ملكه فلم يقع الا النفاد والمضاف والمضاف معا لان فليلا
قال اعني ان سمالان العلتين
فانه لا ساكن فيها المستقيم المركوز فانه لا بد من نفاد الحالة الحاصلة في المحرك
للقابلية اي المحرك لا سماع لتحريك الى نفسه لو جعل الاول
لو تحرك الجسم لذاته لما وجدت الحركة وهو معنى قوله لا شيء المحمول
ضرورة استلزام وجود العلة وجود المعلول وكون كل جزء منها ما دام ساكنا
الجسم الطبيعي لكن هذا الوجه الاول وليس معنى ان لا محالة الثاني لا سماع
الجزء من منتهاه الموجود فانه يوجد الساكن لا محالة المحرك والمعنى
هذا ان الساكن لو فعل الجسم لذاته حتى لكون محركا ومتحركا لتم ان يتم
للحركة لكل جسم لكون كل جسم محركا لانها لكون واجبة له عن ذاته فيتم
بعومه لكنه باطل فان نفس ذلك بالطبيعة فان طبيعة الجسم
تحركه له اذا سلم انها لا تتم بدونها كما تتم بدونها فلم لا يجوز
وان الطابع محلفة الطبع خلاف الحجة فانها طبيعة نوعية لما سبق
وايضا انها تسلم للحركة في حالة مخصوصة وهي عدم الحالة الملائمة فانها تحرك
الجسم عند زوال الحالة الملائمة اي الخروج عن مكانه الطبيعي فاذا وصل اليه
سكن فلا معنى بقاءها الا اجزاء لها بخلاف الجسم المفروض فانه متحرك فانه
تسلم العلم بعلته منا خلاف ثم فالمحلفة امنع النقض على التعليم و
في حالة مخصوصة سقط دعلم بما يعلم الطبيعة فلا نقض بما اصلا فلم كان
المحرك الجسم لا وقف على شرط لعدم العلم وانعدم كما منا خلاف لان
عن العلة التامة وسقط الاعتراض وهكذا في المدعى اذ المقصد بيان
ان الذي اقتضى كون المحرك محركا هو كونه سببا للحركة لا ان كون محركا
بخصوصه محركا نوضوعه اي محركا وهذا هو دفع ما يتحرك وهو احد

لا يعرض للموضوع والا لقام عرض واحد بالعدد وعند
العرض اما ان يكون مختلف الطرفين كالابيض بالنقوص او متفقهما
كالجسم والاخر والكل منهما اضافة غير الاضافة العارضة للاخر
ثم انها تعرض للموضوع اما باعتبار ذاته كحصة حصته سواء كانت
في المضاف كالعاشق والمعشوق فان الاول انما صار عاشقا
لاجل انه بها صار معشوقا والثاني انما صار معشوقا
لاجل انها صار عاشقا والعلم والمعلوم فان في صفة حقيقة لاحدهما
صار معها الا للمعلوم هي العلم والمستعد للعلوم ملك وانما الاعتبار
لكن لا يكون صفة حقيقية كالمتنا من والمتباينين الرابع

اي من الاعراض المستقلة الاين وهو نسبة الى الامكنة الحاصل فيه سواء
كان في مكانه الخاص وهو الاستقرار فيه عند الكوفيين او في مكانه
الآني للمتحرك اي في مكانه العام كحركة زيد في الدار او البياض كالعلم
في الجوهر اي في مكانه العام كحركة زيد في الدار او البياض كالعلم
في الجوهر اي العام وهو الغير المنقسم فالمتكلم ان قال عنه انه
للحركة والسكون والاجتماع والافتراق واعلم ان للحركة تعريفات
فالاول منها قوله لكل اي ارسطو وشيعته انها كمال اول لما بالقوة
من حيث هو بالقوة ومعناه ان الجسم اذا كان في مكان وفيه شيء بالقوة
وحصوله في اخر ممكن وكل ممكن للشيء كمال له اذا حصل فيه كمال ما
للشيء الموجود بالقوة اذا صار معنى كما بالفعل وكان كماله فعل الحركة الذي هو
القوة وهذا تعريف بثلاث مواد لا حصوله له الا الثاني وهو الفعل
ويكون هناك مطلوب يكون حصوله لكون الماهية تاديا اليه فيه تعليل
المحرك للحركة اخذه بالقوة للحركة ودلالة لكل الكمال وكون
الحركة وسيلة اليه لما تحرك وان اتى دعاها تام تاديا سلم
كون ذي الكمال بالقوة وقوله في المحرك شيء بالقوة اذا المحرك انما يحرك
اذا لم يصل للمنتهى فتوقف الحركة متعلقه بان يبقى منها شيء بالقوة
لم يحصل لكون المطلوب حاصلا بالفعل حدوث سايل الكمالات اذ جمعها
اذا

اذا حصل خرج ذا الكمال من القوة لا الفعل وكون المطلوب حاصلا
بالفعل اذ المنع بالقوة اذا وجد بالفعل فحصوله لا يستدعي امرا اخر
ولم يسق منه سيء بالقوة فلما كان الشيء الذي بالقوة شيئا ما
اخر هو بالقوة ذلك الاخر فاتوقف عليه على الوجه الاول الشيء
الاخر والثاني على ان يكون الشيء الاخر موجودا له كما لا احدهما
ان يكون متوجها والثاني ان يكون الشيء الاخر الموجود اليه لكن القيد
الكائن هو الوجه كان الوصول بعده والا لكان الوصول دفعيا
لا يدخل في حد الحد للشيء الذي بالقوة لكون لا من كل وجه وفي
الاطلاق لانها ليست كمالا للجسم حقيقة وما يليه لكمال ما
ما كان فيه بالقوة وما هو منه لذلك فهو حصوله في المتصل اليه
مثلا في كمال الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فان قوله
انها كمال اول اي اول كمال يحصل لشيء اذ كمال شان
منتهى اليه الثاني ما قاله المتكلم انه حصول الجوهر في مكان
بعد ان كان في اخر بمعنى ان الجسم اذا حصل في حيز بعد قبول المماثلة
لانه ان حصل فيه ذلك وان لم يحصل فكذا فاس بينهما وسط يكون
حلولها دفعيا والجسم ما قام في المتصل عديم الحركة والسكون
فيه كان في مكان ما ان وهو اول الآن الاول حصول الكون في
حيز اخر هي الحصول في المكان الثاني بعد ان كان في الحيز الاول
واعلم ان عند حصوله في سطح الحركة ثم الحركة الا يتصل من الاول
الى الثاني فحينئذ لكان يطلق بينهما حركة ما قاله ثم في
احدى الثنايا كما قاله اجراء لكونه كالحركة وهذا الحد ضعيف عند
المحققين بالجوهر الفرد وبتوالي الآنات وحصوله الحصول بالجسم يسمى
ان الحركة في الجوهر الفرد وما يحاكيه انما عند جامع لحركة او الحركة في
الزمان الثاني بعد ان ولا بد
وجودها اعلم ان وهو الحركة
ضروري حلافا للسوفسطائية فانه منع منه لانها ان لم تقبل القسمة لم يكن

وصفها من الصفات الاضافيه واما الممكن فاما الجوهر فكالانسان
والانسان والفلك فكالعلم والصغر والطول والكبر والكيف فكالاحمر
والابيض والمضاف بنفسه فكالابوة والبنوة والفوق فكالاعلى
والاسفل والمتى فكالامس والغد والوضع فكالاشياء القعود
والاتنعال والملك فكالاعرى والكاسى والفعل فكالقطع والخياطة
وكان يفعل فكالاشياء القابلة والعروض الاضافة للكل ظاهر
لا يحتاج لاشرح وبقوله ذهبي الى المضاف غير
عينا خلافا للحكيم لوجوه الاول لو وجد في العين لزم التسلسل
لانها اذا وجدت فيه كان حصولها في محلها اضافة اخرى موجودة
ضرورة ان حصول الابوة في الاب وحصولها للابن نسبة بين ذاتها
وبين محلها يكون غير ذاتها فللحصول حصول اخر في محلها وهو الكلام
عليه فلزم التسلسل وهو محال ومنع ان بين الوجود وبين الموجود
يوجد للمعنى المضاف المطلق ما معناه هذا المضاف ماهيته
معقوله بالقياس الى غيره وكل شيء كذا يضاف لكن في العين شيئا
كذلك هذا الصفة توجد في العين وهذا المضاف مضاف لذاته
لان ماهيته اما تعقل بالنسبة الى غيرها لا حتى ان هذا المضاف ليس
مضافا لعروض الاضافة اياه وكلما كان كذلك كان مضافا بذاته
ونفي الاضافة الحقيقة ثم ان كان في المضاف ماهية اخرى يجب ان
توجد عالما لم من معنى المعقولية بالقياس الى غيره فهذا اللازم من
المضاف بالحقيقة هالمك من الماهية وهذا اللازم مضاف
بمعنى يسمى الاضافة بواسطة الاول وهي الاضافات
المضاف بذاته الى المضاف اليه لا اضافة اخرى وسمع التسلسل
وسمع ان حصول الابوة في الاب اضافة اخرى بل هو نفس الحصول
فليس هناك اضافة اخرى حقيقة وانما الحصول وحصول حصوله وعلى هذا فمن الاعتبارات العقلية عارضة
للحال

للحال لا المحل والمحل للحال بعد الحصول فلا يضر في دعوانا
اذ اللازم هي اضافات مخترعة للعقل ليس امرها ذاتا للعقيقة فليس
لا يتناهى اصلا ولا المنع مع السند اسار بقوله فتعلق الاضافة ذاتها
واما عنه بان متعلق الاضافة بذاتها اي بالمضاف اليه لا باخرى
غير فاضع في دفع التسلسل فحاصله ارادته ان التسلسل لا يلزم لانه اذا
اضافة
اذا وجدت فكما انها لا تقوم بذاتها بل بمحل فحصولها في محلها اضافة
اخرى فيحتاج محلا وحلولا وهلم جرا ولا يضر كون المضاف معانا
بذاته او باخرى فان اراد هذا فمسلم وان اراد غيره فالمدعى
والمعلل موقوف على بطلان الثاني لو وجدت لتعلقت الاضافة
على نفسها لانها حينئذ تشارك باقي الموجودات فيه وحينئذ يتحقق
ما يضاف المفهوم بوجودها متعلق على وجودها اذ ما لم يتصف
ماهيته بالوجود لم يوجد لكن ما ثبت له اضافة اخرى متعلق على وجود
الاضافة على نفسه وهو محال ومنع ان الشيء ما لم يتصف ماهيته بـ
لم يوجد ما عنى به لم يكن الوجود عين العروض لكن وجودها عين
عروضها لموضوعها كوجود الموجود مع ان ثبوتها يتوقف على ثبوت
وهو لبس باضافة حقيقة لتسلم على نفسها وانما يصف هذا الشيء
معلوم بما مر المال لو تعلقت لاجتمع في كل مرتبة من مراتب الاعداد
اضافات لا نهاية لها اذ الواحد له اضافة للاثنين والثلثة للواحد والاربعة
للاربعة وهلم جرا لا نعني بالتناهي الا علم ان لا كلام في اضافات تفرض في
العقل بل هم موجودة في الخارج مع العلم بانها موجودة
الاضافات الواقعة لو وجدت فيه لم تكن صفات الله تعالى لانها لا تتناهى
اذ له اضافات لا تتناهى مع كل حادث وعند مسلم كونه محلا لكل حادث
للاجماع فانه محال لما مر وهو من اسخط الاول فانما منع انها اضافة حقيقة
تصلح لان يحل بوصف الباري تعالى بما حينئذ وبعض المضاف
المعقولية بالقياس الى غيره فالابن للاب وكل معقولية يجب المعنى وانه

اضداد هف والعف والعوف فالعوف لا عرف لك من العوارض
المسانه تسلم حركه الوضع اما لا داخل او الخارج وعلى
المعوف اما دفعه او مدفعا اما حركه الوضع للخارج دفعه فالعف
للاسفل عن المعوف عليه ومدفعا الله فالداخل جمع
وتلفعا كالعوف وبتحريك كالوضع الخارج حتى وقت فالداخل لعارض
كالمحل ما ان عند عروضه ينتفي الداخل اكا فالعف لا يصير اذا
تفكر فاعقل ان لا مفر فيه اسطلا الخارج والعف لعنا نيا
وكالهم اضافوا جعلا معطا العف والعوف فحركه فحذف تغير
في الحقد عف مستقر لسفر رصوره للوذعي في حناله فتشاف
العين لا الاستقام واسفام متوسط بين بهاي المعوله والعف به
والعف لا الكف للعفاف للعوك والخصه اخا الفتح الواسع
منها الخفاف العارضه للجسم اكاف للجسم ثانيا وهي ما تقرضا نتقاد
المسفل مالك الاول لا اسعامه والا غنا او العفر والتقبيب السكل
والبلقه والاثاني كالوضع والفرده تقل عنا شملنا ان الخط
المستقيم هو اقصر خط يصل بين نقطتين بحياه ان كل نقطتين كما ان وصل
بينهما بخط طرسيه محلفه بالطول والقصر وخط واحد مستقيم
لكونه اقصر الخطوط الواصله بينهما وهو موجود كما الماس المحسوسه
موجوده فكامل العلم طرقه اثنا بها والماس سطح مستو لجميع خط
مستقيم واقع داخله بنقطه لكون جميع الخطوط المستقيمه الكائنه
الخط متساويه وتسمى الماس بالمحيط والسطح المكتفي بالخطوط بالاطراف
او بالنهايات والاضافه في الخط المستقيم والمستدير ان الخطان متواردان على
موضع واحد في المستقيم والمستدير لسبك الملك لا سلاح ان حد الخط
المستقيم هو السطح الذي يرد عليه المستدير كما حاله انطباب المستدير
وبالعكس لان لكل منهما نهايه خاصه بالمنفرد ونهايه المستقيم لا تتفق مع المستدير
فاسنع بها لعدم تماسع للاحمال فانطباع واذا انتفى انتفاد منها فلذا

عن

عارضها اي الاسعامه والاستقامه لامتناع تقاردهما في خط واحد
والانفصال بصير المستقيم مستديرا والعكس وقد اطلناه وتعلم
ان لا تضاد بين الاسكال السادس الذي هو محل الريبه لا يرد عليه
المثلثيه وضعفها فاسكال الخط الذي هو احاطه الخطان للسطح من جهه
احاطتها به والاول الكري والثاني كالماس والمدبع
في الملك سطح واصلاع الشيء ما منه الكمال فيه احاطه الاصلاع
بالكل السطح وبعض الكعب والمسهوم فتح عليه الباقي والخلقه
هيه تحمل من اجماع اللون والشكل معطوفا كاجل هف الهيه بعف السخف
بالحسن والقبح الثالث في من المعوكا تالسع المضاف وله
مطلق عا بعض الاضافه وهي العارضه التي باعتبارها تستلزم الغير
ويسمى بالمضاف الحقيقي وعلى المركب من المعوض وبعض الاضافه وهو
بعض الاضافه بعاسطه الاول ويسمى بالمسهوي فكل واحد خاصتان
الاولى وجوب كون احدهما من كل من المضافين لا الاخرى كل واحد
الا ما حبه لكن من حيث كان هو مضافا اليه فان الاسكا انداء لان
ما لانسان ان لا اب وما ميل بالحقيقه اذ لعلم نا عما لم يحكم لان
كما اذا وجد الاما نه لان حسكا بن خالا اب بل من حيث انها ان
ما لك اذا فلسطلا اب اسكا لانسان لا نفكي لمضاف كالانسان الا اب
والمضاف كالانسان اسان الاب فلابد وجوب كالا بعكس من اعتبار
اضافه الا ما حبه من حيث هو مضاف الله لكن الاخر معا الله
من حيث كان الاول معا ما الله اذ لعا صفا الله لكن لا من حيث هو
مضاف اليه بل من حيثه اخرى غير المنتهيه الى هي مضاف فانسان
وبحق لا لكن نه ابنا لم يحكما بعكس ولعل لهذا عرف بعضهم الاضافه
بالنسبه المتكرره الماننه وكافه المضاف في الوجود والعدم والفضل
ما بعاد هذا للسلام من كلا اب والاسف عنا فهنا وفي منا فيشه ولا ورف
كما لا ما نه تعرض للموجودات كلها اما للاحاد كما لا له خالق

مكي الاعتماد المذكور والارادة غير الشهوة اذ المرض يوجد شرط الدعا
المغشي وما يسمنه ثم احدهما اي الارادة او الكراهة لا يلزم للاخر شرط
المعالج اي ارادة اليس يلزمه كراهة ضده وبالعكس لكن شرط
السعود بالضد اندفع ما قال ان المريد ليس قد يذهل عن ضده فضلا
عن كراهيته له او نقول اندفع لا من حيث ان الارادة اما الكراهة لانه
ليس عند سائل المعتبرين اعني اليس وضده للكون بالارادة ليس والكراهة لضده
وهذا نزاع طويل من الاصوليين بناه على موضوعهم سنة ايراد ما
بالنسبة الى الفاعل بالارادة والكراهة عدا عنه لانها ان كانت متعلقة
بنفس فعل الفاعل من نفسه كانت عبارة عن صفة توجب تخصيص الفعل
بالايجاد او قتاص دون بقية الاوقات وعن بقية الاوقات وان
كانت متعلقة بفعل الغير كانت ارادة فعل من غيره لا كون صفة تخصيصه
بهذا المعنى معلوما من نفس الكراهة عليها وقد سبق ان ذاتيها او الارادة
قد تكون مرادة والكراهة وقد تكون مكروهة غير ان الارادة المتعلقة بنفس
الارادة غير المتعلقة بالفعل لا سلم بقياس المتعلقين بقياس المتعلقين كل
ذلك ظاهر اذا تامل وهذا الخلاف في الميوة فانه اذا سعلمان بداتها
والميوة لا تستحي ولا تنفر منها لانها اما سعلمان بالملائمة ان كان
معدوما وهما غير متلازمين والاستحياء والنفرة اعلم ان حد الاشتمال اي
العلم والقدرة والارادة والكراهة والخلق والميوة والنفرة مشروط بالحيوة
كما لا يخفى وكان من اتحاد المتحيز بذاته لا يتنافى حيوانه لان اي انسان
وهي نفسه سيف للحس والحركة على موضوع قابلها فقوله مشروطا بها
على الحس والحركة في اهل القابلها فان محل الجوهر المتحيز حي مع
مع فقدهما ملتبسا بمنع فان موضوع الحس والحركة باقية لكنها عاجزة
عن الاحساس والحركة لا بطال القوة ما يوثر الفعل لا نزلق سلم
لزوم ان لا يطلق القوة عليه لا انه يطلق عليها ويعطا بها حكم الحي فينا
مشروطة باعتدال المزاج النوعي فالاعتدال شرط في حصول الحيوة للحيوان
المدرك

المدرك من الاخلاط وهذا الخلاف حيوته تعالى اذ لا يتصف للحس والادراك
ولا يشترط بالاعتدال والتعريف الجامع لها عند المحققين بما صفة لاجلها
يصح على الذات ان يعلم ويقدر ولما كانت مشروطة باعتدال المزاج
اعتدالا لائقا بنوع الحيوان امتنع تحققها بدون البنية المخصوصة وفي
جميع الاحوال الفرد المحال لا يمكن ان يتصف الحيوان من قابل منها عند المعتزلة
للاستقراء وجوده لا سعرى تعلق الحس بكل جوهر من جواز البنية حتى
يكون كل واحد من المجوا الى لا يسمى بانه حيا عالما وهو فاسد
لسلم تعدد الانسان والحس مشعر لا الروح انما هو جسم ويكون من
الطف اجزا الاخلاط سايا في الشرايين لا الاعضاء والموت عدم الحيوة
عن محل وجدت فيه اذ سبق الحس على العدم داخل في مفهومه وهذا
لا يحال للحس عند قرب حامل الحيوة فيه ميت وهو الحاصل انه
وجودي نقاد الحيوة لقوله تعالى خلق الموت والحيوة والخلق الايجاد
ويجاب حمله على الايجاد دفع الحس بعيد بلا مرجح وعلى الثاني لا سلم
وجوده اذ المقدر لا يلزم ان يكون وجوديا ومن اي الكتاب
الحيوة بذات لا يتنافى الحس والادراك بها لا يخلو اما ان يكون الانسان
ذو نفس ما لحيوة حالة او ملكة يصح الانفكاك من موضوعها سلمه والمرض
حالة او ملكة يصح الانفكاك عنه سلمنا ان الحيوة تنافي العلم والقدرة عليه
وعندا خرين يتنافى العلم وقته الحياة طويلة لا يلتفت لكونها هنا في الروح
والحس الاخر كتنافي ما بعد الانفعال الروح وذلك الانفعال يستدعي
باستداد استعداد الجوهر المنفعل لضده وسلب الروح قابلية ما بعد
حامله اي الروح لان يكون على اكمل احواله في الكم بان يكون كثير المقدار
لانه حينئذ يبقى قسط منه في القلب وقسط اخر الانبساط الذي يكون عند
الروح اذا القليل يضن به الطبع ويضطرب هناك وفي الكيف بان يعتدل
في اللطافة والغلظ فان يكون شديد الصفاء والتفعل بمعنى جعل نفسه
والاصل فيه فعل لكمال اي العلم والقدرة والاسباب المحدثة الفاعلة للعلم

من حيث معلوم او مناف وعقل عن حصول ذلك الشيء ان الله تعالى
الموصوف عن الاراء عند اصلاح الحال الحاله الطبيعيه وكانت الصفه
الى وقتنا الى معلوم الموصوف عن الحاله الطبيعيه وتعلق الصفه الضروريه
من علم الناس اما بالصفه او كان سلك لصفه عن بالى او نحو ذلك
ومعنى هذا الكلام ان الله اعلم في الحسيات سماع الحس بالادراك
والا معقولات العقل وعند استقرار الكتاب لم نشعر الله للحسيه
الا عند سبيل الحاله الغير الطبيعيه كما عرفته وعلمنا ان الله هو هذا
الاسم وجد بالتتبع ما انصف موصوفا بحيث لم نساعد هذا من غيره
الا كالعلم عن تمام السوق على هذا المعنى فعله شعر ان الله مدركون
بمعنى انه عالم وسوطاهر وفيه مناسبه واصلاح بين الحاله
بسبب الاول لفرق بين الله تعالى وبين الحس معلوم العلم بالام
ومع ان الفرق على ما لكون سببا لوجودي معلوم الام المحسوس
فيحتاج ان يعلم صرف لمنع عنه ذلك مع الله على ما الغرض لان
المعلم بالذات سفا لمعاج المحلف التالي سوا لمعاج للحلف والعلم
بحس المحسوس بالام مع علم بفرق الاتصال وقضا المحلف الصفه
كالمعاج الطبيعي الحس بالام وهذا المعنى من لعب الحس
ما لا جله المعنى مع ان حمله اوفق بكثير من العقب
وسببه ان حمله اوفق تمكن من الاعتماد عليه معارف كانها
طبعه لها طالف حمله المعنى بعد كل من الله والا لزما حتى طاهر
ما اعقل حلا العلم في الله العطيه لنا الا لزما المعارف العلوم
في الذات عطيه كما تعلق الحس بها وانضا الحس اما ملك طواهر الاسا المحسوس
فلا سعلق بالامور الباطنه والسعق في مواطن خلاف العطيه فانه ملك
بواطن وتحوي ادراك الذات والعرضات والفرق منها ملكف
اعني كيف والتلذذ بالله العلم كالجاه والغلبه سلك الله المحسوس ملكف
الملتذ بالله ما العقل وسطه على ما الحق هما ان الله اما سفاوت للعقل
مضعوف

والادراك
والعلم كان لذه العلم بحسب قوه سعق العلم والله للماع كذلك
وعلما كانت لذه النظر الى وجه حسن على اقرب وفي ضوء تام من الله النظر
اليه في عز وجل والمعنى المدرك وكلما كان اكمل طلاه كانت الله
اتم كما في الله بعينه مساهله الوجه الاحسن وادفع لكن هذه
المعاني ما قوى في الله العقله اذ العقل ما قوى واشرف من المحسوسة
انها ما تعقل والحسه وابه بالالات وعدركه لما لا يتناهى من المعاني
الكثيره من الذات وغيرها خلاف المحسوسه وعلى هذا وادانا
انتهاما ان الحس لا يحاوز السطوح والعقله لا تقصر عما تقصر
عليه الحس بل يدرك ما وراء وما لا يمكن الحس ادراكه انضا كان
انتر وعلى هذا افضل فان منها الباري تعالى والجواهر المجرده
المحسوسه فانها مدرك الاجسام وكالاعراض المعنى ومن الس البون
العظيم بينها ونسبه لها بالالات القوى المحسوسه كنسبه الله لك
والادراك والله لا هذه الله في القوى الحسيه فكانت الذات
العقليه اقوى من الذات الحسيه فلذه العقل لا يساند لحصول
الحاصله لها وادراكها لها من هذا الوجه وذلك باسكال قوتها
العطيه والعقليه والعطيه بادراك المعقولات تحا العقله بالاستدلا
على الغيب وفقاه لستعمل الكل على صحيح لاستقاله والداي الصحيح
من مسلك النفس والكمله وهنا اي من انتفاء الارادة
والكراهة معا نوعان من العلم بالمعنى الاعم اذ الارادة علم المحب
او اعتماده بما في الفعل من المصلح الراجح بالنسبه اليه او الاعتقاد
بما حيث والكراهه علم او اعتماده بما فيه من المفسده الراجحه او المساوه
وقال اخرون انهما مرتبان على العلم او فعل بعد العلم المذكور لا بسنا
مبدا الا الشي او عنه فيما زادان عليه ومنع وجود مثل يقتضي على
الاعتقاد مفايله بوقتل ان هذا الميل الحادث فمن لا مثله ذات
له على حصيل الشي كالسوق لا محبوب لا يصل اليه الماء القادر التام

من الاضافات الصرفه كالابوه والحلي والبعضيه الى الاصل يعتبر
ما يدل على العلاقه الا وصف كذا ان حقيقي وهي المدرك
من الشرطيات الصرفه وهي ما تحل بعد لا وصفين سواء كانت متصله
صرفه وهي ما حكم باتصال التالي للمقدم او سلبه او منفصله وهي
للحكم بالتنافي بينهما او بعدمه ان منفصله منهما او منهما ومن الحقيقيه
وهي ستة اقسام فالمحل بسيط. الاول من المتصلين كلما كان
كذا فهو كذا كلما كان حيوانا فهو حساس باعتبار
المادة وهي ما قوبه اي من جهة المتعلقات بالملاحظة مادة معينه
وهي الصناعات الخمس اي البرهان والخطابه والجدل والشعر
والسفسطه واما بحسبه وهي للعوارض التي تلحق منها الصناعات
والمطبوعات سلبا كانت او ايجابا والمسببات منها والبسائط
اي لا سبابي اما ان كون متصلا او منفصلا والحكم بلزوم في الاحوال
بحسبه واقسامه اربع غير ان انتج امكان وهما لزوم وجود اللازم
وجود الملزوم وعكسه عدم عدم اللازم دفع عكسها لجواز كون اللازم اعم
او سفلا فهو القسم من اصف سوبا واسفا وبسيط الحقيقي او بعوضا
وبسيط بانفه لمنع اما سفا فبسيط بانفه للاخص وسلبها غير الحقيقي واقسامه
كل منه اربعه لكن المنع منافيه الاخص امكان من اثبات ايهما كان
ومع الاخص عنها لمكن لجواز ارتفاعهما وكما من بانيه لكن لازم من
رفع ايهما كان اثبات الاخص عنها لمكن لجواز الجمع وفيه اي في
الحقيقي كون المنع صعف عند الحقيقي اي كون ربعه ادلهم باعتبار
منع الجمع امكان من صعف ايهما كان رفع الاخص واعتبار منع الملازمه
من رفع ايهما كان عين الاخص عنها لمكن والا لما استقر قولنا كلما
الحكم الكلي بحاجة الى اكثر حرف واحد وهما بقيا لطف كما حال ان يكون
حال ما لم يستقر الخلاف ما استقر ما الشرطيات الحكم في
جزئي لبوته في اخر لمنع جامع بينهما وتشبه عليه الجامع بالاتفاق

والعقل والتجرد
والمعقول
المعقول
المعقول
المعقول

في معرفته تعالى وكان واجبا اذ ما توقف عليه الواجب المطلق وكان
مقدورا للمكلف فواجب وانما سكتنا عن واجب مقدورا لانه لا يتم الا بالنظر
في معرفته تعالى وكان النظر فيها واجبا فالنظر واجب لتوقف الواجب
اي وجوب دفع الضرر وسكتنا عن المنع عليه بناء على انه لا طريق الى النظر
والدليل الثاني فلانه لو وجب سمعا كما قال به بعض الناس لتم اما التالي
فلان المطلوب اي علم وجوبه سمعا فانه ضار المطلوب وهو وجوبه عقلا
فحاصله لو وجب سمعا لم يجب سمعا وكل فلانه لو وجب سمعا كان
النبي اذا دعا المعاند الى اتباعه والنظر في معجزته ليعلم صدقه في دعواه
بعد طلبه المعجز واظهاره التي اتاها وقال له انظر فيها فلعلك تاتي
عنده وتعلم كذبه انظر فيها حتى تجب علي النظر فيها عملا بالسمع اذ هو
المفروض وكما ثبت السمع الامر النظر فيها كذلك ثبت السمع الامر
الاتيان بالنظر الصحيح الذي هو النظر العقلي وكما ثبت السمع الامر
النظر صحيحا ثبت الوجوب السمعي لعدم القائل بالفصل ولا
يخفى ان هذا ايضا دليل عقلي لانهم ما دل العقل ان عقله وكلا كان
اذ يقتضي بظاهره وملفقا العقلي نسلم ايضا الاصل ان الصحيح الفرع
وهو يجب بصحيح الاصل فانما الفرع وتفصيله مبني على اصول الفن
وهو ان المسلك اما ان يكون مسلكا واحدا وعنها اما ان يكون مسلكا
وهو الاستقراء والمثل او المناسبة وهو ان يعلل الحكم من نصها بالعلة
لمناسبة قول اما الاول اي ان يكون مسلكا واحدا وهو ان يعلل
بذكر انه بالفعل او القول ان لم يكن هناك سواه وهو الاقسام الاول لانه
اول في تقسيم منقسم من باعتبار الصور الذهنية
اي المتصور الحاصل للعقل من غير وضع اللغة او بالاصطلاح في اللفظ
وهي ما كان باعتبار مسلكا قال ابعد انكار الاصل ان كل الاوسط
محكوما به في المعلل سواء او محكوما عليه في الثاني كل ب هو كل ا
كل ج هو ا ما يجب من عدم العطف للمناسبة الثاني ان يكون محكوما به
في المعلل كل ج هو ب هو كل ما يوجد من آ ليس لا شيء من ج ا بعد صاعاة
الشرائط وقد يسمى الاول بعكس الجزئي الخاص والثاني بعكس
الثاني ان يكون محكوما عليه فيها كل ج هو كل ب هو الذي بعض
ج ا بعد رعاية شرط الاباح وبعكس الاول بعكس الجزئي الخاص
لعكس الاول الرابع ان يكون عكس الاول كل ج هو كل آ
لبعض ج ا بعد تحقق شرطه وبعكس الاول بعكس المتقدم
واما باعتبار الصور الذهنية اي حصولها في العقل الاقسام حاصلة اي المدرك

على امور مطلوبة من الشارع للخروج عن سماع الدعاوى عندها وعصمة الدماء وحفظ
للشعار وكالصلاة [illegible] وكالصيام فانه تعبد لله تعالى لانه لا يعقل
على العلل لعدم الاطلاع على وجوه حكمه والحكمة انه تعبد للقطع ولا لم يعقل
القطع من كلام احد والواقع يشهد فقد سئل الشافعي رضي الله عنه عن
ما الدليل على ان اداء الاشتغال بوجوده فلا باس به وان قضاءه لا اشتغال
فلس كذلك وما ذكرته من الدليل ما هو على الثاني دون الاول فلا
يخفى فاذا ارضه دليل عقلي لزم ما دل العقلي ان عقله وكلا كان
اذ يقتضي ظاهره وملفقا العقلي نسلم ايضا الاصل ان الصحيح الفرع
وهو يجب بصحيح الاصل فانما الفرع وتفصيله مبني على اصول الفن
وهو ان المسلك اما ان يكون مسلكا واحدا وعنها اما ان يكون مسلكا
وهو الاستقراء والمثل او المناسبة وهو ان يعلل الحكم من نصها بالعلة
لمناسبة قول اما الاول اي ان يكون مسلكا واحدا وهو ان يعلل
بذكر انه بالفعل او القول ان لم يكن هناك سواه وهو الاقسام الاول لانه
اول في تقسيم منقسم من باعتبار الصور الذهنية
اي المتصور الحاصل للعقل من غير وضع اللغة او بالاصطلاح في اللفظ
وهي ما كان باعتبار مسلكا قال ابعد انكار الاصل ان كل الاوسط
محكوما به في المعلل سواء او محكوما عليه في الثاني كل ب هو كل ا
كل ج هو ا ما يجب من عدم العطف للمناسبة الثاني ان يكون محكوما به
في المعلل كل ج هو ب هو كل ما يوجد من آ ليس لا شيء من ج ا بعد صاعاة
الشرائط وقد يسمى الاول بعكس الجزئي الخاص والثاني بعكس
الثاني ان يكون محكوما عليه فيها كل ج هو كل ب هو الذي بعض
ج ا بعد رعاية شرط الاباح وبعكس الاول بعكس الجزئي الخاص
لعكس الاول الرابع ان يكون عكس الاول كل ج هو كل آ
لبعض ج ا بعد تحقق شرطه وبعكس الاول بعكس المتقدم
واما باعتبار الصور الذهنية اي حصولها في العقل الاقسام حاصلة اي المدرك

ضرورة انه يتم اعتماد المكلف الصالح اذ يكون محالا وقوله عفو لانه ان لم
يكن معه اعتماد لخروجه الا ما يسامه من العلم والحال انه مكلف بالعلم
ويمنع تسمية الظن العلم كما مر وللصحيح مرات متفق عليها من الطرفين
اى سلامة العاقبة وضعف في الباقي مع العلم الذي كان حاصلا بعد
في الحال السابق الكل صحيح معه ومنها مرات الصحيح وكان ما لا السلامة
والضعف وكسب العلم منه على ان الظن الصحيح حجة للاعمى والصوري
عند العلم مطلقا سواء كان في الامور العادية او غيرها خلافا للسنة
ومنهم فخلك لانا نعلم ضرورة ان الظن الصحيح المدونة ومنها صحيحا مسلم العلم
بامر اخر غير كونه مظنونا ومستنده كما للمفصل اليه وقولنا الضرورة لان
اثبات هذا العلم العام بدليل فالمستند عليه كاف للمظنون العالم بالدليل
وبقولنا بعد الظن العلم اثبات ما سيأتي مفصلا وما ثبت صحة الظن لا يضرها
بل الظن الصحيح مفيد للعلم بالمظنون لا بالدليل فلا يضرها
حصل مع ان الشرط ان لا يلتفت عنه ضروري لم يصح لاتيانه بدليل
استقرائي على ان النظر لها وكما اوجب عليه للمجتهد وعمل العوام بقول
عالم قولهم لعدم علمهم لان النظر عند سلامة فساده واحد كان
مقلد يحصل عند العلم وعند الجهل المركب اي اعتقاد المسبب الفاسد وحكم اذا
كان الفساد معلوما بالاضطرار من اعتقد عدم العالم واستفتاه العوام
عن ما لم يعتقد سببه باطله وحرمها وعن الواجب وقلنا بحرمته
اذا جوز بالنظر للجهل عن نظر فاسد بجوزه لعدم المفيد لعلم ان كان الفساد
بسبب الصوم لا يحل اكل مطر حنك واعلم ان المظنون لم ما ذكر كالاسحاق
بالسلام الحمل عند فساد الحمزة ما دام صوما وبالصفة ما على
حصول السبب الفاسد عند فساد النظر لحرمته وهما معا كما مر مفصل
في موضعه ثم الحلف من حال الصوم عقيب فعال لا يتوجه الا ان كان
وان كان مفصلا بما يبقى الصوم له وحكما بالعلم عدم العلم بالمعلق
الصحيح العلم بالسبب قطعا لاعادة الاسحاق الحلف عليها وهذه المسئلة مبنية على

اصلها

على اصلها وجه شئ ط الله وعلمه واسناد الحوادث الله تعالى بلا
اما تعالى علم من سياق كلامه ان لا مطار الصحيح مفيد للعلم بالصحة
لكن لا بطريق علمه الفتاح بان يكون العلم بها موهوبا للعلم الفاتح
كما هو الحق به المعتزلة بل بطريق عجائب الصنع العليم ثم اعتاد بها
بالمواد به هو المبدأ المعارف المفيض للصور العلمية ثم اعتاد بها
محالف فقد يتعلق بعض المفيض لبعض لعدم استعداد بعض محل بالبعض
بعض الفيض لعدم القبول والطاعة لبعض دون بعض اخر مع كونها
معدة لها مفروضات لها الفرضية فاعلم بذلك بعثة عقب لها ان الفطر حتى
ان صحيح شرائط الصحة لم يتم للشبهة كما حاجه في اباحة للعلم
لا معلم بشئ الله حلالا للعليم به اى للاحاطة حتى انه لا يبلغ
من معلم اذ العقل لا يستقل بحصول العلوم في الصنع الفاطر في الافكار
لا بلغ انما الجزم به من غير حاجة لا معلم والغلط انما يقع حتى
لا يكون ناظر صحيحا وكلامنا فيه نعم لا بد بعد العلم بالحرف الادنى من
الخبر المعنى اى بفطر الصالح لا يتقرر الا بكونها لله المخصوصة
اذ الولاء لا يتقارب الا بكال في الحلال فانه باطل وشرط
الناظر في السبب معرفة طلب المطلوب المستحق المطلوب بعلم العالم من
الظن اى العلم بالمطلوب اذ لا يعقل الطالب الا بالمطلوب فالناظر فيه يعلم
ضده اى علم ضد المطلوب وهو الجهل المركب فاذا اسقط الاسحاق
لما سبق ان الجهل المركب ما في عن الا علم بطلبه وكان عدمه شرطا
وشرطه حضور الفاتحة في ضمن الصلاة فالغافل عن السبب من كل وجه
لا ناظر فيه ولا طالب فالعالم لكل العلوم لا ناظر كما ان الجاهل بالجهل المركب
ولا يجب اسناد الا ان الناظر في طريق معرفته يجب
وجوبا عقليا لا شرعيا اذ الاول لا يحل ان يدفع للعرف الفاضل ويترك النظر
للدعي لا معرفة يجب عقلا على العالم العقل الملتفت لدفع
الضرر المظنون اذ المظنون كل العلم ان يظن دفعه به وما قال الا بالنظر

العلم بالاد وتمسك عن العلم كما في النائم وفقد الضروريات اذ الطرفان
مشروطان بالعقل ولو كان عيانا عنها لم استرابه فيه ولم يحتج على
المحسوسات لتحصيلها للبهائم مع عدم العلم فيها فالاولى ان يقال
عن عرف يتوصل بها الى العلوم الكلية التي يدركها العقل بالحس
الى العقل المجرد كما هو مشهود الناس فانه لا يسمى عقلا
العلم اربع مراتب الاولى الصفاء وهو عدم العقل عما من شانه ذلك
وهو كاستعداد الصبي كما للطفل الساذج وسمي به تسامحا
والمرتبة الاولى التي لبعض الناس وهي مع قوتها كل العقد
الثانية العقل بالملكة وهو ان يحصل للنفس علوم لو شاء
لكسب الثانية منها بالفكر والحدس وتخلف النفوس باختلاف
وتسميه الكوفيون حدسا الثالثة العقل بالفعل وهو ان يحصل لها
البديهيات على وجه لا تنفرج في اسحارها بالجسم كسب حدسا الرابعة
المستفاد وهو ان يحصل لها كل المعقولات على وجه لا تغيب عنها ان شاءت
عنها انها عاقلة لها وسمي اخر سادس كونها بالقوة وكان
على هذا الوجه لا تتأتى في حقنا الا لخواص النفس عن ما نعة هو اخرى
وهو سقام في عامة الوقت والذي يظن منه العقل على بعض
استعدادات النفس لهذه المراتب سمي النفس بالقوة لاهله
وعاقلة لما سيصير اليه كما حوالي الملكة وكالم العلم الذي
ليس منها ما عرفه والعقل الفعلي هو ان يجعل التمييز بين حسن القبيح
القبيح شم العلم اعم من كل اعتقاد اي اصدق يشمل له والتصور
مطلقا وكل اعتقاد سبق العلم اي النفس وقابلها وكل اعتقاد
اعم منه فتشاركان في العموم والخصوص من وجه والعلم ان هذا العلم عن الاول
هو الاعتقاد اما مماثل وهو ما تخلف المتعلق اما سفادا وغيره
والنفاد باعتبار تضاد المتعلقين وكلها الباقي عند عدم

فان العلم لها واحدا فانها تختلف متعلقاتها تختلف كل اعتقاد فانها ان
وتستفاده باعتبار تضادها والمعنى عنها العلم ملكة للعلم اي من
ان يكون ملكة العلم وتنصرف منه ومن السابق بان المعنى قال
المعنى عن الملكة لا عن ما ان نفيا عنه وعن العقل لان نظر الملكة
بعد النفس من حيث القبض مالت الموافقة في العلل الملكة المحض الذي
لا يحتاج معه لاحظ حيث القبض عن الاخر فتلوم علم للملكة بحسب بعد
سلب الاعتقاد هنا لامتناع الاعتقاد وهو الحكم عند السابق لاستلزامه
الترجيح للصحيح وعلم منه ان العلم وهو الطرف الراجح اولى به
وعنه سابقه اد الشيء الى العلم الراجح وكالم منه بعد مطلقا لصح ان السابق
او المرجحية في الحاكم لا في الوجدان والمتكلم في الواجب العلم
والاعتقاد مع صحة تعلقها بكل الامور حتى بنفسها وعند تعلقه بنفسه لزم تعلق
الاعتقاد بما يصح تعلقها به كان اله للعلم به فصار الان منظورا فيه من حيث
تعلقه بنفسه وكونه على ما هو عليه كونه معلوما ضروريا وهو الواقع في
الصورة اي الصورة الحاصلة في الذهن من الشيء وجود صورة لها
لها انه لا معلوم واحد حقيقي العلم الذي يتعلق بالعلم
ملك الذي وعلم جاء عند اعتبار المعنى علم الصورة على كانت الصورة
ملكة بحصول صورة ولد على ما لها العلم وجود صورة غير ما هيئة عبد
لا الصورة الباسرة والمالية وظاهر ما وقع ادعاه لا يسمع لما
معلوم مع انه سبق تفسير العلم بما يعم ذلك العلم معلوم عند العلم بالعلم به
وهكذا الى غير النهاية ولكن يرد عليه ان كان سابقا على
علم العلم عن موضوع يستحيل كان مقابلا للعلم والاعتقاد مقابل العلم
لما قبله وقد به لصح الجهل ان كان مركبا ومع الصحيح الاخر ومع الاعتقاد
للمانع الغفلة لطابق كان اخص من احدهما اي الاعتقاد لصورة له والظن
فيقسم منه وقسم العلم كما للنفي والظن صحيح لاعتقاد من اعتقادي الظن

غير العلم بوجوده عند حلولها لمن العدم هو امر من شبه للكلام
في نفي علم تعالى بالجزئيات حيث العدم تعالى عن الاول عند خروج زيد
مثلا من العدم للوجود لان العلم بان الله سيوجد علم بعدمه الحالي
ووجوده في ثاني الحال والعلم بوجود الحالي مستحيل كونه عين العلم
في الحال فلو كان احدهما عين الاخر لزم اجتماع المتنافيين عن الاخر
وهذا باطل وجواب بمنع المقدم على اذا الوصل
المعلق لا منه قول ولا يعقل بوجه ان كيفه لا صفة اضافة
اذ العلم علم بالمعلوم فهو اضافة حقيقة ما به الشيء ما هو
اضافة بالمعلوم وقال الحكماء انه يعقل اضافة قال وتقفي
الاستكمال مع الاتحاد ممنوع على المتكلم والحكماء تقفي للعلم بالغير
والاضافة انما تصح اذا تركب العالم عن المعقول اما اذا اتحدا كان
واحدا فلا يصح اذ لا يتركب حصوله للعلم اجتماع المتضادين وكلا اضافة
لا منع اضافة الى محل لحصوله للعلم اجتماع المتضادين وكلا اضافة
الله بمنعها في الخارج والمعقول مجموع جزء المتضادين الذين احدهما
ماهية النفس والاخر ماهية المحل من حيث منطبقان في العقل
المتعلقة للمجموع معا من الصفة المتحيزة الحاصلة في الخارج كل واحد من
الصفتين مطابقة لا من صفة المحل الذات المتعينة فكون احداهما
لذاتها المتحيزة المتعينة وان كان كل من صفة ماهية النفس وماهية المحل عين
كل منهما في العقل كما مر لكن ذلك لا ينفي احداهما لذاتها المتحيزة والاخر ذلك
في النفس لبس في حصول حصوله ماهية للعلم ما علم ولعله ان يتقوم ان العالم
من حضر عنده ماهية مجردة لم من الذي حضر عنده ماهية مجردة مغايرة ولا لم
من كل للاول لعدم العالم قوله وهو اي العلم عرض لحصوله
حال العرض عليه لانه موجود حال في النفس هي موضوعه فكيف عرضا ادعو
معناه فلا يمتنع بيان حصوله للجواهر لكنه جواهر كانت ما هيات

انا

اذا وجدت في الاعيان كانت عللا وموضوعا لحالات
وعدما بمناع وجود الصفة الموجودة في المتكلم الموجودة مثال
الاول وجود الحركة في الجسم وجودا عرضا وفي نزاع
وقيل انه أما فعلي ان كان محل العلم الحسن كحلة تعالى بكائناته
واما انفعالي ان استفاد من الغير كعلمنا المتعرف عنه واما غيرها ان لم
يكن كذلك كعلمه بذاته واما العلم الاضروري وهو ثمانية حواس
وهي وجدانا ملكي يقتضي طرفي الجزم بمتعلقه تعلقا لا اختلاف فيها كالعلم
من الجزم الحاصل بالحسوسات فهي وما احكم العقل فيها باستقامة
الحس الظاهر والباطن لكل ما يحاذيه وعلى مالي ملائم الحال الحاصلة
وهي وما احكم العقل فيها لكونه مشاهدة الاولى بالاستقراء تاما سهلا
للحصر للكبرى الحاصلة للوقت للصغرى وهي شرط فيها العلم بتعلق
وجدانه للعلم بتعلق الوقائع للجزئيات وهي وما احكم العقل فيها كالعلم
أن الكل اعظم من الجزء بالاستقراء تاما سهلا للصغرى الحاصلة في وما العلم
العقل وما احكم من الحس بالحس بصحته كالاستدلال على الحال
والحجة للكبرى من حكم الطبيعة للصغرى الحاصلة في السادس فطرة القياسات
وهي وما احكم العقل فيها لوسط لا يحتاج عن الذهن عند حضور
كالاستدلال فتح لاستلزامها بين وكسبي وقسم وما العلم
الحاصل حين علم بالله تعالى انه عن ذاته وما يملك وعلم غيره
وهذا القسم سمي كون العلم عرضا بحيث لا ينفي الا اذا ادعى ذلك في علم الملك
لكن ذلك غير معلوم ايضا في علم الجزئيات تعالى انه عن ذاته
احتاج في نتيجة العلم المعلوم ضمنه تقوم للعلم الجديد ضرورة ان التابع
ما عن عند وجود المتبوع الماخوذ عن العلم بدلا مساع ايجادا الاول
معلوما ادا العلم شرط الوجود في الجديد الحاصل ضمنا وما خذ الجديد عن نفسه
وهذا لا يصلح الحال فلنا هذا العلم لما حاصلة اذ استفاد منه
لكن ليس كذلك بل الحاصل ضمنا مطابق العلم والمعلوم على وجه اذا تصورها العقل

قال المؤلف رحمه الله تعالى وكيفية الطعم الاستعداد فيه
ان العفوصة والقبض خلطان بالماء والصفو والجوهر الارضي
والصفو موضوعهما فوعي كان كل واحد من هذه الثلاثة اذا انفرد عن
الاخر علم ما سلف الماء والصفو متساويان في النوع ويزيد
الماء على الطعم بالاستعداد والفرق بان الطعم فيه اخلاط
كيموس كما مر خلاف العسل والخمر والسكنجبين والدبس والدهن
كيموس الا انه احمر فاما المؤلف رحمه الله تعالى الطعم خاصة وليس للرطل
الا على قياس حفظ الله فوسع ومنها هذه الاخر فيها وهي الاسماء
ولم يضع لها اسما خاصا كما وضعت لغيرها بل سموها باسماء تضاف
الى الطعام كقولهم حامضة وحلوة فاما المؤلف رحمه الله تعالى
بالحلة طبيعة او صنعة وقوله رحمه الله والمجتنبة بالاضافة الى الذي
قوله والاستعدادات اسان لانها في اسام الكيف وهي الكيفية الاستعداد او
وهي امعاني به تتوجه القابل الى احد جانبي الانفعال وعدله الخاص اي به
ثم حدوث امر حادث تتوجه به جملته نحو كمال ما وانما سمي وسطا
من طرفي العدم اي الوجود والعدم ضرورة ان الوجود يزايد
الا ان شيئا لا واحد منهما قبل الاستعداد والشيء الموسط من الطرفين
السهل انكان فيها الانفعال كاللين والمرض سمي لائقا وان كان فيها لا انفعال
اما الفعل كالصلابة والصحة او القوة على المقاومة التي هي مبادئ الكمالات
الا بالعلم سلك الصلابة والكيف الاعتدالي يعرض عقلها وتقليها وطبقا ندعي
القوة والصحة هي الاستعداد السهل للفعل المرض والمرض هي الذي حمل
الاستعداد للفعل الغير المتأتي للصحة ان يعرض عليها ما للفاعل والمنفعل يسمى كان
ان حدوثا لائقا ثم بها والقوة على المقاومة ترجح بها حدوثا لها وقوة
القوة على الفعل يرجح بها حدوث الفعل قوله والشيء اشاره
الى ان الكلام في الكيفية المسانهة اي المخصوصة بالمحسوسات لا بمعنى ان كانت عن
ما يعد لها حسان وبحيث تلك ما لها ما لم يرجح معها الطرف الاسهل وبعده

الطعم القابضة

هو

هو السمع الدعاء لكم العليم لقوله تعالى وعرض المصالح لسرعة
زواله ولا يشترط وجود تلك الكيفية بالفعل بل القوة على الانحطاط
متى شاء صاحب الملك بلا مكث وعدة كالاخلاق والعادات التي هي
من المعارف لا المصونة اذ الصفة النفسانية ان لم تحدث احالة
ما بصيرة ملكة بعينها ولهذا يكون امر واحد حسنا بالنسبة الى واحد جميلا
بالنسبة الى اخر كعرض المصالح والمراض وقوله العلم اي الادراك
والمعلوم اعم من ان يكون المعلوم مطلوبا بعينه بل يقتضي وجود الادراك
او عدمه فان كان العلم مطلوبا اليه يكون حكما والحكم اثبات امر
امرا او سلبا ما والتعلق اما حاتم او غيره وقضى الطائي لا حكم
في الشك عند المؤلف لسواء الطرفين ما لوهم او ما به والحاتم ان لم
يطابق الواقع فجهل مركب وان طابق وان لم يكن ثابتا اي مستقلا الا
بمجرد العقل والجهل بالعكس بسيط لانه لا يتعلق الحق وان كان ثابتا
فقس وقد عشر الثابت بمنع المعرفة بالقوة والضروريات او لمعنى
يخرج عليه المكتسب كما مر في قوله والعلم التصور المجرد
لانه منها صانه تشتبه بها من حيث انه اعم عارضه وقيل لاستغنائه
لانه من الوجدانيات والكون بحيث اعرف واجلى منه وتشمل اي العلم
على التصديق الضروري والاكتسابي نعني ان كلا منها اما ضروري كما ينص
لا كسب باعتباره واما كسبي ينص اليه لا مانع ان ينص كل منها كل
من الضروري والاكتسابي اما التصور فما لم تتوقف تحصيلها كسبي على التصورات
والتصديقات واما اكتسابي فلا يمكن الا بقياس المعارف علوم
سنتها كاسبة من غيرها الا ان تنتهي من الاول الى ما لا يحتاج
لتصور حصولها على التصور الا ولا على سنتها اذ التصور على التصور
على الدور والتصديق متوقف على منع الكتابة حمد على التصديق
الثاني على احاطة ذهن البشر بالمسائل وعدم تصور ضروري
منع الانتساب مطلقا فساد ضروري قوله لابد اي لابد

شبهه يقرع الماء فان عند تحت صلبه بعد صدمه وسكون بعد سكون لا
ان تنادى عند ذلك القرع للماء الصلح فانه تنادى الصوت المعين
الله فعل السماع وهذا القرع الفاعل للصوت سمع لله لين يقوى
الملك فان طلب هذا لم يوجد الصوت قبل وصوله للماء الصلح
ء للماء الصلح وامر الملك فانه يفعل عند الصلح فاء اذا القى قرع الحداد
ان قرع سطح الصلح حمل الصوت فلسانه موجود ء العين
قبل وصوله الله لا امسكه قبل الوصول انما اخلعاد سكاه حاله وصوله
لا امسكا للبيه الى منا وصل كما ء الليب فالم ملك بالمرابن للمرس من
انه حمة جا احد امساكه ما للماء واحدا كما للجبه قبل وصوله الناطا
نعم الاحساس به بعد لا وصوله الحداد له لا السطح الملاصق من
الصلح لسموس السماع عند صعود الصلح القرعة الموجب لملاقا الحداد
منظر هذا اخر حلك كما ء صوت المعذب فوصوله ء للماء الصلح متعلق للخاصا
اى حلا صوات للماء الصلح لم يسمع بها الصوت ظلما للكراميه الملقى
وعنده سماع لفظه زيد بعد للصوت الموجه وكان سمع احداها وحفظ لك
ادراك هذه الحداد خصوصا وما من عقله الحداد الحسنه لغم ان سمع القالب ايضا
وهو موضوع فان للفظ به وهم على السمع فجار بقاه متناولا على ان هذا
الحداد الصلح اذا قام الاطس اقبالا لجبل وجلاد حتى لو وقف انطلس
للماء وصله على حسب مسطح الماء وعند صعود اخر سمى الحداد كما بله
من قرع مع اخر من هذا الحداد الصلح للقرعة الاقرع الاطس الحداد من
الاطس الحداد القرع وعاد على حداد الصلح القرعة اخر لها ما صله
او الصلح من الجسم الحداد وصلح من هذا الحداد القرعة ومن الجسم الحداد
منه الاحوالات وظاهر ذلك شعرها ولم وعشه ان يكون لكل صوت صلا
وملك كما سمع كما ان لكل صوت حسبه ان يكون علم سماعه ء السموع والمازل
ء الحداد الاصوات القرعة الحداد من عقله الصوت وعاكس الصوت لم يسمع في طس
الحداد وعشه ان يكون هذا مع الطلب ء ان يكون صوتا لمخ السقوف

اقرع

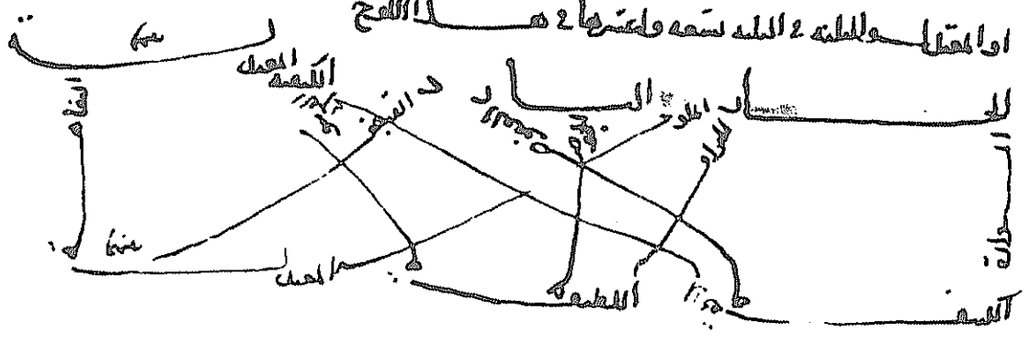

اقوى على نفض عنه بالحداد الحسوس معه ء ان حداد الحداد مالحدا
كان العاكس بعد الحداد ان يفرق من الصوت فرقا محسوسا
وان كان العاكس صلبا املس فحداد الحداد العاكس منه يسلب قوى
الدفع في الحداد الكماء الماء ات معرض الصوت كفقد صوت
عن صوت اخر مثله فقرع المسموع احسن فلا اخر عن حداد الصوت
وقصر وطنبه وعن طنبه وعن الحرف الصوت اعبار خاص
يسمى حرفا وهي حرف للسمى وعلم بعلم للسر قاطع وهو اما صوت بعي
السماه عند اهل العربيه صوت مفصل من الشيء اي عالم لف والحداد والسا
اذا تقلقت من شاع ما قبلها اي عاشع الصح والضم والكسر كما هو
وهي وما صامته وهي حاد اهام الصامته اما حداله كالحم والجيم
وما صلحه اما الات كالبا والتا والثا او الحرض كالحلاق حرف
واحد بالحركه والسكون كباس احدها متحرك والاخر ساكن وهو حركه
فقد حمله الاخر لفض وصحته واذا الفت حدة الحرف على ما لف
محصوصا اي عند الصح سمي كلاما والكلام ما افاد من الحروف المسموعه
الصادره عن قادر واحد وشمل هذا المفرد والمركب كما ان الحداد
وهو عند قوله اساسه والكلام هذا لا عند المسموعه كما مال به الاساس
من الكلام الذي الذي عنه العلم والحداد له وخصل الحرف الحداد الطلب في
وهو ها والمقرا له الكما هذا الذي غاله الاكار وهو في سطنا الكلام فيه
ء المطالب الشرفيه وهنا اي من الحروف الطلب
وما طها سمعه اذا كان بدء نقله من ما على سفل لانها سمع الصلح والعامل
اذا للعلم اذا البعد او اقصى الحسوس سمعا ملقابل الالم الطلب
او المقابل والطلب ء الحداد سمعه واعتبرها ء هذا الصلح

كما في الشكل فانه صعب جدا لا يعجز الا في اخلاصه لانه يحول
للماهية المشتركة للسهل والصعب الامر في الحجم سلب السهولة
خلعا ليس عن خالطها فقد يعلم خلوه اذ عن الاول كصعب سهلا
وعن الثاني صعبا فصعب حطا كما مر في الصخر والسقم القوي
سقيم عن الضعيف والجبان سقيما الجسم فسقي به وهو باطل
لو كان كذلك لكان الشيء اي شيء كان حكم به لشيء شاركه
بالصعوبة لا موضوع يعم فيه والحكم يجب عنه حكم نقيضه الحكم
والنقيض الثاني ظاهر والسبب انه عرض فمن عرض عارض فحاله
تبعية لمعالجه لان تكلف سلك الكلفة كما خلقه في الجسم السقاف الطامع
عليه الفوعانه سعكوف لا الجدار سقلا وفي الخلط تقسم حركته
لحركة الماضي وليس كذلك لانه حدث في الجسم للعامل الماضي بوساطة
دفعه لا انه سقل حتى لا للعامل فسقي به تمام الضعف اذ اي وسيم ضعا
بقول مطلق فلا عرض وهو جدير بالعامل الماضي لانه متوقف عن
تمام ضعفه الا ما يسقط من الماضي فحاصل انه وقع على الاجسام فظهر
بها ضعف وهو سقاد للسبب من غير ان يسقم الاضعاف والحق
بان قال ولما احصل من الماضي لانه بالواسطة والثاني فاحصل من العامل
الماضي بغير وسائل اذا استضاء الارض قبل طلوع الشمس فالضوء الاول منه
الضوء الماضي بمسألة الشمس والثاني هو استضاء الارض لها فالضوء الثاني
بالغير ضعفا فاحصل من ضعف الضوء الاخير سمي ضوء الثاني ضعفا هذا
غما ما ذكر ضعفا ما احصل لا من مقاله الماضي لانه بالواسطة من الماضي بغيره
ضعفا ما ساء الطلعة علم الضوء على موضوع مستقل للاتصاف بالضعف
صحح بالاخر الحدوث ما بها لا تقلها وهنا على ما بالحواس المحسوسة
الصعوبات بالذات وهي لا صوت قتل الصوت جسم سقط بالحركة
وهو باطل اذ للجسم بسيك بالمس والصوت الصوت ليس كذلك فهو ضعف
سيك بالسمع افكا قتل هو بالقوة ولانه باطل اذ الصوت مسموع دون القوة

و

والسقم الذي سلب الصحة توضح الضعف بالضعف والضعف الصعف
لهو لذا الصوت واستقباله مع الوضوح واستهوائه كما في طنين الاطست
في الالات الصناعية وحالة ان الضعف والضعف الصعف اذا حصل الضعف
الحاصل من القارع والمقروع بالاساس الضعف الذي تحول الى الى
الماسة الضعفة وحالة ان كان للجسم الذي تقرعه مقاومة فكان
للحركة الى المقروع به لا المقروع ضعف صادم القارع والمقطوع بالعرض
الضعف حصل وضوح الضوء الماء القرع فلانه لوضوح الضوء الاول ينقلب
من الماء فاذا المسلوكة للقارع لا فاما ما ضعف شظاه وكما القارع يقطع
الضوء الماء الضرب فقد سلك سبل القطع احد شيء مضعوف عن الاخر كخشبة
يبان احد سقفها عن الاخر طوكا ما القطع لا بد ان يكون لجسم له صلابة
وحركة عنيفة لتحصل الصوت فعلوم ان ضعف القرع والقطع الضعيف
لا كيف كان اذ لضعف جسما كالصوت بقرع ليس اقطع بين
لم يحدث الصوت وكذلك وضعت للحدث على الما للمقاومة بل
على كيفية مخصوصة يحدث الصوت على هيئة معينة للقرع حتى ما القطعة
الاولية لضعفه المقاومة غمان الصلابة والكافة بعنان المقاومة
فيحدث عن مقاومة ما القرع والصوت يحدث من قرع لجسم الرطب
السيال يسقط من جسم متقاس مقاومة من حدث ضعف كذلك ذلك
لان كل مقروع به فانه صادم للقارع شيء فحصل ان قرع نقيضان
جسم احركان ما ساله لسقل اليه وكل مقلوع عن شيء فقد قرع كان له
حتى يعيا اليه وهذا الذي فيه هذه الحركات شيء رطب سيال كالماء
اما قلما مقاومة كون مع كل قرع وقلع حركة للماء الجزء مجراه اما قلما
فلما لضعف فعلى ما ذهبه على سبيل قرع اقاعيد سقف حتى
ما هنا شيء البتة لكن موجودا عند حدث الصوت وهو حركة
قيل في الهواء من هكذا قال عارفه وكما يعني بهذا القرع حركة اسمالية
من هواء حاصل بعينه حامله للصوت حصله له لاسطح الصاح بل بعني

وقال بعض من سمعت الى ان الفرق بين هذه الثلاثة انها اذا اجتمعا
اربعة نسبة وجمعتهم لا تستغرق بعضها او مثلها او مثلها على ما ذكرناه وكذلك
الاسم مع غايته المعادل الماضي او غايته احدهما فصاعدا منقسط
منها والذي يصاحبها وصارفه لجميعها الصفة فصوسن او احدهما على
حالها او على حالة احدهما وعندهما على ما ذكرناه او صارفه لا يجعلها كذلك
الاسم مع غايته المعادل الماضي او غايته احدهما والعلم به ضربي نقل بصيرة
الصارفة ما حكمها وسط الصفة اما اذا احد اجزاء من احدهما مع غايته السواد
كالمعادل والاجزاء غايته الماضي كالجمع وخلطناهما بالصوان استدللنا
بان الصفة بري من ذلك كله بجميع ح ان كل واحد من هذا الاسم
ماق على صارفه لصفة والعلم من معناهما على صارفهما ان سلك الاسم مع غايته
المعادل الماضي مسلكها قاله السلفي وهو موضوع لما قلنا من معنى الصارفة
ما خلط في الصفة وبالي الالفاظ بالصفة طول قال الاولى ان
معه الصفة في الاحساس به على الصفة لعلم بعضه له في العلة في
عنها في الصفة لجواز ان يكون ذلك لعدمه مع كونها علة عائقة
عن رتبته كما قاله ان سيبان الالف لست هي ما في الفعل بعد الاصل
كما صفة الآن ما فعلت عنك لا يكون مطلقا اما المطلق فهو الذي ليس
المستقر والمعادل ان كان فيه شيء معنى لكنه لا منع ادراك المستقر لما بعده
فلا تتيسر الصفة عنده لانها مفهوم واحد في الكل وعند صاحبها العلة العائقة
عن الصفة هي العلة المرتبطة ما معنى لا بالذات كما توقف عليه وجوده
كما قاله ان سيبان مسلكا ان علم رتبته فقط اما العائقة هي العلة او لعدمه
كما وجه للاولى — وقال العائقة لكل واحد لكن ليس كذلك كما في الفاعل بالقصد
الفاعل بالجبر لانها لا منع من رتبته ما وجدها فتحقق الاولى لصفة كما منع الجبر
لجواز ان يكون عدم الوصف لعدم / الشرط لا لوجود المعدل بخلاف ما لان عدم
ما الفعل هو الذي هو ماض وسلوب عنها ما لا يكون الماضي
ماضيا والحس حتى لا على الجهة لان ما لا يكون لا يحس على هذا الان كل زمن
كان

الاسم على ما قاله ان الفعل اذا وقع على جسم ما حدث فيه ماض ما الفعل
ما الحق الذي حكاه وان عنى بالان الاسم لا استعدادات الحلقة الى كونه في
الاجسام الى اذا استدامت صار محلا منها ليس الذي نقله ماضيا
والا خرس ليست الصفة منها بهذا المعنى لكن الماضي ما تضمنه معنى الفعل
يكون على الصفة الذي حكى وقد عرف الماضي به وهو الى الصفة اللون
سفاسان الصفة الحسن الغاية في الصفة كصفة واللون على اللون لا صفة
ابصارها على ابصار غيرها بل هو معنى لله وصفا ان للاسم المحامل
لله الكفة اذا وجدت فيه وفي البصر شيء كالصداع ضرورة ما لحاجبه
لا وجد ما صاح الله لا لان سلك الذي كما لكي وان عنى عما هو عليه
وجود الصداع فيه وفي البصر بل صاح في رتبته لا ان بعضاء الصفة حتى
يرى حقيقة وكون ذلك الصفة حاصلة فيه من جسم ذي ضوء في
اذا قابله وكان منها حسم عن حاجب تاما ضي وقابل الصفة كما الصداع
وضوء فانه يصف وكما منع صداع اما ذلك ما البصر الكفة للي لان كما
البصر في الشمس والنار وكما قال فيها انها سوداء ماض وضوءها
من لا لون هي الى الذي له من خامه فاسمها ضوءا ما الضوء لكفة في
كمال بها للسفاف وهو الجسم الذي ليس من شانه اللون الكفة
من حيث هو سفاف وايضا ان لصفة ما البصر قبله كما علة عين ضلال
الاعتلاس صفة في الضوء والجسم المطهر للطلق الصفة
الى الضوء وشبه طهر للصفة على الضوء المطلق الى العائقة وهو العلة
والوسط من الطهر المطلق وحفاه وهو العلة وهو ما سلك الاسم
ان قال ان الصفة هي واللون شيء خاص من شان الضوء على الجسم
ان يستقر لصفة فيه وكل من الضوء واللون ما بالسلب والصفة بسلبه
الجسم ضوءه ان ساض الشيء اسلب من ساض الصباح وضوء الشمس اشد من ضوء
السراج والسلب والصفة متباينان ما حققته في كل موضع والله اسرع
في العرض العام فعل نوع مخصوص وجعلها ان تعقلها خاصة

ه انه كما زادت للجاهنا دالمثل معهم لحق المثل الاتلاف الاخر
كطرف معض طلاه مائع صنناه والماء وسقا فان مثله مثلا
مثل الماء عشر مرة مع علم الطاده الاحمالا يعاد لاصرارها وفيه
تحشم الميلا ما لايم ان لم حرا واحمالا وصعوبا معنا كالميل المصعد
اوالمعدة طلا معا فقد ان لم لم معنا فلم يعف الجسم عند جمة محسنه
وهو معنف الماء لانه عرض وسع معه محله لامتناع قيام عرض
باكسر من محل حلا فالاء دهائم ع الالف فانه حزن فيه وانما الاعاد
محله سوله كاغصه هواء كالاعماد والميل معلقا لما حمله عليه يعم
داعما وعبه عنه بحقق الصاريف شيا قبل كل احد ف عنه ف المحتجون
المكلف لذلك طحقف السوسطا سه ع اكلا الضرورات تعم
للاقسام اعبارا متعلق منه اوعنه اوعليه فالمتعلق الشرط
كالالتحاف لانه لابد لاحصاص الجسم بحيث دعف اجزء عنه ركه من محصص
لذلك وهو كالاعماد فالمركه والمكتسب جمه معنه للاعماد وقد يزيد
عنه شرط كالاصعات لعلمها عنه شرط المعاكه وذلك كالاصعاد
المعتمد عن محل عند الوجود ع الماح عنا سلعن كالاعماد الماح
عن محل القلب مما سعف على المعاكه لان ذلك كالاعماد وذلك عن الاعماد
ماحج عن محل القلب فالصوت لما قام محل القلب او استقر منه
فقد سلعنه لانه بل واسطه كالالوان والاكوان الاعماد وقد اجماع
والتفريق الاتصال ثم معاني للاتصال وكالاتصال بطريق المعنى فما علان
قريبان للاتصال والاكوان كالاعماد عليه بعيله خلاف الجسم الثاني
وهما اي عن الكيفيات المحسوسة او المدركات تسمى بالمعاني بالاصطلاح
الاصعب الظل والسطح وغيرها لا بالذات وحقيقة ان لا شاك الى نفس
اما ان نفس الحقيقة او العرض والثاني ممتنع لان الكيف محسوسا بالحقيقة لكنه
محسوس للاحس بالحقيقة كالصارا بان يقال ان المحسوس هو اللون المكيف
بكيف عرض ان ذلك معاني ليس معاني فنقول انا احسنا المعا

ولا

ملا الكيف قد احسناه بالبصر ولا نحسنا خيال وجسم لان ذلك ص
حيث هو ملون بل بالكيف ذلك الجسم او الجسم منسوبا دا من الجس
بجهة من الجهات فلا نسلم ان الجس بها انفردت فقط بها كالالوان والطعوم
او الجس اذا انفردت كالمعاد مطلقا عالد والمكان ذلك ان الضرب
والبعد والمكاسة معقولة ما ندخل فيه فانها قد لم تحس بانفرادها
كان ذلك بها فخالها لم تحس ملك بانه لعل او حدانه
ملا الحق بنع انقسام اجسام هذه الحال حقيقتها انها ولا المتصف
منها دراكها بوسطان لا مثل الجس المحقق فان كثيرا من الاجسام الجس
بها المحقق واستدالعرض فانها لكيف متوسطات والبصر لكيف هو
الاسيا بوسط الضوء والجس متوسط الحرارة والطلبة والجس
والعقد متوسط الطعم والشم متوسط الرائحة والسمع متوسط الصوت
وهذه المحسوسات المشتركة لما كان ادراكها بالوسط ضروريا استحال ان يفرد
لها حاسة اخرى بل لما كان ادراكها بالوسط ضروريا استحال ان يفرد
لها حاسة اخرى واعرفه فان به تحقق معنى قولنا ان الصوت في الهواء
والاضاءة لكل منهما طريقا ما ي الالوان فالاضاءة والمعاد للمتاض طريقا ان
للالوان ما في الالوان من الصفرة والحمرة وغيرها او ساط منها والكيف
للمتاض طريقا ان للطعم طريقا ان للشاي والطعم من الاضاءة الثاني
او ساط منها مثلا للالوان حقيقة حالها الجسم منها الجسم الحامل
لها والمتاض ما يحمل لحامله الهواء الاجسام المتاضة للصوت الاجسام
لصوت الصوت، ما مسمعة المتاض حمله كالشمع وغيره الماء والمعاد
لعلم سبب المتاض فان ارادة الطبع فان كان محل المتاض
فرد حاد متاض اسم المطلق فلس كل حامل للالوان حاملا للاضاءة وكما هو فاذ
بطلاق المطلق يصير المثل بها مقولة الاجزاء المطابقة فكان لها حقيقة فان ارادة
ما حصل به والمتاض فان المتاض كمنه حقيقة وطريقا الاحمال في المعاد
سطا دان الالوان وجدان سطا بارعا موضع ولحد معنا غاية الالوان

خاصيه

من الجسم الناضر لمست هناك بسبب علم يفقد الحس من الرطوبة
الخليطة نفعا من ما بينها الساطع اسطع من كل شيء سفل من الرطوبة الخليطة
خيالا حاله وعجب من الجسم الناضر حاله فنفى بسبب كل من الشمس
المضروس من جاسع صوته الذي فساده انس وما الجملة ما نقال الحاله الموجودة
للشيء الذي في الظلمة للطعام فالا ساد الشبهان على موضع واحد على
الاسمائه بل ينفي لا لفظا موضعه حيث للاولى علم وموضع اخرى في
سائه ما كفيه في الطعام فعلم ما قلنا ان يجمع الحواس الظاهر خمسة لان
للمسك اما ان يعرف اذا كه لمدركه على القرب منه اكلا فالذائقة اما ان يكون
للجاسة ذائقا اكلا فالذائقة السمع فالاولى البصر فالاولى اما ان يكون في الجاسة
شرطا مع ذلك اكلا فالسائقة السم فالاولى لان يخص بعضو واحد
اكلا يخص به فالاولى للعضو فالذائقة اللمس ما عرفه فانه حس
وهو سبع في الحواس الباطنة ومجموعها خمسة اصناف الاولى الحس المشترك
وليس في الحيوان نظاسيا هي قوة تجمع عندها صور المحسوسات كلها من طرق
الحواس الظاهر وكان الحواس الظاهر بمنزلة الخدم الذي يخدمه الحس المشترك
وبلغ وجودها وهو الاولى انها حاكمة على المحسوسات بها لان فينا
قوة حاكمة بان هذا الملون مطعوم معين على الحاكم على الحس لا بد ان يحضر عنده
والمسك للعين والطعم ليس هو شيء من الصور الظاهر كاختصاص كل واحد
لا يعدى للاخر كالعين بالبصر والطعم بالذوق فليس هو ما ذكرنا معا
فكالحس لا بد الا يمسك الادراك بل بها لما من قوة اخرى وتسمى المشترك
لاشتراكه من جميع الحسوسات لاجماعها عندها ما ادته الحواس اليها فعلم
ملكة للحيوان ما جمع فيه صور المحسوسات لعدمت هذه الحيوان لانه حينئذ
لا كيف له لا سيما اجتماع عند حال النوم وعند فيما كانت ادراكات
صفة ما له طعم حلو تم باكله وبانضاجه لم يكن هذا القوم موجودة بينما له
لكن صفة الصفرات فلما عدنا ذكرها من الصفرة والاحمرار فهم صباغ مجرد
عنا فعلم ما قلنا ان كيف لهذا الصوف مجتمع في الحس المشترك الثاني ما شيء الحيوان

الحال له

الحيوان الاول له صورة محفوظة والشكل الحيوان صورة حاضرة وعلم
منه الحس المشترك اذ الشيء الواحد والجامع كالملك على الجنود الباقية
لانها ملك ليس كما هو عليه لانها ادراك الجامع على الجامع لها حفظا
كالخازن والحس لا موضع فيه لشيء يحفظ منها ادراك التقوى بان
حصولها في الخيال اولا بتادي البصر ذلك له ثم انه زال
شيء صورتها فيه وبقيها ما نيا لحال حصولها في الخيال الذي هادية
انها موضع بعد سماعها في الحق الساعة بها وهكذا سبل الصوت في
شيء المطروق كالخط والشعلة كالنار بحسبان ادى البصر انها
سبع في محل الحق وقبل انحاء عنها متصل به ما ادى الله البصر
ايضا في موضع اخر علم حيوانا فكيف ما ادى البصر في الاحوال شاهدا
فيه حفظ حفظا ادى وهي الحس المشترك الثالث الخيال الحس المشترك
والسابع ما لا وجود له عينا من الصور الحس وهو الله كل من علم
علم منه الحس المشترك اذ المسك لا بد ان يوجد المسك لا من
لان الحس لا يمسك الظاهر لتعطلها في الفم فقوة الخيال
لان من ساده حفظ الصور فقط فهي قوة اخرى باطنة هي مطلوبنا
الثاني الخيال الساعي من هذه اي من هذه الصور الخيال الذي هو حافظ
المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهر والمشترك هو غرضنا بكلها
لاستماع صفة شيء على الحفظ والسؤال من قوة واحدة واعتراض كلها الذي
ملكة سبق السؤال بسبقها قوة الحفظ لكان كل ما يأتي حافظا كما كان
كل حافظ قابلا لكن ليس كذلك كيف وصور المحسوسات عندك شيء
نظاسيا ساده محسوسة وعند وجودها في الخيال ليس ساده بل
سخيله فيما سفا ان مالك الصور الحفظ وليس له تذكر البتة وقد
الحق للشركة والسبب وكان الموجب الحفظ المشترك اما ثبت فيها
الصور الماخوذ من الخارج منطبعة ما دامت النسبة المذكورة بينها وبين
البصر محفوظة فاذا غاب البصر انحت الصور ولم يبق فيها ما يعتمد به

والالوان والعين ايضا كذلك حتى ان الانسان اذا نظر الى قرص
الشمس او الى حمرة سلام عمض عينيه فانه يجد بعينه بعد التعميض
كانه ينظر اليها فان نظر بعد التعميض الى لون اخر فانه يراه كانه ممتلئ منها
وما ذاك الا لكيفية حالت في الباصرة من الضوء والالوان التي هي المبصرات بالذات
وكما ان كيفية لا ترى للحاصل فيها منها سواء للقوة الباصرة في صفته
على الوجه المذكور من صفائها على الاله عند قيامها وبعد عدمها الذي
انه لو كان ثابتا لطبع لهم انطباع العظم في صفرة يعطه الباطن عند
زعمهم صفرته للعالم وهو باطل بالضرورة فان قلت هذا ليس
الوجه لشيء من ان يخرج من بعطه الباطن شعاع متصل بصفها فلت
ممنوع فانه قد ان يخرج منها جسم شعاعي يعظم حجمه في الخارج بنا
على الفصل والكيفية لا انطباع صفة بصفها فانها اذا
حصلت فيه وقفت على ذلك العظم حالة للعالم لم يسأله العظم
والباطن عليه الصفرة عند كونه صفرا وبعد حال ضرورة فان لم يسق لهم ان لا يبصر العظم
الصفرة على الوجه الذي عند الانطباع وانما عنه تصفرة علم ان لا يرى
عظما اصلا وقد ذكرنا ضرورة لعدم الاشياء للعظم واحسب عن ضرورة
ذلك فان الجسم قابل للانسام لا محالة لما مر من نفي الجوهر الفرد ثم ما ينقسم في
الحقيقة بحسب انسامها قد الصغير ينقسم بحسب قسمة الكبير عند انسام الكل
الجسم القسم في المقدار والكل اذا انقسام الصغير محالها سواء كان ناصره او اخذا
اعنها ما ضا الاول الى سطح منها الصغير هو الجسم الذي هو الآلة
والمعلى ليس لها في حد ذاتها مقدار ولا الما قبل المقدار والمقدار
كلها الما السوء حتى لم لا يجوز ان يكون هو الذي يرى العين والاخرى من شأنه
ما يليه للعظم الصغير المحض بعد الآلة فلعل الذي حكم من الاشياء ونحوه
الاحمر كما صح الاعلى سطح هو الجسم والعلم كما تقول كام
مع ان فيه ايضا ما علم ان هذا العذر لا يأتي في اثبات الشعاع اذ لا حصر فيما علم
من بطلان الانطباع ان سلم اثبات الشعاع ما لا علم لا يليق باصحاب التحقيق

وقفا، ان نقول القول بالشعاع ان كان عرضا امتنع انعكاسه وان جسما
فان حرك بالطبع لزم ان لا يتحرك الا الى جهة واحدة فالواقع خلافه
وان تحرك بالارادة لزم ان يتوقف ان لا يراه عند النظر في المرآة وان توقف وجوبا
مما ذا فان كان بالقسر لزم الطبع لانه خلافه فكما طبع فلا قسر وهنا
اعاد شطر عليه ما ان يعكس انسان لا نعه الانسان وجهه
المرآة بناء على الهما ر وهو ان الشعاع الخارج من العين اذا انتهى الى
انعكس منه لا كل ما يقابله للذي كنسه العين اليه ملكن اذا كان صقيلا
كالمرآة وهذا شيء في المرآة كل ما كان وضعه انما فوض الباطن فحينئذ
عند انعكاس الشعاع لا الباطن عنه بصيا الوجه مبصيا الشعاع المنعكس
ما دام كان للجسم حسنا عند صقيل لا ينعكس الشعاع منه لا عند ادلا ملك
فيه وقد قال اهل الانطباع انه ينطبع صورة الوجه في المرآة ويطبع من ذلك
الوجه صورة اخرى في حقيقة الباطن في وجه وهذا لما نه لو انطبعت
الصورة صورة اخرى في محل معين وجه لم يتغير عن وصفه بتغير وضع المرئي
بتغير الاسئلة صورة السجرة التي انما يقابلها وهذا لا يطلع عن ضعف
فان عرض انسان للاعلة الحول وصورته التي الواحد سترنا
على الخيال وهو ان الشعاع الخارج من كل عين على سطح مخروط راسه عند
الباطن وقاعدته عند المبصر وقد الشعاع سمي المخروط طبقا واعنى بهذا
الخط الخارج من راس المخروط الى مركز قاعدة المخروط قائما على سطح
المرآة وطبق الانسان عند المبصر فانا قد ذكرنا ان المبصر
واحد لا اثنان بل حصل الادراك بطرفي المخروط
لا بوقوع السهم عليه وطرفا المخروط هما نان وهما الباطن الى الواحد
انس والاحول لا ترى الواحد بطرفي المخروط طبقي الاخرين عن
عينيه وقال اهل الانطباع الادراك انما حصل عند طبق العين
على صليبه ما مر وقد اعاد الصورتين لتي الروح للاسلم فيه كما هو
فان لم تعاد الصورتان الا موضع واحد من الروح بل اثنين كل صورة الاخرى

على هيئة مخروط ملتقى للمخروطات ومتقاطعات هناك فتحدث منها صورة
مشبحة ملحقة عند الجزء من الروح الحامل للقوة الباصرة شبه ذلك
روحا مودعة للبصر لما هنالك من اخرى والا لاشتركت
اخرى كما تشارك العصبتين وهذه الصورة هي من جوهر البصرة
وسنذكر الروح المصبوب في معلم الدماغ مطبع الصورة البصرة
مرة اخرى في الروح الحامل لقوة الحس المشترك فعمل المشترك تلك
الصورة هذا على الاطلاق وهذه الصورة غير مستقلة لانها تكاد
بل تضمحل من هاهنا لصورة ما ثبت للقليلة الذي هاهنا يستقل
حينئذ لانها صورة مثل صورة الذي عليها دفعة ومعلقة بالذات
الصور واللون فقط كالحي وبوسط السكل والطعم والعدد ونحوها
من المدركات بوسط واما الحس بانفرادها فان بينهما وبينها
تلازم خالف ما نحن فيه بانه لون وحركة مثلا حتى يشبع الحس
منه دفعة واحدة فان لم يكن ممتلئا وطبقا كالذي في شيء توسط
شيء هو غير مثل فيه بالصفة فان كل واحد من الاجزاء التي هي بالصفة
ملتبسة بالعرض فانها لكونها متوسطات ولما امتنع ادراكها بلا
توسط اذ لا يمكن ان تفرد لها حاسة اخرى والبصر يدركها بتوسط
اللون والمس بتوسط الحرارة والبرودة والملاسة والمس واللون بوسط
الطعم والمس بوسط المذاق والسمع بوسط الصوت فاعرفه فانه يفيد
علما جما من الحكمة والتعجب للناظر الحقيقة وانفعالها عن الذي فينا
لامتناعه في الباري سبحانه وتعالى عن الاشباه والاضداد
علما تاما للحاسة عن صفة المبصرات كما مياه في المطعومات وكذا
ايضا يحصل الابصار عند تحقق شرائطه السبعة التي سلفت للحاسة
وكذلك اذ جاز الصفة مقابلا للذي هو حكمه كالاعراض القائمة به
ولم يكن غاية القرب والبعد عن المسافة والصغر والكبر منها
حائلا مانعا عنه وادعى ابو الحسن الصفة عند عدم الشرائط

سلم

اذ سلم الحس عند رفع الحجب وتمت الشرائط حتى الشمس عند كونها
في نصف النهار وحال الواقف بان يجعل عنده عند هاجر الى جواب
ان كان الحس ناظرا طويل بعيد وقلب بعيض وخلا ناظرها
ومنع دعوى الصفة في الاول والثاني يحصل
وصفة الاساعة بنا على ان الحجب عندهم عادي لنفوذ الشعاع
الكثير من البعيد صغير وادراك الابرة تبعا بعض اجزاء مطبع تساوي
الكل في الشرائط والحجب عندها وجميع تحقق الشرائط الشمس لا
البعيد والمساوات بنا لتضح حظوظ له من الحقيقة احدها قولهم
اقصر لانه ان العادة والا فان خلعا ملت فاعتدت سطح الذي
وهما اطلا لانها وقتان الغاية فالخط الواصل من الناظر فوسط
الذي اوب من الخطين الواصلين منه ومن طرفيه فليس جميع اجزاء الذي
متساوية بالنسبة الى الناظر مع الاطلاق ان العادة الى معدل هما الذي
اكبر من العادة الى سطح عندها صفة الذي لا بعد لك الا الحامل
الاول في الحقيقة اكبر من الحامل الثاني والوسط فيه ملك الناظر
وفيه بحث ظهر واحلف في الابصار مالك الباصرة وهو المختار
ان تصح اشفه من الحس متطلة الذي على سطح مخروطا ته عند
مركز حلقة الناظر فعاقلة عند سطح الذي وفيه ما هو لكل الشهود
منها بالبيان احدها اراي من ان سعاعات حظية تخرج من الابصار على
هيئة مخروط على راسه العين وقاعدته البصر فان صحها ادراكا هو الاسم منها
فان تبصر الشيء هو تفحص اسم فيه والثاني هو من ان الشعاع
قد يخرج من البصر الا انه لا يبلغ من كثرة ان يلاقي اصغر لمع السماك
الا بانشاء تعجب بسبب الصفة لانه لو خرج وانقل بالهواء المفضي صار
ذلك الهواء وادلك بما يلفظ عنه ظاهر في شيء منها وقال الطبعيون
وهو مختار ابن سينا ومن تبعه انه بانطباع صفة الذي في حلقة الراي
لما له البحث على ان الاجسام الحادة للاجسام الملونة المضيئة بالذات كالاضواء

ما يحدث
معها الذي
بانطباع
في حلقة الرأي

وعطا اياه لا محل فعلها وهو انفعال والاعاه افعالها وهو محصول
المحال والنامية هي التي تنمي الاعطاء الغلة على التناسب الطبيعي
الا ان بلغ عاده النمو وقولنا تنمي على التناسب الطبيعي احتراز من
الطعام والعرض والحق بسببه نميا دنيا في الاخلاق لان كيف انفوس
حيوانيا فات الصاعه بالنسبه الاكل معنويه فان الصانع اذا زاد
في طول جسم ينقص من عرضه او عمقه او العكس وقولنا خرج الجسم والعدم
اذ ليس الغرض من الزيادة فيها الخروج الى الغير وقولنا العائد من
الزيادة على الوجه الاكمل ان سلم ذلك الجسم لا يبايه ما في قوته ان يبلغه من
الكمال وهو المعنى بقولنا النمو الى الحد الذي يليق به فانه سقط
وجوه الاعضاء النمو فانها لا تنمو فيها وفي السمن لا سعدي
جوامعها لكانها تسمق بها والحق المصنف فيها النمو الى حد عنها
في محلها الخاص بها لكل بعد ان يتخصص الجسم محلها اجنبيا بالنمو
سبب السمن اخراج الجليق الزيتي بحيث يصير بسببه بالفعل وضع عام الغاذي
من المعلف ما يصلح المفيد للفضلة المستحيلة الى اعضائنا الاولى العدد والعمى
والاعراض اذ ضعفها ما لفاده بضعف وسم فعلها اي الاعضاء
لا عضاء مع الحاذية وانما تاهي الى دنيا النافع من الغذاء ان لم
المخالط سقية الاخلاط والكبد بنصف الاول عضو فلكه فيه النمو الحاذية
لما حصل فيه دما وكالشرايين فعلها بالاعضاء المخصوصة بعض
الاخلاط دون بعض كالطحال بالسعداء والمانكه وهي قوة تمسك
الغذاء الذي تفعل فيه الهاضمة فعلها وسيتها في المعدة ظاهرا حتى بها
على الغذاء النمو من كل جانب عند قوة بها وتشبيه هذه الاحتفاظ احتفاظ
الروح على مادة الدم وهي القوة التي تحيل ما جاذبته الحاذية الى مسكه
المانكه لا تقوام صيانا لفعل القوة المغيره فيه هذا فعلها في النافع واما
في الفضل فتكون بسيطه للدفع من العضو المختص فيه بدفع الدفعه
وبعضها ظاهر من مرات الصم التي في المعدة والكبد والعروق والاعضاء

او

الجوهر المعدي والكبد على ما تقدم في الطبيات والطحال والحافظة
والدافعة هي التي تدفع الفضله او المخلط الى العضو الذي هو بازائها
في المعده عند المي وفي دفع الفضلات عن الاعضاء والجمله ان الغذاء
لا يستحيل الى طبيعه المغتذي دفعه بل يستحيل اولا استحاله ما عن كيفيه
فيستعد للاستحاله الجوهريه المغتذي فلابد ثم فعلها من قوه تحيله
الغذاء عما هو عليه الى ان يصير خلطا ما من هذه الخلط وتكون تسليمها
لجوهر العضو المغتذي وهذا الكيف فلابد من قوه اخرى تجعل ذلك الخلط
شبيها بجوهر العضو المغتذي وهذا هو الحق وتحوه عند احلال ذلك القوه
ثم لابد من قوه اخرى ما يا تجعل ذلك الخلط الشبيه جزءا من المحال بالفعل
اللائم وذلك ان الصقه ليست مساويه لما يحلل منه اجزاءه سواء كان الجزء
اوائل وسايله فلابد معها من الاحاله والشبيه في الصانع الاستحالات
المختلفه كاعضاء فيعطيها فعل السبيه قوة الصانع عند وضعها الخلط الاعضاء
كل جزء منها على التفصيل في الطبيعي ان هذه القوى الاربع مما عنه
تعرف الاعضاء، ناعلم ان الاحلاف الافعال لاختلاف القوى الفاعله لها
فان في المعده قوة جاذبه لغذاء البدن كله من جانب الكبد وفيها قوة
هاضمة قوة تحيله الاخلاط الصالح للدم وقوة دافعه لما الكيف فيها
قوة اخرى لان منها ما يدفع غذاءها للامر بها وسكه وتغيره
جوهرها ومنها ما يدفع الفضله عنها وفي الامعاء اصلاح جوهر الغذاء الذي
غرا صلاحه للعضو المخصوص وكذلك الكبد والاسكاع والطحال وغيرها
ان الغذاء العائد بعضو لابد ان يشبه جوهر ذلك العضو والمانيه متقدمه
لهم بها جوهر ذلك العضو وكمل والمعلم متعدد لسبق بها النفع اذ كان حيث
العلم اما ما يتعلق من الله على كل شيء فلا يعلم ان في جوهره قوة بها ان
شق عوضه فانه ينفعه فيه قوة لا استحاله البدل يعقبه لحفظ به لوضعه
وان السمن بعاديا لقوة ان العاقب في المعدة السمن كالشحم
فان جبلته الاصليه جفت وصلبت فلا تقوى الغذاء على تفريقها فلا يحصل

والمتبع في المعاد لسان العلاقة من النفس والبدن لاستعداده
لما سبل علاقته استعمال من النفس ما لفت حتى يستعمل ذلك البدن
ويفعل الفعل عنها وكل انسان فانه سيشعر عند بعضها ما يعدها
للصرعة والمبدء للبدن الفلكي له فان كان نفس اخرى كالانسان
بها ولا هو سيفعل ما لا يستعمل الفعل فليس لها علاقة البدن اذ العلاقة
لم تكن الا بهذا الوجه وانما يستعمل تلك الكلمات بالهاي بالفعل
الله واسمائه بها لما بهم صرعة اعدا كالكلمات عنها حالا كاعضاء
قلبانه الة لتعقلها لها كيف وتعقلها انما هي كتعقل بها وكالتها وتعقلها
بالالة وليس في هذا الكلام ما يهم من ظاهره ابدا وتعاون النفس في يسمى العقل
العنه في تحصيل الكلمات واعدادها لانه فاعل استعمالها وذلك
ان يعد الحس عليها للحركات يحصل لها من الحركات ما هو صنعا استماع النفس عن العقل
يحرك بعضها عن الماد وبعاونها ولعاونه لتستزل فيه والمباشرة من الهيولى والمكر
يسير النفس صانعي الصنعة وتاسعها الحال الوهم وعنها الطبع النفس
منا سبات من هذه الكلمات للفرد ما هو سلب وكان الالف منها
سلبا واحدا سلبا يسمه لخدة وما افقر للغرض يقف طرفه وكله الاعداد
اسط منها بحصل المعنا سالتجربة وعلى ان يعد محكما او اليا لانا لموضوع
اعلم من غير احصاء لحصر دون حصر وكما على وجه الساواه بالهاي الحيث
لكن النفس ان ملك من طبع الطرفين هذه الشبه لانا لا نعاون بحصل لها
من حس وقياس عنها الاخبار الى منع التصديق بما لسلب القوى والنفس يسمين
الالف لحصل هذه الماد ي الصعبة والمسهلة بالهاي عنه انها ملك الخطاب
فحصلها منها الاعداد الالات والنفس الذي لها فاعلي لها كلها واما كلا
مجرده عن الماد ي الحادثة وانما كانت الصعبة الصوابة والعقل طاقة
للصعبة والكسر وما كانت كلها تحل الا بالجرد اذ لو حل ما دام لم يكن
للالف فيه مقربا بالعوارض الحادثة صار طبعه صارا ولا للالف الذي
في تجريد النفس الناطقة وكما انها بحصل الكلمات بحصلها فيها بحصل الجربات
بواسطه

بواسطه حصولها في الانيا لا ما يعرض منافاة نوع فاعل مستعد بالصنع ذكر قبا
ذكر قباس الدالي والسري من الصعبة للتحيله لما من يخرج حمار وغير
سنها فعلا ما بذاته او كانه للماهيه فانه باطل لتساويهما فيها او مقدار
معارقه وج فاحصا من كل من المحلين بعارضه لاستعداد للاخر اذ قد
لا يوجد المحل في العين فلو احتاج المحل الذهني استوى احصا من احدهما
لكن بنا مني وكلا خذي يسري اما اذا كان محل احدهما بعضه محل الاخر
وظاهر استواء احصا من كل واحد منهما بالنسبة الاخرى من العوارض المعارقه
واما اذا كان محل المني غير محل السري ولا استواء تصور ذلك على هذا الحد
اذا حلف المحال اما سعد فيها او كان سعد او النفس غير مستعدة فلا
امتناع بسنها حينئذ هذا كله وجه والنفس لما كلمات لها
الآت وكلهم انما لا يستركه معها من الماديات او يخصه يقتضيها
وهو ما له شعور عاد راك وحركة بالاراده فكلا دراك للجربات والسري
فيه للصورات والمني احساسا لها للكلمات فليحي بعقلا وطبع الانسان
من بينها وفي ادخال العقل في الآلات منها فضل لما الفرق العامه
ما صوبها ثلثه الفاده والماميه والعقله لما كان الفرق والتخلل الحت
الداخلي والخارجي احتيج في تقاه الى معد البدن ومحلفه بما على
قوى بما يحصل البدن ومحبوبا تخلل الذي للعقله من عند العقل العلم
فان بالعقل ما احتيج الى ماد ي ومحلقته الاولى ما يضاف الفاعد
من الخارج لانه لو يحصل على كماله الصلاحي الا بالصنع اعطى قوى ملكتها
تحصيل جواهرها بالهاي للشبه بالبدن لنفسها في الاقطار على الوجه
المناسب فلما لم الموت بالصنعه وكان عنايته تعالى متعلقه بقا
النوع في ضمن شخص ما فيضت عليه قوى تحيل بعض الاجزا
المعده لبدل صعده اخرى والاولى الغذاء والثانيه النامي الثالثه
المعله والبضه الثالثه صعده موجده في جسم يقع عليها حصن لها
العقد والفاده هو الى تحيل العقل الاشابه المعدي لحلف ما تحلل

ويسارع في الصعد ما يزيد ويستقيم
الى ما منه وطوارئ بالصعد ما انقار
وسارع في
المحلوم

اذ العارض اما ان يكون نسبة الى الفاعل لا الى القابل او نسبة الى القابل
الا ادة وحدها الى فلم الناسخ وهو بعيد ما من ممتنع وظهر ان
ان استاملوه لا حد الامرين الى الصفة فيكون ممتنعة اعترض جمع
من المتاخرين بان الحكما بنوا امتناع خلق النفس على ابطال الناسخ
حيث قالوا امتناع ذكرتها ما العارض بان ذلك تسليم ان يكون
للشئ تعلق بشئ قبل حدوث المتعلق به وهو الناسخ وسواء
ابطل الناسخ على حدوثها لما قالوا ان عند حدوث ضاح
معنى حدث نفس تعلق به ولا تعلق به النفس المستحيل لوجوب
العارض فلما امتناع الناسخ مبني على خلقها وخلقها على استحالة
العدم وحاصل عنه العارض بعض مكابرة ان هذا الظاهر عن
فاهم ما نقلناه من ابطالهم على ما علمت منه عندهم منها ان العارض
لا يكون الا التجدد والعارض للنفس ممتنع عليه التجدد لاستلزامه
ومنها ان وقوع النفس بعدما استحال وجوده كان كذبا وقوله تعالى
كامر في التعبير حتى يتعلق كل شخص بجزئي المادة ومنها ان الموجد
للاعراض لا يصير قابلا كان عارضا حاصلا في مادة او مباشرا لها ومنها ان
الانسان العارض كالكيف فانه ينسى مباشرة معا لبدنه ومنها ان الناسخ
للمستعد لاستفاضة صفة او نفس حفظه او تصرف فيه وكلها
ممنوع ان لا نقاض عليه وعند بعض هذه القواعد علم الحكمان ما وجد
لا بها الحادث فهو كائنا ما واحد يتعلق بالنفس المادة واما
ما لم يكن قبل التعلق بالمادة وما معانه وعند المعارضة متعلقا بالمادة
وكلها عندهم باطلة واما الناسخ فبان ثبوته تسليم اما علم افاضة
النفس من مفيضها مع حصول مزاج مستعد لها صحاح البقاء فلما تعلق
نفس بدن حادث فلما بطل التعلق بطلت النفس بطلانا لا يبقى معه
فلما يطابق عليه الحدوث وعند الحكما البدن قابل لنفس حادثة
وعلة لا عاد تسلم كلها استحالة لا يحيل الاجسام بعد ما كانت وهو موضع
البحث

وهو موضع التامل والبحث لنسخ المقصود منه ثم انا مع البدن
السابق اي لكل نفس نفس احكاما سان بعد ذاته واحد فلو كان
البدن مختلفا لكان تلك الذات ذوات وهو محال ولا يقال اكثر من
نفس بدن واحد ولكل نفس بدن اذ لم تعلقت واحد بدن لم
لا يتعلق الباقي لكفاية الكفاية صفة الصفات البدنية فانه محال
لم انها لا تفي بعضا البدن حقيقة الا كما للنفس الفاضلة الاعاد اذ على
لا صاح امكان عدمها لا محل بقاءها لوجوب تقا العالم مع المعلوم
واستحالة وجود النفس عليها والمحل الا ان مكانها مركبة
وهو محال لما مع ان المادة سبع عدمها ولا لم التسلسل كما مر
ومن كان بقي النفس لا دلكما الجوهر الا يحتاج المحل وكالكيف غنية بقاءه الا ما
كان حالا فيها وهو كان اعرضنا ان سلم لا نسلم ان كالكيف
محال الامكان فساده كما كان محالا الامكان حدوثه فلم يمتنع ان يكون
الكيف ما بلا الامكان فساده لانه ليس محال فيه ولم يكن كما ابطالا الا
الامكان حدوثه لانه لم يحدث فيه وطالما كان الكيف محالا لما صفة
وهو كانت محاجة لامتناعها ما قيض عليه الصفة بواسطة مبدئه
فكان استعداد الكيف شرطا في افاضة الصفة وهي شرطه ايجاد
مبدئها لها فلما كان البدن ما قيا يسطا عنه مستعد النفس
صار ما قيا ابدا وفيه بحث طويل ثم انا لا نسلم ان ما عدم
الناسخ وهو نقل النفس لما كانت مبدا صفة لنوع او شخص لا لم يحدث
لكن التعلق سببا كما سبقا ومن الكيف السابق باطلا بانا حادثة لما مر
وعلة حدوثها قدمه وكلا لم التسلسل في العلل فلا يمتنع في
افاضة على حدوث استعداد لنفس الكيف فان نفس
ايا من اعيان العالم اي مزاج مستعد لحدوث ما صح ان تعلق به
حدوث علة حادثة نفس من مبادئها ولو تعلقت به اخرى اي المستحيلة
لم تفد النفس على تلك علة حادثة فيمتنع لما مر من وجوب

المحل العقل دائما فان لم يكف فيه امتنع ان لا يقبلها
مشروطا بالحل لحل العقل فقط لامتناع اجتماع المثلين والعقل دائما
والله اسأل يقبله فالحل عارضا اى عارض النفس وهو العقل
لا ما فرض محالا الى من قال بقدم حدوثه مقطعا فان لا يقبلها له
دائما ولا لا يقبلها له دائما دل على انها عرضان له فقد وفقا الدال يستعمل
ظاهر العقل وحق دون حس لما اس النفس عنه فى يقبلها
لها بان لا التقا وكاد كما لا التقا ولا التقا عن واسطة منفا وبين حاله
للعقلات فاسعد عارضا اى للعقل عن الحل فكان وهو فيه
اى ذا تكا لا يسلم عنا العارض عنا العرض لا يسلم نجاح العرض
لان الجاح العارض انه لا حاجة لا معروضه الجاح انه فلم يحتج
لا مادة لانها وعاملا على انه ليس بمقارن التقا آله انها لو كان
يقبلها بآله لكان صفة التقا والتقا وفقا الشركة دائما يجب ان
يقبل التقا دائما اذ كان ما يقبلها لصوت الصفة التقا وهذا عنه
ملا على انه يمنع ان يملك الملك تالا له آله الادراك والملك فان
للحس ما يحس شاجا جا ولا ذاته ولا آله ولا لجاسة السادس
السمع عن الصفة صفة مطلقة حسا نه يضعف يضعف محلها
والمضعفان حلتان ما فا الصفة دالة على انها عرض وكا حسا نيه
السابع كا حفان للسم و يضعف كل عند لا يدرك الا فعال
للكس عليها ما لنفس ما الصفة منه لانها تفنى بلكش الكل والله يس على ادرك
المعارف الصفة والعلم الصفة تسهل بها التجربة فان عرضا فى
وقت كلال ملاستعانها بالحال استقل للآله التى تكل والتقم العقل
وقد وجه تو جيها اخر بينا ان كل جسم لا تقبل صوت الا بعد
بقا اخرى وعقلا كان صعبا ما نعه والنفس ضد ذلك ولهذا
تقبل جمع صفا المعقولات وتصر بمثله تمثلا ما فيها والعلم الدرك
الصفة العقلية ما نعه متدافع بعضها ببعض من مسنا كل جسم لا تقبل الاضداد

ع ربان فاعد بل صفة بكل على البلى على النفس بعد ذلك بعض الاضداد
معا وعلم انها فيا شئ منها وبالجملة صفة صفة للسم والصفات للنفس
دل على انها ليست بجسم وكا حسا نيه بان ملا الانام من هذه الدلالة ان
سلم صفة الجسم كا لموصوفه كما لا يخفى بان سلم من عروضها حوزتها
اذ كل عرض عن جرد ملا صنوع بانا العلم عرض مجرد لما مر ملت
يقبل جوهرا من كونها لا انا كا لجسم المكون عليه لا يدركها بعض
هذه الدلالة يسعف عليها ايضا وحق لها انسان الى الاتحاد بها
بالنوع لتشمل جمع حملها واسناع قنا وله جمع احاد الانسان
بالصفة وعنه حنث على بعد الله حسب للصفة والعاقع لجعل الواد من
الحد التعريف تسلل لنا سكا حلا فا لنفس عن الصفة والصفة الكا
والدلالة الدالة على احلا فنا في الصفة اجلس ذلك من توابع الواضح اوجد
سجد مع احلا فا لصفا ض كما يد الواضح بانه ويكون دكا وملك لصفة
ملبسا وقد يسبب لمع بما الصفة انشا نه فى لعانم لما هيه ما حلا فنا
سفى احلا لصفة طبعا بما معا علم وحدان المعروفات النفس مع عوارض
لا النفس غطا كا سلم من احلا فا لجمع احلا نا كل حسم لا قبل ان يكون
عوارض معا نقه للسبب ما حلا فنا لا يوجد احلا فا معرفا بها
وانها حادثة اما عا نيا فلبحث الدال وان سلم ان الدليل لا
الجدات فلما على ان اسطو فلسما الصفة ان ليه فى لان الصفة لا يكون
لنس وعلى الاول فى لان السابع صعد تها والا لعقل بدنا عقله عمه
والجمع بحلا فه فلشرفه وحدان كا نا لنس حا نل قبل الدليل
لم الجمع من الضدين اذا لمعنى انا احد وان لم يكن حدث الصفة
عدم جوعنا فلم لجمع انيا فا لعقل انا الصفة بسلفه وعلى البدل
ان كان الدليل خاسه اى محلفه نا لما هيه والعانم لنم مطلان ما اصلناه
من احاد ما النوع الاحلاف به حوان كان عرضا لى محلفه العوارض
صعد ها قبل الدين العوارض حلف لها قبل الدين فا نا حسبها

لما انها عند اللمس مزعنة اعني لكيفية المماسة للعضو اللامس عند اللمس
لا الكيفية للصادة لها كما لمس الماء للحار وان كيفية العضو اللامس
غير لا مشابهة لكيفية للملموس فلذا اذا قلت ليس فيه لم يتمحض عدمه
كما يحس به اذا فجب تنا للسمك عند الادراك لانا نعلم ان الحي بعد
عدمه لا يمسك كيفية الماسة اي الحادثة اذ لا يمكن ان يفعل
عن المعدوم والشيء لا يفعل عن شبهه لما علم ذلك بالتجربة بل عن ضده
واللمس يافع مع اسفا للمح وخالفه في هذه الاطباء فعلم من هذه الملتة
ان اللامس عند الكيفية الماسة اي كانت لا مسه لكن ان الله تعالى
لعلة الحادثة والمحال باطلان فيما على اللامس غيرها وهو النفس وهو المطلوب
من اصل الفقرة انتا النفس وهو باطل لوجوه آلا ولو كان البدن اللامس
لما وقع الغفلة عنه لامتناع غفلة اللامس عن نفسه لكن يغفل عنه
اذ اللامس يعطي عن كل اعضائه عند غلبة بالته المخصوصة وهو معنى قوله
لما سمع اي النفس مفاده لما هي سرطانية اي المحاح ولما سمع الغفلة عنه
اي البدن وهو ظاهر بالوجدان والنار وضعها الساقي البدن جسم
وكل جسم سالك بقبة الاجسام في الجسمية فالبدن شاركه فيها
وخالفها في النفس الانسانية التي هي مبدأ الله فاعل للاصابة بالادراك ليس
النفس للجسمية والا كان كل جسم له ذلك وفساد ظاهر بالتحقيق فيه
انه لو لم يجد من جسم ما ساير وجوده الشيء له فقد حرمن فقدانه
فاما جوز الادراك فالمفقود هو البدن من اسم الاول فلو كان النفس منه
ايضا لاحتيج لادراك اخر هو المبدأ الفعل للادراك الاول فكذا ذلك هو
النفس فتختلف فذات النفس غير البدن فهو المطلوب وهو معنى
قوله لشاركه اي فيما به لما سمع الغفلة عنه وقع الشاركة به اي بالبدن
انها مفاده لما سمع البدن عنه اي البدن وذلك لان اجزاء البدن كل شخص
من البدن والنفس جسما نفسه الحيوان الناطق والناطقة الهوية التي
منافاة الصرف الخ اي بالبدن واستحالة الباقي غير البدن اي

البدن

البدن يعلم منافعها فهي الادراك اللمسي والمبدأ الادراك النفس
غير المتاخ والبدن وهي جوهر ح اسناده للمجرد ما
وعلك لا معد آمن بعد وعاد ضها اي العلم لا حفا انا نعلم معلوما محله
عن الادراك كالمادي فالعلم مطابق لها فكون مجردا في محله ايضا مجرد
لامتناع حلول المجرد في المادي للعدم مادته ايضا لا كما قاله الغزالي
المادة حقيقة من الاسباب العرفي والتحقيق فلا يسلم ما اسنده دلك المعنى
هل حظ للنفس في انا نعلم فالا سقسم كالبسائط فالعلم به لا سقسم
ايضا اذ لو انقسم لكان كل من جزئه اما علما به لكل الوجه للنفس
اه عند الاجماع ان لم يحصل فائدة هو العلم لو كل المعلوم علما نعلم فالمعلوم
وان حصل فان انقسم عاد الكلام فيه وان لم ينقسم لم يتقسم العلم ايضا
كذا في معقولا مرانتكاءه لها فالعلم ح آن علما لان لكل جزئه
الذات كما هي اي لا حكاك البسيط المعقول لا سماع ان لمعقول
كل واحد من هذه الاجزاء الذاتية جزء من المعقول البسيط الاستقا
الا لا ينقسم للاصل وهو العلم فلنا محل اي معروضه اذ لو انقسم انقسم العلم
لانه ان لم يحل في شيء من اجزاءه فلا محل فان حل فكان في الكل من
جزئه فاما ان يكون الحال في الحال في الاخر وهو ممنوع بالضرورة
او غير وليم التجزية فكذلك جزء لا ينقسم وهو العلم فمحل العلم بعضا
لا ينقسم لا ينقسم وكل جسم وجسماني منقسم فما عالق الجسم فيه مناقشة
من ح منع انقسام العلم ما سلم المحل ومنع انقسام المساواة من الكل وجزئه
وعلى دفعها بالتامل الا النفس لانها نفسه تقوى على ما لا ينبغي
له كادراك الاعلى احاطة من شان النفس الناطقة ان تعمل الفعل لاحلال
ما لا ينبغي له الفقه فالمعارف للادراك جسما وجسمانيا لا تقوى عليه لما من
ساهي الصوف للحيوانية فقوى النفس على ما يجرعنه المعارف للادراك دالة على
مغايرها الجسم لما كانت آلة من طلب ادراك العلم بعقلها لما
اما سطح دما لا نها اذا حلت فيها فان كانت صفة للمحل فالعقل ما نها

Uploaded to Wikimedia Commons

والكمال الثاني هو الامر الذي يتبع نوع الشيء من الافعال والانفعالات
كالقطع له
والاحساس كالعلم للحيوان هي كمال اول لانه لم يحصل كمال يعتد به
بعد بل ينتفع بها اذا كان صالحا له للنفع ان يصير هو بالفعل ثم
تتبعه كمالات تعرض للنفع بعد كماله من صفاء اللون والعارضة
فصيرها هذا الكمال ملونة كما لا اذا كان لاي جسم كان حتى الصناعي من الاجسام
والسرير بل للجسم الطبيعي الذي هو الحي للنفس كما للاداة وليست كما لا انها
لكل جسم طبيعي آلة اي تصدر عنه افعاله الا لات حتى البسائط
بل الجسم الطبيعي يصلح آلة لما يحصل كما لا له كالحامة اذا انها كمال
لجسم طبيعي اي تصدر عنه لفعاله الا لاتي لكونه ذا الات
تصدر عنه بسطها وغيرها بسطها ما يصدر عن الاعمال الحامة من الفعل
والنفع العلمي والادراك والحركة في النطق فضلا عن حركات العلة
وانما لست تفعل بالآلات فانما كمال اول اذا كان ولا اول لانسان
بكون لسي والنفس كمال لسي عضوا ما جسم او عضو والجسم اما صناعي او طبيعي
والطبيعي اما حسي او نامي والطبيعي الحسي اما بسيط او مركبات
بصدرها فالاولى الثانية الات تستعين بها في افعاله المسوق القول الى
اولها العقل والنفس فكمال اول للجسم الطبيعي الحي الاول الذي
هو حي بالقوة هو النفس والنفس الناطقة هو الانسان
والانسان اسم يقال على الاسم فالمشترك يعرف النفس الى ما عليه للانسان
الحكيم فانما يستعمل الات تلائم في وضعه وكما ان القوة التي
للنفس للحكمة ليست للقلب الذي هو الحي الاول للانسان
ولا للدماغ الذي هو مبدأ الحس والحركة الارادية بل للانسان
الذي هو مركب من هذه الاشياء كلها كذلك القوة التي للنفس
الناطقة ليست لشيء من هذه الاشياء بل للانسان الذي هو مركب من هذه كلها
وانما يستعمل كل واحد من هذه الاشياء في ما هو له بالطبع
فالقلب للحرارة الغريزية والدماغ للبرودة والرطوبة والكبد للدموية
والانسان للنفس الناطقة

بياض في الاصل قدر كلمتين

وبعض الشيء حي النفس الناطقة كما بعض الشيء حي للانسان كما لا ان
حي من حيث هو انسان وكذلك حال البطر والنفس من العلم الطبيعي
والنفس من حيث هي نفس طبيعة من حيث انها مبدأ الافعال للاكثر
والانسان لها علاقة الملك والحركة فاذا عرفناها فهذا العارض
منه لا يحقق حالها محقق ما هيتها انفا كما قاله بعض الافاضل وحق
ما عرفه وانما مقالة المزاج لوجوه الاول ان نفس الناطقة شرط
في تحقق المزاج لان المزاج انما يحصل من عناصر مختلفة متساوية لا الاعتدال
فعله احداثها وحفظها عما يضنه طبائعها من الافراط المتضادة
طبائعها والمزاج وقابلة لهما متأخران عن الامتزاج والعلة
والشرط سابقان فتواخر معلوم عليه وهو النفس فمع ان كون هي
نفس المزاج للناطقة عنه استحالة للدور يعلم انسي عما نفسه وهذا انه
مانعه لان المزاج المستعد شرط لحفظها والمكون عليه لحصوله فلم يجوز ان
يكون المتأخر عنه شرطا لحفظه للمتقدم لا لحصوله فان اعدمته ذلك كان
امر الاخر وهذا الطبائعي لكن مضرا على الاحكام السابقة على النفس
المزاج لانقاء الاثار لكن مما يعارض القضية ويمنع ان منع السبي عن
مقتضى نفسه اذا المزاج مانعها فانه كما يمنع الشيء اعدمها الكرة للطبائع
ومقتضى المزاج لا اخر عما نافي حمية الحركة ويضاد لا ما يحال على انفاد
ما بالحملة المزاج العالي عليه الاسد كيف مقتضاه للحركة لا السفل وعلى البعد
النفس الحركة لا يقف سفلا من الحركة حركة ارتفاعه كما ان الانسان
عن مزاج قصبة والى الاحكام كيف ما نفاعن معنى نفسه وسوء مزاج
منفعا منافيا للاخر الثاني لو كان لنفس المزاج لاستتم نفاها عند بطلان
الاخر والاتم باطل اذا للمسرا ادا ادلك شيا لا يبقان مفعل عن الملوس
اذا الاحداث يعقبه لا يعقل محال ولا لكان المسك حالي الاوبال وما يله
على السعاد وهو محال الفروض ومحتمل فيما سبقا لله لا ما عيل يعقب
الاول وحقيقة لكنه اخرى ولا لم يكن ايضا لا ممنع ان يعد للشيء الكيفية الاولى

ضعوه ان تعالى لا يفعل للساهل والا لاستكمل به ضعوه انه لكون ساهلا
لكنه امنع اولى به من لا ساهله فلكف الكامل مستكملا بالناقص لان القالى
اشرف منه لبعده عن الفساد وهو محال فعلما قالوه وجوابه
مبنى على عدم الدليل لمنع امتناعها وقد سبق كلما على ان
سقط وبطل اصل الدليل وادلته وبانه تعريف لما سموه ان الطلب
للاستكمال وهو ممنوع اذ كما يخصر اسم الطلب في الاستكمال وهو ظاهر
فلما لكف لا يمنع حصوله اولا هو حاصل وكما يشعر الطلب بهما
وامكان الحصول ممنوع فلم قالوه لا يمنع الفاعلية الا امكان لا ينافي
للعلم صلاح ان استناده الى تركه ممنوعه وكيفما اتفق الترجيح
الحوى على الخالي فتصوره مع استلزامها وهنا ممنوع اخرى بعرف بالتامل
وبعلمات الدليل وبالجملة الاقسام الخارجة من التردد مستثرة
واحتمالها ممنوعة ايضا وكيف كان يتنزل بسطها مع جميع اغراضها
من الصرف عن الفرض المطلوب والمنع لما فيها وعنه سواء كان المعنى
او المصوغ اما فات اوصفه فالاول اما ان ينال او كما نال وعلى
الثاني اما ان لا ينال ما يشمله ايضا او ينال وينال الشيء او ما فوقه
او ما دونه وعلى الثاني اما الواجب لذاته او عنده والثاني اما ان
لم يكن لحسنا فلا سعلقا به او الكلام فيه من حيث هو فالاول او متعلق
او عرض متعلق باحد هذه الثلاثة وعلى الاخير اما ان يكون للمحل
الذي فساد الكل الا الاخير فلكف لامكان منع ما يرد عليها عن
ما يرد لجميعها الذي لا ملك عليه لتقلبها وتقلدها فلما علمه لنفسه
حسنا للعلم الكف كجسم اذ الحوى ممنوع ان يكون على الخالي والا لكان
الاصعف لانه كالاصغر فالاخص لما سبق والا تسلسل وهو محال
وكذا الخالي لانه حينئذ يكف سعلقا بصفة المعنى على وجود الحوى صفته
ان الجسم انما يصير على اذا تحيز لانه يقتضي وجوده ولا وجود لغير
المتحيز فكف سعلقا بوجوده على وجود الحوى فكف الحوى مع فرض

وجود

وجود العلة مكنا او واجبا بعد وجودها ووجوبها مع امكان عدم الحوى
امكان مصاحبه وهو محال اذ لا معنى للمصاحبة غير محلية ما الوجوب والامكان
يمكن الخلو الدائم لمصاحبته لامكان عدم الحوى لكنه محال للدليل وهذا
معنى قوله ولا علة من لفظ نفس اي الخالي والحوى والخالي طاهر
وبما قدمنا امكان الخلو الدائم على سعلقه العقل له ايضا لان
الخالي معه سعلم على الحوى ادائما مع لتسلم سعلم كما ان ما مع الباخر
ما خر وجوابه ما مر في الفرق بينهما في هذه الصورة وحينئذ
لكف العلة اما الباري فكما يصدق عنه الدليل على سعلقه العقل من الدوام
وجوابه بعلمات مر من ضعف سعلقاته منع كونه ممنعا للدليل بل
لاستناع لغيره وهو كما ينفي الامكان الذاتي سعلقه ينفي الامكان الوجودي
وعلمه مع وجود الخالي وان كانا متكسين للتهما فان الوجود احب
فالعلم صنع والكف غيره وهما متلازمان الا ما ان الحوى مع دوام
الخالي فتاره على الكف والكف لتاره فان لو على سعلقا له فلو صح
الدليل لتم امكان الخلو المطلق وهو محال لما علم وظهر تضعيفه لكنه
والثاني للعقول وعنده لا حتم بشيء من الطرفين وهو الحق
من الوقف واما النفس الناطقة فوجود النفس الناطقة
الى من اسماء الله الحسنى وصفاته العليا فلو يكد النفس لكفه فلعلها من قبيل
ما لم يثبت ابيانها بمنعها بيقان وعرفانا فكما انها كمال اول
لجسم طبعي آلي ذي حيوة بالقوة اما انها كمال اول للجسم الطبعي الذي هو
الالة الجنس لا يحتمل نزاعا العقل لا بفعل منوع فكون الفعل كما لا لك
الجسم لانه طبيعته ما قصه قبل الفعل وعنده ما تدليه بها بفعل الموضع
فكون كمالا له وايضا النفس ما عسا ان تفوق الى بعد عنها ادنى الحيوان كمال
ومن جهة الفوق الى بعد عنها فاعليه ايضا كمالها بما فوقها فعنها
كمال بهذا الاعتبار ايضا فالكمال اما اول او ثان والكمال الاول
للجسم الطبعي الذي هو الالة الجنس لا يحتمل نزاعا العقل لا بفعل منوع فكون الفعل كما لا لك

هذا الذي وخالف فيه الكلبي لنا انه لا يخلو عن احد امور منها ما تعاقبه
وكلا يخلو عنها من حادث لها الصغرى واما انها لا يخلو عن الكون اي الحركة
والسكون ضرورة ان الجسم متحيز فان بقي فيه ساكن كان ان انتقل يتحرك
وهو حادث اذ هو الحركة حصلت الجسم في حيز بعد حصوله في اخر
وكون مسبوقة بالغير فالحركة والسكون هو الحصول فيه بعد ان
كان فيه فكان مسبوقا بالغير فكلا الزمانين سابق للمسبوقة وايضا كل حركة
مركبة من اجزاء متعاقبة وكلا وجد جزء علم الجزء الاخر وقع عقيبها
العلم وكل سكون كذلك لان الساكن ان كان بسيطا صح ان يقال فيه
ما قيل في ساعة الساعي الحائر الملاقي لعضو وهو ان الامر الحركة
الحركة على البسيط ان كان مركبا فكل الجزء الحركة على اجزاء البسيط الجواب
الحركة عليه لكن منها فصح العلم عليها فكلا الوجهين يمنع عليه
العلم لانه ان كان واحدا وطاهيا ان كان محكما استند لما يوجب
ادفعل الحدث حادث لما مر واجب دفعا للتسلسل ممنوع علم
وهذا بناء على ان الكون هو الحركة الحركة الحركة
الا جسام لا يخلو عن موجباته واما انها ساهرة في الحركة البسيط بسيطا
والجواب ان الحركة تعلم الحركة تعلم الا الانتقال
نقول لكن العلم بالحركة يستلزم العلم بالحركة
سواء كان العلم حاصلا او ممكنا
واعلم ان السابع
مع الكلبي

وينتفي بسبب القطع كما في الطلب والمعلقات او الوضع كما في الاسعاد
وهذا الشرط منتف في الحوادث الماضية فلا يعلم منها هذا البرهان فلت
يعلم كما لا يخفى ان الجسم والعلامات غير مانع فلما الكبرى فلانه على تقدير
تقدمها يلزم الخلو عنها حالة منها اذ لا كون لها بانفسها وحينئذ لا يلزم
حدوث شيء عن الساكن ويلزم من حدوث الاجسام حدوث الاعراض
الغائبة بها فهو معلوم بالضرورة هذا على اصل المتكلم في حدوث الاجسام
وعلى مذهبنا اذ لا يلزم من حدوث الاجسام والاعراض حدوث شيء من
العالم لجواز ان يكون موجودا لا كون جسما ولا عرضا ولا يكون قابلا وهو
من العالم فان قلت وحدة محال الخ قلت وان لم يدل عليه بخصوصه
ولكن لم يقم دليل على عدمه لم يقم دليل على نفيه اصلا لا يخرج الاحتمال كان
هذا هو المانع ان يقول الجواب الحدوث الماضي ان اريد الحدوث الذاتي
الذي والزمان يستلزم الحركة والحركة تستدعي الجسم فيلزم من حدوث الاجسام
حدوث الاعراض سبق وجود الجسم والعرض عن كليهما وهو محال وكل
الاعتراض عنها اذا ثبت محاذير من الاعراض والحدوث
اسنادها لا سبب للكبير الا وان كان العالم حادثا لا يستلزم الحدوث وكل
ما لا يسبق شيء العالم ان كان ازليا لم يسبق العالم كما يمنع حدوث الاعراض
عن الحوادث الايام اذا فرضنا عدم وجوده بعده ان لم يكن لوجوده مانع
لا يمنع لان احتياجه وجود الاعراض دفعا وذلك الاعراض دفعا وبعد
مع وجود الحوادث الايام صحيح فلا يمنع محال لما مر وان قال لو لم
حلت الحوادث كان حادثا تاما او ناقصا كان له موجبا تام فيلزم
ان لا يتخلف الا لمانع فيمنع التخلف حينئذ وعند عدمه يتحقق الموجب
في الجواب فلكيف كما قاله فنا وهو ان احتياج الحادث الى العلم
العلم ادمن حيث هو لا يقتضي فيه الا حصول احداثه وهو انما يتحقق حينئذ
لم يلزم كون العالم قديما فانا نختار الحدوث ونقول لا نسلم ان كل
من العالم ومنع تخصص احد العالم بعينه الوقوع بعض التخصص عن بعضه

او نقول ان سطح محدبها ما
ا جزء من الماء وان ذلك السطح
فيحرك بالعرض ولها طبقة
فيل لها طبقة اخرى
النها لما احاطت الشيء
يوجد ساكنا عنها فلعل هذا
في هذه الطبيعة صرفه اذ
فخلقا سرعة لما النارية فالهواء
بفضل سخونيه واسخنه فيه لانها
ان كيف سخونة للاجرام
الشيء لما يليه كالحكة
لعدم العائق لطبيعة
ان يوجب الطبيعة
السكل لا يعني البطء
في سان حرارته
فيكون من جهة
اربع طبقات
في الارض وهو
فالهواء الماء
الصرفة
فقبل الارض
وحاصله
الله حسام
عمقه
عنه سريعا

الاسكال

او نقول ان سطح محدبها ما
ا جزء من الماء وان ذلك السطح
فيحرك بالعرض ولها طبقة
فيل لها طبقة اخرى
النها لما احاطت الشيء
يوجد ساكنا عنها فلعل هذا
في هذه الطبيعة صرفه اذ
فخلقا سرعة لما النارية فالهواء
بفضل سخونيه واسخنه فيه لانها
ان كيف سخونة للاجرام
الشيء لما يليه كالحكة
لعدم العائق لطبيعة
ان يوجب الطبيعة
السكل لا يعني البطء
في سان حرارته
فيكون من جهة
اربع طبقات
في الارض وهو
فالهواء الماء
الصرفة
فقبل الارض
وحاصله
الله حسام
عمقه
عنه سريعا

الاسكال لسهله سفا فلانه اذا صفى وبقى على صرافه لا يحب
وعة ما وداه وعلى هيئ فكيف لهواء الصعف لانه لم يحب
الا شه اذ الما لا يعجبه الصافي لجاذبه الارض وصعوبة
لباع الارض لما كثفها والا لما سكنه الما اعلى من الارض لكن اس لكاك
لعادل كلمات العاصرة للجميع والعفن والا سحال الاصعف
لكن الثاني باطلا لما ظاما فالحط ما كنه الارض لهواء الحراري الما الكلي الذي احد
العاصر لانه اسع ان يكف له كله عند الجحر لحت الارض لي ما طبقا والا
لكان اصغر من الارض وامثل مقدارا من الجحر وهو محال لما صوابا فكيف
موقفا على ظاهرها فظه لما حاصله ومكانها الطبيعي اذ لسله يجمع عن
الجحر فظه حاصله ومكانها الطبيعي فلما طبعه واحده وهو الجحر لما ظاما
ان الما لا يجتمع العاصر فلما سكنا لهواء لانه سريع الاختلاط بما الطبيعة
وعمقه وفخنه لسكنهم الهواء فخنه وظهرا يبتدئ احتياط الا ان يكلسه
الجحر وسفل فيه والارض باند لكاثفها وسفلها وهما لما ان البعد
وانضمامه البعد عن الفلك يوجب البعد لما صوابا حتار ان سفلها
العصف انه ابرد من الما لما صوابية وهو ظاهر هو ما كنه والوسط
والا لكان سحركه اما الا سقامه وهو ما ما عاده وحينئذ عاد الجحر الاول
لا فقيا لينا لعصف الارض اليه محركا الصاعده واما هاهنا وحي لما وصل
الجحر الصعب لينا احالا الارض انقل منه سحركا سع واما الا سقاط وحي
لما سقط الجحر الا سقامه فكيف ساكنه وحي اما من حيث لا ناظرا من حيث السهل
كما قبل هذه اطل لما وقع الا بعاد الثاني واما من حيث حذف الفلك اما ما
كل الا طراف بعضه الوسط حذف وهو ما سقاط الكاثف لجحر عن
الله اول الصعف وهو ما سقاط من حيث دفعه من كل جانب بعضه حذف وانه
ما يبقى الا احسنا به كما لحس بدافعه الباح واما هو فكيف الكل واما
لطبع الفلك طبعه اي حركة الفلك بعضه ان يطبق وكل ثقيل على من كز
العالم بعضه وسط وهو ظاهر وان فلك الفلك بعضه وسط

الاسكال

لبسطه حيث اذكرابانه لها لانها نهايه على الاطلاق ما لها ما لى نهايه التى فوقها
لا جسم اذ لها جسم المحدب لم لكن كله طرفا بل نهايه هى لطرف وانما
من دعمات كالاضلاع لى لموجود الذى يسار اليه بالحس وليس من معقولات
سلا وضع لها الا بما يقصدها المشير بالحس فيه فكيف موجودا اذ
لا يقصد بالحس ما لا وضع له وقد ما الحصول لا بالتحصل اذ الشانى
لا يكون موجودا بخلاف سكاول وقوله للاشاره لى يقصدها الاشاره
الحسيه فكيف موجود لم لحمته اما طبيعيه لى جمعيته لا عنده فى الجسم
شفا بالعوف والسفل اذا اعتبر عامه الفرق من الملك وغايه البعد منه
فكاول الفوق والسافى السفل لانها لا سفيه ان اصلا وغيرها وفى
الله سفيركا لمين والشمال والقدام والخلف سفين كما لا يخفى على
الشخص من جهة البسطه لاخلها ما لجهات للمحدوده للجسم ستة بنسبه
على ان ما عدا الفوق والسفل من الجهات كا تحصر فى الاربع المتقابله فان
الكره لا جسمه لها الفصل اذ يجد لها تحقق للامتداد الجسم ولها جهات
لا تناهى ما لقوه معدومات ان يذكر جسم واحد ما الفصل جميع البسطه
الكرى المحيط بها فى الجمله لها جسما ستة ذاى ما خوذه
من احاطه للبنين والظهر والبطن والشمال والقدام على التعاقب حتى
فاى جاص منها لا يعاد الله على قوام فهو لان كلا منها
منهى لأطر فى الخط القاطع عليه فمنه ستة لطوف ما لبطنى
والثانى عن محدد بسطح من كالاجسام الكرى السطوح ما لجهات
بعدد ما يحيط بها من السطوح الفصل الثانى فى الاجسام
آى الاجسام اما بسطه او مركبه لانها ان لم تركب من اجسام مختلفه الطباع
اى الصفات الغير متركبه منها كجسم الكره او الاسطوانه او المكعب الخ
بسطا لعدم تركبه من اجسام مختلفه الصفات فان لم يكن كذلك كان الجسم
كبدكا نسان وغيره او عنصريا ان تركبت منها ما لذى جعلها افضا ساد اجسامنا
وسلم الفلكات لتبعها الصفات عليها وذلك ان الاجسام العنصريه المركبه

لا اسمائه طا نيها لا توجد مطبوعه على ايوت يقصدها الا بعد وجود اما كلها
البسطه وانما تجد اما كلها وعمل احسانها جسم متحرك على الاستدار
وهو الجسم السماوى وكله منى من الفلكات وكانا فلم ما لات ومن
الفلك اى الجسم العالى لكف السمع صحيحا اما كوك اما فلك لانه فلك نظير
ان هما كل اخذا هما لله بعضها لبعض بان كان شها شف بفلف فيه
البعد وسطا احسام مرتبه مضه كا لسمس والارض فقه الكواكب فكان
الجسم العالى مستمسا اليها صرفه ان الكواكب للكعبه فخا اجسام الحامل
لها فالكواكب اما سارات او ثوابت والسارات سبعه والثوابت
اكثر منها بحسى لكن المعدود منها الف وثلثمائه وعشرون كوكبا فعلم
وجودها بالحس فقط وسيرها الوحدوى سيرها خلاف سائر الكواكب
والجزئى وكلا فلاك لها كلها اى يطهر منها حركه واحده بسطه او مركبه
على الخلاف واما حزنه سفل الكله الثمانيه والكله تحته على الولى المنعقد
فاحاط محيط بالكل لنا فى الاجسام به عن كل بعد كما لا ناه ادنا
من الفلك لسفا فنه كالحب المحيط بها يسمى بالاطلس وهو غير مرئى اذ
وليكن صفره لا مرئى لعدها ما نه عن حركه الكل بالحركه الاولى اليوميه
او مقره ما سمى بالساكن فهو كذى فلم حركه الكل عن المرئى
لا المغرب فى كل يوم بليله دفعه تقريبا ومثل هذه الحركه الغرب
للفلك الثانى طلا نا له وسمى فلك فنه على وجهين احدهما ان يخالف
مركبا الكرتين فلكى الداخله كانا قربت من الخارجه فاذا تحركت
الخارجه لغم حركتها حركه الداخله فالثانى ان تحتاج الفلكان فلم
مطبقا الداخله مقعرا من الخارجه لفعا ذا بها فلم عن حركه الخارج حركه
الداخله وعلته لغم مركبا فلك ما بتعليم بفلك السطح انما الدائرات
كلها مركبه فنا دحكا بان البطن لحركه جسم هى مركبه فنه كما سمع
حركتها بذا بها فصاعدا ان كان فلك الكواكب فى فلك سبعى كما لان
لا كان بطن احدهما لكى عن الثانى كان ذا بذا بالفصل عن الخارج

بالفعل ومن الذي سموه للقوة لا ما نسلمه ولما سلمناه فلم لا يجوز ان يفني
القوة لما لا يحتاج لامر معقول بعد ما كان له ما القوة فيفني لما
لا يفني حجة الخصم لا وقلنا بعدمها لا لما مع كما في القوة الفلكية
كما سبق في معقوله مع ومن المطلب وعلم مما ذكرنا بطل من قال
ان جعله القوة الغير المتناهية يوجب لا حصر لما يفني من حامل كل
الاطلاق لانه انما يلزم لو كان لا جل وجوده الفعل اما اذا كان انما لفني
عن فعله فلا اذ القوة يتعلقه في الجسم اذا الجسم واحد في نفسه كما هو عند
الخصم كما ان الحس لا يدرك فيه تفاصيل كذلك هو في نفسه كما صار له
بالفعل لكنه اذا فني حدث فيه لاجل بعدما لم يكن لانه كان متحركا
ولم تظهر جهته للحس ثم ظهر وفي الجسم من القوة الغير المتناهية
لا يجوز خروجها الا الفعل بالمعناه فاولنا انه لا يفني في نفسه الى حد
لا يقبل فعله ... ولعل الاخ يدفع هذا الشك واساله عما ذكره وقوله
وحكك انه لا احتمال ان يقال ان الجسم البسيط مركب من جوهر
احدهما مادي وهي القابل للفعل والاخر الصورة الجسمية التي هي
الامتداد
الحال فيه وهي فعله القوة محسوسة في الماء ونحوه والقابل
يمنع ان يكون لا شيء لانه كما سبق معنا ان الفرق بين العلم الجسمية
وبين القابل
وضوحا هو القابل يجب بقاءه مع المقبول فلا كان ما فارقه المقبول
ليس منافاة له فلا يلزم من عدم المقبول عدم الصورة الجسمية طاهر مركب
منها فان قلتم من المحكم عدم الوجود ان الجسم البسيط لا حمله وليه بقي
وحكك ان القبول لا يقتضي ان يكون الجسم مادة واحدة بل هو على الجسم لانا
سمناه امتنع بها المادة على وجه ما فما يحمل لكل جزء مادة فان كان مادة
كل جزء بعد القسمة فكل مادة تكون للمادة مادة اخرى وهلم
وتسلسل فان كان موجودا فما لم يوجد لا سبيل من الوجود على قولكم
مادي الجسم من الاجسام وعلم من تركيب من اجسام ضرورة ان صورة كل مادة
تفارق صورة الاخرى لاستماع حلول الصورة شيء مادة واحدة كما علم
من نوع والحد لكل
على

وهو ان يكون في الجسم المضي اي المسار اليه حسا الذي كا سم وهو الجسم
الذي كا يجري وسلك على مثاد المضي الذي كا سجري كا سطوانة لصحح
النقطه وجزء الاولى لو سلك الجسم منه لصحب الوسط الطرفين اللاتي
با لاسم للجسم الداخل حقيقة ولو صحب لم يتم اسمه اذ ما به ملاقي لاحقا
عضو به لا ملاقاة وجهها كا يعرض ما له وامثاله متى اتسلك لا
وجوده الثاني لو فرض تلك خطوط لها اجزاء ووضع على طرفه
جسام تحركا على السواء في السرعه والبطو فكا بد ان ملاقيا
وهلك ما كلف ان يلقى كل واحد نصف الطرف ونصف نصف الوسط
فسم لانه هذا كان اقل ما يلاقي وفرضناه مركبه من اربعه لهذا
وضع احد طرفيه حقيقة الاخر وتحركا على وجه المبادلة
من اول الخط لا اخره مع السواء في البعد والسرعه والبطو لحوار
الحكم عليها مع توابع الوسط لانه ان وكل منها بالاخر كا مثلا بعد
الجاذبي صح ان يكون موضعه الباقي اقل ما لا قطع احدها الكل
فكلف موضع متصل الثاني ما لا لا يسع موضع اقسام الكل الثاني
الرابع لو وضع الخمس لم يمكن لجزء الرجي اذا طفا ان يمر من مركب
الرجي اذا تحرك حقيقة اقرب من الخط ان يمر كل مساله سواء الا اذا
وساله ظاهرة ان تحرك اقل منها لقربه يعني ان لا يمر كل يعلم المتحرك
في اجزاء الرجي والحس شاهد بان على وضعه وضعه اجزاء الثاني
اجزاء وضعه لم يمكن ان لا يمر ضرورة حسن محيط الحركة في السرع
والبطو فاذا قطع السريع جزءا ما الحركة فان وضع تحرك البطي مثله
او ابعد كان تحرك بطي الحركة سلما السريع اذا سرع منها فان تحرك اول جزء
لم الجزء فان لا يكون البطي بطيا بعض ان لا يمر البطي جزء يسلم
يمكن ان يمر كل حاسن لانه اسا وسرعا بالطرف لم اسقا الاول اذا الخط
المتحرك فيه اقرب يسحيل ان يصل محيطها لان اجزاءها ان لا قت
نظائرها كما لاقت بواطنها ما وقت سياحه ظاهرها لسياحة باطنها
وسلم

وتحرك

وضع احد طرفيه حقيقة الاخر

فسلم مسافاه الاسم العظيمه للصغيره اذا وجزء من اخرى محيطه تلاقا
وهلكى ما لقه وما بعده وان ملاقت مواطنها فقط لم الجزء لكل الاسم
موجبه حسا والنقطه هذا سرع في ادله متقدمة الاول
ان الوسطه موجوده لانها سماه الخط الموجود فان كان وجودها في العالم
وان كان بعضا لم اسماها انا سم محلها وهو محال او المطلوب لانه
سم لانه حقيقة ان كان وجودها كان بعضا بعلما الكل الملاقي لمحله
سلم الجزء فما للسلسل ومنع اسماها انا سم المحل اذ المحل لا السم
سم لهلكى حالا فنه ما عبارة لصحق طسعه اخرى بالخط اذا كان كذلك
كالنقطه فانها حلت الخط المضي ما عبارة عن الشاغل له ولا يقتضي
وعلما ما عبارة لصحق احتمالا عن الاعراض اسانه الثاني لتحركه
موجوده ضرورة انها موجوده غير قاره وحقيقتها ان يوجد الخال لم
جسما لعلم الماضي في السيل فوجد وحقيقة منع اسماها والا لا يقتضي
البعض فللسلك الحاضر حاضرا لجزء هلا لك فهي مع الامكان السانه
سطابقه وما قاه وهلكى ومنع علمها عادته انها معدومة لحال محال
لكن لها وجود في حاسه وهو ضعيف كا ما من الهمات الغير القاره
فله جاء حسما اذا طلته عرفه الخال الآن موجودا كا سفا الاول
والسيل منع اسقامه حال الحركه الواقعه فيه غير مقتضيه وكا سم الان
با سقاها وعلم علم اقسام المسافه ايضا لطا بقتها في الاسماء وعلمه
ومنع ما سها لا وجود لها في الان وكا لم بعضها مطلقا وعنه ما من موصل
وهلكى معارضه وتقريرها ان الحركه لو تشكت مما لا يجزى لم يجز ان
الجسم اذا تحرك من جزء الخر فاما ان يصف بها حاله كونه في الاول
كا حاله بعد في الثاني فقط يتصف وهو ظاهر او يجدها اما فا
وهو المطلوب فالجسم في الواسطه على سرعه وضعف بعضه في الجزء الثاني
فلكف تحركا ما من البطا ما يستحي فتقديره ان الحركه اما عارضه عن
او الذاته وهما محالان للامران محيطها وهو ضعف وسلم المطلوب الثاني

صدق ان زيدا الحال
الماضي والمستقبل
مطلقا او الحال بشرط
وجودها وهو الحق اما
على الاول فظاهر
وعلى الثاني فلان

الصفه للحيوانه واما بعيد كالطفوله لها وكذا الصفه اما قريبه ان يثبت
للموصوف بلا واسطه زمان واما بعيده ان لم يكن كذلك فتقابل الصفه
والعرض والفعل حسب ما ثبت سلفا وهو قابل للاشد والاضعف

الاول ٢ فالصفه للعرض تعالى على امرين ان يوصف الفاعل به اصل تشتقه اسماء الفاعل
كما مر في السؤل منا من سماه الشيخ وما سماه ابو البركات الشاكي ان كان وهذا
للفاعل وصف للفعل ومعانيها المقصد الثاني فرع من الاول ٢
العامه سبع في الوجود الكم وهو مختص بالجوهر والعرض لان الكم اما
ان يكون موجودا في الموضوع وهو العرض كعلم زيد وهو في الجوهر وما لا
العرض كان في الموضوع فقط اعني في الجوهر مسبوق بالوجود
الذي في العرض ومختص بالوجود في العقل والذي في الاعيان
والصفه والمسمى للطعم كالمه اما مقابلة في جاء وفعله اي كالصلاح في اباه يجيء
الآله وهو العقل والصلاح في فعله للاماده دون جاء وهو النفس والملك ٢
كانسانا فانها من الماده اي لكونها حادثه اما ان يكون حالا في الماده
او محالا فيه وهو الصفه حسيه كانسان نوعه او غير كانسانيها وهو الحسي الطعمي
بسطا كانسانا او مركبا ما سبق الاول ان يحتمل ما اخر وهو مقابلة في فعله
دون جاء من حسا العقل لكنه مسبوق الوجود كانه في الذي عن الماده
غني في جاء وفي الشتم مناشئة والموضوع هو المحل المعروف بالجوهر بزيد ٢
لما حل فيه والموضوع اخص من المحل لشموله له والمسبوق فعله لكن ليثبت
من علم المحل لما سمعوا ان متقابلان في العموم والخصوص وجودا وعدما
فكل موضوع كان قابلا لان يكون موجودا ادعيت لام الى لا وجب ان
يكون له وهو الموضوع ليبقى الاكوني الموضوع والحال والعرض
سواء كان وجوديا معنا لان الصفه ما عرض سريعا زوالا اخص من الصلاح
وهو الحال فحده كعرض اخص من علم العرض لصفة الاعراض على الصفه
مع علم صفة للحال لانها حاله في الماده متقابلا وجودا وعدما بين
الموضوع والعرض مباينة كان الموضوع مقوم بذاته وكاشي من العرض كذلك
والحال

تم لكن جوهرا كالماء فلكن عرضا كالسطح للخشبه حالا ثم وصف
العرض على المحل جزاي بعضه عرض وكذا الحال فلكن جوهرا كالصوره
فلكن عرضا كالناس وصف الجزيه فيما هو للجوهر والعرض ليسا
بحسي لا لانها من معاني الصفات كما مر بل لانها صفة لاحقة لاحد امريه
على بعضه من كلا موصوفيه وكذا اسفا الات عن المحل عرض حال في الشئ
لان الحس موقف في نفسه لدعما الا بالبات على وسط وهذا احتجنا
الا بالبات عرضه الكوني الا بهان وكذا الاسباب الجوهر الا النفس الا
بهان وحس اسي لا ينبئه البهان على ما مر وايضا ان الحال الجوهر
على جريانه بالسكون كاد السباب وما الجوهر من الكلمات والا بالعرض
ما ان ما الجوهر فلا يعقل في الجواهر الحس العرض للكلمات فكذا الان
معنى الجوهر ما وجوده كان في موضوع حاصل في الحال الجزات فضة حاصل في
للكلمات بل هو شطر الحاصل الكلي الموجود في الاعيان لها هيات بصلاح
عليها الموجودة في الخارج لوجدت كان في موضوع وكانت جواهر بهذا الاعتبار
وان كانت في الحال حاله في النفس ايضا فلا شئ عرضا انه موجود في موضوع
في الاسماء الجزيه فلكن حسيا لانه منقول على ما حته الحواس والسمعه ٢ اطلاق
العرض على الفعل اولى من اطلاقه على عرض فلم يكن حسيا اذا لفاقت نفسه
واحلاف اسماء مما سمي حسيتها لها في اطلاق الانواع عليها حسيا شاهد
وايضا الفقد المشترك بين اسام الجوهر وهو لا سعنا عرضي والجواب
كان هذا الفقد كان عرضا عاما لما حته وان كان عيانا عن الماهيه الامر الحسي
للاسعنا عن الموضوع وليس لماهيه الجسم وان كان جسما وكذا للجواهر فهو ايضا
وهذه انما هيات على من حسي هي كاسعنا عما موضوع موصوف عليه
حسيا بسوطا مرة ما هيه الانسان والعقل والهيولى العضره وغيرها من انواع
المختلفه ما لست في موضوع وكذا الظلم في العرض لاشتراكها في الاعتبار
لما المحل لا اخرا وفعل كما هما لسعنا بعلم حقيقه ذلك وفساد لو كان الجوهر
حسيا لكان العلم بالجسمه لما نفس لا سعنا او كونها ما هيه عليه لا شتراط وجود

وحقد. والحال لما عرض ان حد شيء علم يوجب زوال شيء عن محلها وصفة
ان اصحاب خلع للعقله لاسباع احماع الصفات المقومة لخلاف العرض
كان زياد للجسم في الكم واستاده لسواد في محل محدد لانهم لو وقف العقل
على عرضات القابل عايه ان وجود للحول يتوقف على الاستعدادات
المكتسبه وذلك لا يتضي كون الحول عرضا في الاذن وهو ظاهر وفي
كون الحال على القيام للحل بحث طويل واستدل الدله الصفه انها
يفعله هلاك الحال في الماده صفه للمركب اذ هو اسم للفعل اي جزء
الذي به الفعل فضرورة اسلم الصفه المعنه للماده تحصل المركب
حتمه بالضروره مع الصفه بخلاف الماده لعلم اسلمها صفه معنه في
الصفات ولست صفه للماده اذ ليست الصفه حالها والحل الصفه
للحي حقيقه بل هي جزء العله القابليه لها اذ المبدا القابل على لها بالاستعداد
الصفه للماين في مطانه والحال لا يجوز كون محلا لاسباع يقوم الماده
بعضها لان كل واحد منها ان كفى في القيام والحاجه للاذن لا الاخر
وان كف احدهما فقط فهي الصفه كما انها للمقومه والكف الصون والاجتناب
وان لم يكف شيء منهما كان الجميع متقوما لاكل واحد كما سبق منهما بانفراد
وبعض حسب بعضا حد للاعتداد في الصفه المقومه مع ان كل واحد منهما
اذا لم يكن متقوما لم يكن صفه لانها المقومه فان قلت ما دكم متقوض بالصفه
المسمه والنفعيه للجسم الطبيعي فانها ممنوع فان للجسمه حرما عند الجسم
والنفعيه جعل متقومه وجود الجسم الخارجي فلا تعدد بالنسبه الاشيء واحد
شمسا بالبحث الغايه بقوله والغايه فاعلم انه ممنوع ان له
الغايه هي ان لا يحلها الى العله والمعلول ما استدعى ذاته وجوده على الغايه
العله الفاعليه لان الفاعل اذا قصد الغايه صدر عنه الفعل بترتب عليه
الغايه اذ لا يخفى على عالم الفاعل لم يصدر عنه الفعل ومجرد هذا يعلل
لكن الفاعليه اي كما يعلل الغايه في الحين لا فعل الفاعل فلا يكفي بعض
عله للفاعليه وهو لا ينافي القصد كما انقباض للعقل في اسال خلك على

علة - ؟ الذهن معلوله في الحين وهي ح كل ما يفعل بالقصد الارادة
ما نه انما يفعل لغرض وغايه ولا لكان عبثا وانه محال لانه حينئذ لا
يصدر عنه الفعل مع ان البحث كما حلنا عنه ايضا كيف يجوز ان يقول
المحكم المتيقنه غايه دائمه وهي ان بعض الفلاسفه لا يسلم هذا او اكثريا
لانه يدعون لها مبادي وافيه بالحركه لكل في عقله العضو الذي
الشوقيه ولها التخيل ما لكن من ابادي البعيده للغايات وغايه الذي
المحركه العضلات لا للمتحرك والشوقيه غايه فمتى الخط فقد لكن غايه
المحركه بعضا غايه الشوقيه كخط الغلام في موضع لغرض عرض مكانه
الاول بعد تذكر له ثم تحرك اليه وغايه المحركه غايه الشوقيه لفاقد
كان عنها لطلب لها حسب في مكان بعض مسافر ويحرك اليه للاداه
فيه وغايه المحركه العضلات اليه وغايه الشوقيه لقاه فاذا لم تحرك ولم
تفعل غايه الشوقيه صحت المحركه بالنسبه لا الشوقيه باطله وان حصلت
الغايات بان معا وكان المبدا البعيد التخيل لا غير سمي الفعل حينا وعشا اد
مبادا المحركه اللعب بالجمله مسلما لقوه المحركه المسبوقه بالشوقيه وغايه
وهي حينا نه عمل مبداه شوق مع تخيل وحبا التخيل اما عاد او اضح
عن بعيد او حرص على اجاد فعل او صرف وانه ان اردنا انه لا التخيل
كان حينا نه التام التخيل قد سمع قوله فلا يشعر به لغرضه اد التخيل
سبب ما لصفه امر اخر فان كان التخيل مع طبيعه كالنفس سمي حركه الفعل
قصدا ضروريا وان كان موطن وعلله بعاده سمي الفعل عاده فاسلاه
التخيل لا ينفك عن تخيل ما لصفه او دفع حاله مما له وان لم يقع الفكر
وان كان المبدا البعيد معا لكل فالغايه التي المعلوم ان لا يصدر عن فاعل
اصطلاحات واعرفها وفاعل كما سيعلم وما حيز بانه لا التي وما تقرب منه الارادة
ان كان المحكم فالغايه خير معلوم او مظنون فان كان التخيل فالا حلة سواء
كان مع طبيعة او طوع او عقل مع عرفان الحال فما قالت القوا
للحركات الاسطقسيه غايه ذاته مثلا اذا قعد حيه في ارض حره

لكون ٦

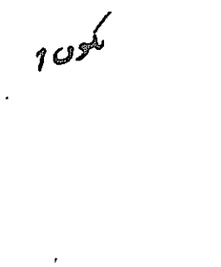

والارادة بالجميع الارادة الكلية والجزء الجزئي بالحركة الى مقابله
وللعلم الاعلى هذا الانحراف فيسمى الحالات القسرية والارادات
النفس والحركات الجسم لكن السابق من سلسلة الحالات والارادات على
اللاحق من سلسلة الحركات المتصلة اتصال السابقة واللاحق من الحركات
محل الحركة اخرى كاحتياج الاحقية لها عند انقضاء السابقة وقصور المسلم لا
للتسليم على حدها وكل حركة جزئية انما تصدر عن فاعلها على هذا الوجه
غفلة عند استطاع الارادات سطح وعند استمرارها بعدم وانعدامها الاتباع
للعزم لا بحركات بعدانه مطابقة للارادة لسلسلة وكان اتصال الباقي
لا بنوع الشخصية فكذلك الاوضاع وهذا اصل عظيم للكرماني على هذه الطريقة
فاسد لان ادراك الحركة لا تنسب من المدرك والحس الحركة يتوقف على
وجوده فانه متوقف على ايجاد الفاعل اياه اذ متوقف على ادراكه مسلم
للمعدوم الادراك يتوقف على حصوله للخيال فالحصول يتوقف
على الادراك فلا دور من هذا الطريق استدل المعاندة للاشاعرة
بادعاء انه من لطائف الكلام وقس عليه ما ذكر للمعتزلة طبعا فان الطبيعة
المسمى في كل الافعال ما تقتضي لذاتها الا الحركة فشرط انضمام الطبيعة
مع الوصلة الحاصلة له وصلة لحصول هذا المعلول الا ان تم لاركة المسقية

وهذا يدل وشرط في صدق الحدث على المعارف للحال
كما يدل الحدوث عند قبول الفعل حسبما ادعى وعلى وعلة وفي عرض
كالنفس الحساس الوضع اي كالاساس للحسية بان كون لها اساس حسية
انك اذا حللت التجويف على الحيوانية توجد بواسطة الرباط في محل او
بواسطة ما بين فيه تعلق ما لحاوية وبالحاوي وبواسطة ما مر في
الجواب كالنار بعد القسر صعد العيد فلا يصح التقوي الحيوانية كما قاله
وضع بالنسبة الى وكما شرط الوضع في ما بين المعاني التقوي ومنها
شرط الشاهي في ما بينها اي التقوي الحيوانية يصح ان تقوي بالاستقلال
على ما لا شاهي اعلم اذ كان الشاهي وجوده الخاص به اي علم الشاهي عما من شانه

الشاهي لا ما نابه مقابل السلب والاعجاب انما يكون على الله لانه معللا
كان او معللا بالذات وعلى غير سبب طبعا الله فيه متعلقة به فانها
عليه بالعرض القوة المحدثة لانها ذات كيف في ذاتها لما يجيء انها استغنه
بل لانها اعراض والاعراض الصادرة عنها خلف بالزيادة والنقصان بالشدة لا
سيما طبعا فعل عبثا او لعلة ما لم يزل عنها او لعلة تقابل الفعل فالاول الفعل
حسب السلب والثاني اعباء العلة والثالث اعباء الله وفي عبارات
فرق اما بين السلب والملكة فكل قوة زادت حسب السلب نقصت اعباء
الملكة لانها اذا كانت اشد حصنا كانت اوسع الالغاء الضرر على الباري ليتوجه
او المفروض فكذلك تحريكها اقصر وهو ظاهر واما بينها وبين العلة فلان
اعباء العلة على كل حال لتقوله واعباء السلب في عمل ولا يتم
زيادة واما بين الله والعلة فلان اعباء الله في بيات عمل واحد
واعباء العلة لتسع نفوسا امر واحد فانها يصعبان على القوة الموجبة باعباء
القوى الحيوانية اي الحالة في الجسم غير الناهي لا يجب ناهي بانها
بالاستقلال وقيله احترازا عما يصدر عن مجرد كالقوى الحيوانية المعاندة
كان القوة اما قسرية او طبيعية كانها ان حلت ما تحركه ما لا نهاية ولا يجب عن
اي مستفاد من خارج عالما وما كان ناهي صدر كالما هي عنه اما انها
لا تقوان على عزم الناهي حسب الشدة اي لا تقوان على تحريكه لا كما يسع بينها
حركة اخرى والا لم يكن الناهي حسب السلب بكف عما فعل وان كان اي ما يقتضي
لفعل الحيوان الطبيعي بعضه بكفه الناهي حسب السلب هذا خلف واما ان
لا تقوى على الاقتسار ظاهرا لعلمت ومن ضابط تحريكها الجسم من حيث لا يحس
حسب السلب اي لا تحت ولا الاتصال الحاوي والعلة تحريكها بعض من حاك الجسم
اكساد ما يحس الطبيعية العاتية للماس حسب طبيعة المعاندة لطبع الماس
اكساد فيه ما يحس مع زيادة لان القوة حاله فيه فتتحرى بحيزه في
اثناء المدة بعادت الحال اي تحريكها بعض اكثر من تحريك الكل

الامكان واصح
ان يستند الى ذاته
دالا لاصح لان
مستند الى علة
قارحة ح

مكدام ح

لا
يستقيم

المتقدم

وان نزل لحظت منها كل حلقة منها وحدها او مجتمعا منها فلا شك
انها احدهما على الاخرى من الطرف الساقي بعض معلولة الشرط الاول
من العلة الشرط الاول من الناقصة اي كانه اعلى منها فكلما تعلق به اول
من العلة لتوقف المبادي والعلل فان وجدت الا الاخيرة كان المعلول
مساويا في الطبع وان لم يجب انطباع الناقصة وتمامة وكذا
العلة اذا العلة زادت بعد مناه وساوى الجملتان هذا كان الاول
وانه يعود الى الشرط الاول حكم المؤلف في بعض كتابه وهو ان كل
العلل والمعلولات الممكنة في سلسلة واحدة لها ثلاث فقط سلسلة العلل
غرضنا هو من الطرفين وسلسلة المعلولات كذلك غرضه ان كل واحد منها
علة ناقصة معلولة ناقصة مجموع السلسلة في كل واحد منها الى ما لا
نهاية محيطين ومحصل المعدد بحيث في الطرفين فاذا المعلول كل واحد
منها على ما عرضه السنة لانه لم يوجد مرتبة من مراتب العلل على
المعلولات بحيث خالية عن الناقصة الا وهي العلة والمعلولات
كانه حقيقة لا يطلق كل علة في مرتبة على معلولها بل على كل معلول يعلم
عليه مرتبة فكما ان يجعل المرتبة الاولى من مراتب العلل على
الكامل من مراتب المعلولات وكذا في السير مع بقاء الطرفين على ما
في السلسلتين لعدم الزيادة بواحدة في الطرف الساقي وكذا العلل
والمعلولات في الطرف الاخر اما سقوط المعلولات فلا يطلق عليها الساقي وكذا
بواحدة فكما سنا هنتس هذا الكلام فمنع السلسلة الاولى وهذا الطرف
بعضهم لا بعض هم لان تلك المراتب الوجود مطابقة بعضها
فيها وفي العدم مطلقا العدم ما لها كما في حكم الساقي من اعداد
مراتب العلل والمعلولات مطبقان بلا زيادة ونقصان حينئذ كيف
والمعلولات السلسلة غير متناهية الاصابع فلا يوجد فيها المعلول فقط عن
معلول لعدم ما علم الاعم كان معلولا بالنظر الى كل واحد منها ساقي
اي العلة والمعلول سقوط احدهما فقط ان يفرض معلولا

معنا

وعلة بالانتهاء وسقط العلة للمعلول الاخير هذه السلسلة والمعلول المنتهية
الى الجانب ان يعني ساقطان للمقابلة كلتاهما ساقطان ان ادعيان كل
واحد منها يصلح احدى الشقين واحدهما تصدق على الشق الاخر على الساقطان
حينئذ كلتاهما ساقطان لانا نرضا انهما فاسدان كذلك الاول المعلول
- وما سقط بالشق الثاني ساقطان فعلم هذا الفرد من المعلول
اما غير مجعول لا يدخل له في هذه السلسلة واذا كان كذلك ينتهي المطلق
محققا وانقطعت السلسلة بوسطها يدل على هذا الجزء بانا لا نسلم المقدمة
الاولى هذه السلسلة ما ساوى والمعلولات فانها من خواص الاعداد المتناهية
والكلام هنا في معلولها فلنا كل عدد ما ان كان ناقصا ان كان عدد من
احاده والمقدمة الاخيرة كذا وعلى الاول يكون ناقصا ساوى وعلى الثاني
بالزيادة والنقصان وسقط انتهى السلسلة لو صحت السلسلة لكانت علة ضرورة
اعدادها لا الحكم على احادها حكما معتدا وهو سواء ان يكون بنفسها وهو ظاهر
وجزءا منها والا لكان متقدما في نفسه وهو محال وان لم يكن علة مستقلة للكل
حصول بعض افراده متوقفا في المعلول على طلبه او بعض اجزاء كان ناقصا مطلقا
كل واحد منها فالكل ظاهر انعدام ذلك فان لم يكن علة مستقلة للكل
علة لبعض افراده لانه فرضا عند لا مكانا على الجميع ما فرضه حينئذ لا
يكون لتجزء علة تامة له فلا يتحقق او يتوقف كل جزء من اجزائه على
جميع الباقي وهو ضروري لا ما لا نهاية له من ذلك لا جزء لكن جزء
عنها سقط بالسلسلة ولكن فرضنا لها لكن سواه هذا خلف وهذا
مبني على ان جميع الاجزاء الذاتية والعرضية ينتهي الى امور وهو بحث
ومعلول وسكانا اي نسبة العلية مكانه نسبة المعلول الى مطرح
الوجود هما العدم لانه لا عدم وضعها اي احداهما نسبة العلة الى معروض
وجودي فكما نسبة المعلول ما ذكرته على مثله والعكس واذا صدقت نسبة
المعلول الى ما معروض علي فكذا نسبة العلة والعكس هي كانت المعلول
المعلول لها كذلك وحتى كانت عدمية فكذا معلولها والعكس سيما وان هذه

ومن أقنا على العدم بفرد الزمن بالبكد الفصل
الثالث العلة والمعلول من عوارض الماهية وكل ما من عوارضه
ممتنع عدما من غير ما ينبه على ما خلا الاستثناء العارض لها وقول
ادا فرض صدقه عن اخر فما صدقه عليه سواء كان الصدق مساويا كالعلة
الناطقة اذا كانا ما فقه او مطلقا او من وجه كالناطق والكاتب
معلولا وفي اطلاق الصدق على جعل العلة كعلم للمانع وفيه تأمل
والعلة اطلقها لما عليه اقتضاه او افاده لوجوده لا بالاجزء منه
فيصح على الماهية وح ان كان جزء الذي معه بالقوة فواضح وان كان جزء
الذي بيوجه بالفعل فالصدق كما لحيوان فلنسبة فانه لا يحمل الاول
كما الثاني مطلقا بل مما يحمل حمل ما من ان الماء كما يسلم صدق
مسببه في العضرات بل معه ما خلاف العكس فان الصدق لعشه
يسلم الماء وحينئذ يحمل للعلة مع المعلول الضرورة واما حاجة
عنه فليس على الوجود مع ان كان نسبة له فهي العلة للفاعل عليه
فان كان نسبة له وجبتها والعلية فهي عما هو الا الصفة في الفاعل
وباعتبارها يعلم على المعلول وباعتبار الغير ما خرعنه فلما علا قتا
العلم والمعلولية فهي باعتبارها على كيف الفاعل ما على لا وجودها فانه
معلول وعليه الفاعل فيمتنع ان يكون على لما قال الامام الدوخي الباقي
للشيء انما هو الصفة التي فيه اذا علا ه لما فعا والصفة على لكونه ما على
للغير كما هو الحال في الصفة في الفعل فان الصفة بعد حمل الباني
ما حبيبك والفعل اما في الفاعل الفاعل مبدأ الغير بمعنى ان منه
تاما كما لعلة للمعلول الاول عند المتكلم او كل جزء جزء كما الاشعري
او عزم وارادة تفاعل مجموعها لجميع جهات الغير مع ان كون
الفاعل بها ما علا الغير بمعنى تحقق اسرار ط وقع المانع تحقق
عنده اذ لم يحصل الوجود لامتناع جميع جهات الغير مع تحقق
كونه اسبابا الفعل امتنع ان لا يكون لامكان امتناع الجميع بالامر فيكون

ثم

لم يكن الفعل كما مقتضاها ما هو كالنار اذا لقيت اخر فمنعه لكان
صدقه عنده وقت عدم اخر فيصدق احدهما من الصفة ان لم يكن
لخصوص زائد على العلة المسببة لها تتح للامر مع ان كان له كان مقترا
مع العلة فيلزم ان يكون مسببا لكل الاحداث بعد عليها الفعل
هذا خلف كما مشترط في تاثير الفاعل كون المعلول معدوما وان الباقي
ليبقى لان كون التاثير في استحالة الوجود ادامته وحدا على ان
الصفة صفة ما لكان ادا كان ما على الاحتياج مشترطا في ما منه كون
الاسم معدوما لانه يفعل بالقصد والاحتياج منه كما تحقق الوجود
فلا بد ان يتصور المعلول فيسبق بها المعلول بعد علم علته الفاعل
الباقية والا لم الفعل وعدما استناده وما لم يعلم من الظاهر ان
اذا احتاجه اليه وان يتعلقه بعد تحققه يستغني عنه الوثوق بنفاه
بعد عدمها كما في الشاة والباني وهذا ما على ان الصفة على الفاعل
معتبرة في ذاته وقتنا بالفاعلية اذا كان معه وما عنده وجود
الى اخره حاصل فالفعل الاثر عنها وما المعلول بعد على ما الحركة
المعلة لوصف الاسم للاحدث المسافة وللحداد ايضا لما قام بها
والان الاخص من الثاني لكل ما حبيبه الى حبيب عنده كما نعلم
مع صحة لسانه لا ان الفاعل الحقيقي لا يصدق عنه الكسب من احدهما
حال صدقه بعد الالات والقابل بعضه الشان كان موجدا الاحتياج
حال صدقه الكسب عنه بعضه فان كان بالالات فاحتياجه الاكل مساعده
فعل في بعضه والا لكشانها بعد عنه لبعض. حتى ما ان كان الاحتياج
ان لا يكون فاعلا بعضها او معدوم لكونه معدوما حال عدم كونه معدوما
للاضح ان حرجا كان الفاعل بعضها لما لم يضما له وبعضها لكلام
لتسلسل بعض الامان وعلم ما لما فان علة كلا من ضه مسلم لعلم
صدقها ضرورة انه يصدق عنه اسما من لكما لجه وكما يصدق عنه
منها لانه لا صدق عنه ت بعضها صدقا انه لم يصدق عنه آمنا

وهو الوجه الرابع
كما مر في حديث ابن داود
حتاج

بالضاد لا الاخ وهما الضاران والثاني الضلالة الضلال فسد الشيء
اضلال وجد ان لانهما كل بالسنة لا الاخ كالنفس والاسود في الحبش
الحبش اي اصطلاح لكنها شرط منه ان يكون بينها عاية للالف
احداهما الضعف والحبش وسمي هذا المعاندين والثاني اخص من الاول
لاشتراكهما في الخلاف فيه دون الاول معلوم ان العلم والله اعلم بالمعنى
والحق والضد بينهما تباينا كما ان اي كذا المشهد من العلم والله اعلم على
المعهود في الغريب والمعهود منه اخص من غير المعهود هذا بالنسبة لاحدهما
اخص كما علم ان قسمة الضاد المعجمة هما الالفان الوجدان اللذان
لا يجتمعان في محل واحد وهما الخلاف ثم اقسام
المقابلة الاربعة لجمع مقابل المعنى والمقابلة والمناقضة
عطا وسطا هذا بالنظر الى المعاني وهي الاسم على هذا المعنى فاذا دلنا
الوضع الخلو اسقط عن التعريف قيد عاية للخلاف وهو قولنا
التعريفها كالاربعة المعنى باعتبار الوضع والخلو قيد في
دخلت المقابلة للكون في الضاد المعجمة الذي يقابله الوضع
الخلو والاسم للصرف مع ان فيه خلافا بالدليل فلا يرد
القيد فصل الشيء للاقسام مطلق حصر اقسامه اذا كان الاصل
الاصطلاح الاغيره فكما علم وخص منه فانه محال الاصل اذا
كان العموم والخصوص باعتبار واحد من كذلك فانه لم يعتبر فيه
لا يصلح التقسيم مع علم ان الجامع بين اقسامه باعتبار واحد
باعتبار يعرض بعض اقسامه كما سيأتي في بعض
الاعتراض عليه كما تقدم في بعض اقسام المقابلة على الاسم بالنسبة
اذا كان كل اسم يقابل الاسم الذي يليه الخلو والله اعلم
الاسم والخلاف كذلك شرعا الوضع للغير فاقيد باعتبار اسلامه
للكفر ليس بضد لبعض بل الكفر لا يسلم ليس بضد كذلك
اما مسلم يحتمل ان يسلم فالشر الخير لعين الصلب فيه
فلا

وكما يقول في ساداه الاسلام لان لا يسلم لكونه ليس ابتدا للاخر فتأمله
السلب والجاب اعلم انه لا يكون حسنا لما قيل لان فيه تأمل
عم بعد ان السلب والجاب يسمى ساداه ان فلا يعلم ان المعنى
لان المذهب كما ان في سن معلوم للعهدي وفي المعنى كما في المعهود
فلا يصح وان المعنى ان في المذهب السلب والجاب يسمى ساداه
اما كما قال الشيخ ابن علي في الشفا ان في سن معلوم ان يعلم المعهود
المعنى في معاملة العهدي فلعل المصنف اصطلح على انها فلا تأمل
حسنا على معجاد على الطلاقه فانه انما يحق في المعنى المقصد اي الى
معنى فيها مع منع من التقدير حتى الجاد في امور انه الجاد الطرس
ان الكتب عند الحلاق فيها الجاد الجاد في المعنى والجاب
على حين والجاد حسنا على الجاد الجاب لجواز صلاتها في ناس كلوا الاسم
فاك فلس ساداه في ناس والكاف الجاد صلاتها في ناس كلوا
والمعنى كان في الشرط الجاد عند الخلاف كالجسم متى في المعنى
لان كونه اسفل شرط الجاد اسود والجاد عند الجواز عند
احد الفاها فيها كالنفي اسود ليس باسود اذا الخلاف الجاد الجاد
كما ليس بحبري في الاسم كله في الناس بعض فالمعنى الجاد عند
احد الفاها كما الجاد سكر فليس سكر احدها الفعل والجاد الجاد
كما الجاد الجاد في الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد
عند الخلاف هذه كلها ما يحق الناس في معنى حق الجاد الجاد
في شرط الضاد المعجمة اي الكلمة في بعضه الى كيف يعرف الجاد
من التقدير وسبب الوجه اسباب عن كما قال في الجاد في المعنى
بيت نحو الجاد اسلب عن بعض افراده مع ما كما خلاف الجاد الجاد
والجاد ان يكون سفا الكلمة الجاد والجاد عند الجاد الجاد
اما الجاد الجاد في الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد الجاد
لم كما بعض الجاد ان الجاد ليس ما ان على الجاد الجاد

مسلم الفرع لحقه عشرة من جمعي مجموع الاحاد ومعرضها الوحد حملة
وعشر من جمعي عشرة وحدات والكسر تعرضها بذلك الاعتبار وعلم
ايها الاول عام موضوع لكل شخص له النفع والسمع والسابق من الاول
والثاني فان قلت على هذا الكون الوحد وحده اجزاء متسلسل مثل الكلام
المتسلسل فلم موضوع لكل عشرة ثم معرض للوحد المركب منها
من الوحدات في مطلق الوحد اي علم الاسم فوحد كل شخص مسألة
وحد كالاخر من نوعه اي عشرة في الوحد وح مسألة كل منها مضاف
اليه وهما فرض العقل فيه علم الاسم فمتاز عن الوحد عطف المضاف
اليه وهو كلمات ينكر الوحد عنه المضاف للعقلي لانها وحد الواحد
والعلم احدها وكذا نقول في مثالها الكسر فان كسر نوع كالجمع
مسماه الكسر نوع لغة كالاضافة اليه مفهوم الكسر والكل الصرف مدلول
كل عن الاخرى المضاف اليه والمضاف اليه كالجزء والافراد وجه
ظاهر في اعتبار الوحد معانه لا معرض الذي نوعت به فانها وحده
للواحد فلما اضافه يعلم للجمع وكاحظ انها لا تقع بسيطا بل موضوعا فلها
اضافة للعقل لا الحمل معرضة لها اللسان عند ما تستعمل لا موضوعا
ومعرض لها اضافة اخرى اعتبارية لها اي الكسر وهي نسبة المال فكان
في انعدام الاسم معرض لها اي الكسر لها فانها الكسر للكسر حالة
مقابلة للواحد معرض لها الكسر احاد الوحد ان فيها احاد
مقابلة اعلم انه معرض لها الوحد ما سبق عرضه لها ومعها لفظ الاسناد
عرضه لها احاد بل معرض للكسر اعتبار انه كسر فانها لما سلخ الجمع من
الشيء هي حاصلة اجزاء واحد فكانه من الاخر اجزاء حصلت حين ذي الوحد
لكسر من حيث كان لا يتم والنفع وانتفاعه انما كان اسمها من اسماء الجمع وجمعي
والاخر على ما وجدان اكثر اسماء من العدد اسم العام المطلق لانها
علم مطلق لانه نهيئة كل عام خاص لانه جزئي منه بل انها لما كانت مطلق
اسماء خاص والعام لان اسمائه علم مطلق لانه جزئي منه كل عام خاص اذ
مقابلا

لانه راجع
الى عرض
٢

اي عرضها على
الوحد ٢

تنبيها انهم سألوا عنها معطوفا عن سائر الاسماء فقسماط
كل موجد مغاير للموجود الذي عداها والاسماء اثنا عشر الاسم
والاعراب وجود موضوع مستقل لسؤال ما هو وجودي العالم
للعلم شخصه او نوعه او جنسه قسما امصلا فيها العلم والملك اعتقادان
وانا عشر وجود موضوع مستقل لسؤال ما هو وجودي العالم
ذلك الموضوع فيه فيها العلم والملك اسمهما فان لم يعترضها
وجود موضوع قابل له حسب احتمالا معه الاسم والاعراب والنفع لا
شيء من هذه الرابط بل اعترضها لها على الاطلاق فنوعها السلب والاعراب
فانها لم تعلم سألت والاعراب على الذي دخل السؤال عليه او على محله
على الباقي فالعلم للمعنى علم كل معنى وجودي كون ذلك الموضوع
احتمالا معه والملك الصفة كل امر وجودي ينسلي موضوع فيها
لسؤال حسب احتمالا معه العلم اسمهما عم ادماج المعنى الوجودي
عن الذي الجماد لسؤاله والوجود عن سائر ذلك فان المعنى ليس
علم الصرف فقط والا لكان الفعل داخلا لانه عارضه على سائر ان
يكون صيرورة ذلك اوصاف والملك حسب المعنى كل امر وجودي ليس
لا موضوع مستقل لسؤاله كالاسماء الاعراب فالنفع فان يكون
الشخص حتى شمل الاسماء الملك ذلك موضوعه من السلب والاعراب
عنوان في العلم والملك يعتبر وجود موضوع لا الذي وهما لا يعتبر ذلك
بل يعدان مطلقا فعلم اسمهما اخص من الحقيقي لان عنه عن الاطلاق
علم ملكه الحقيقي وطلب الماني فالاعراب والسلب واقع في القول
والضمير كالانسان فليس الانسان والفرس والنفع لا اعتبار الوجود
للماضي اذ ليس للسلب في سنها تردد نعم فالاعراب في كل ما يعد
لانها لها لانه سلب لانها فليس للسلب اطلاق حقيقي الوجود
لسأل الوجود المطلق ومعرف ذلك من قبل فيها شان يعرف
في النفي لان الوجود المطلق والسالبة الصحيحة انما ان يعرفها كل

كل حتى لو لم يشارك عنه فيه لم يصح للاخر ان يباين عنه بحصته
بالقسمة والسبب يتعاونان بمعنى ان يشارك كل عن صاحبه
لا بمشاركة كل عن صاحبه للنوع الاول بل بمشاركة كل عن صاحبه
وان يعاونه فضولا او عارض فصار الماهية عن صاحبها
وهذا لا تأتي في ماهيات مختلفة تمام ذواتها دون اوصافها
لان سلخ انسان كل عن صاحبه لوجود الكل لكنه مشترك فيه
ويرد عليه ان قوله بصاحبه اعم من ان يكون شاهده صاحبه او وجده
وهو اما الفرع او الاصل ثم في الثاني لا وجه للاول لان مشروعية الجامع
السابق على الحكم سبق الحل على المال لعرضه له بعد ثبوت الماهية
في الجامع فاستقام كلامه في الكل وكان قوله وبعد ان يشارك
عن سؤال على قوله والتمييز عن الشخص فان الشخص يجتمع مع
في النوع الذي لا يلحظ مشاركته لغيره فان كان لا يجتمع الا مشتركا
في الجامع وهو الامور العامة اذ لا شخص حقيقي والتمييز يوجد بينه
وبين الكلي اذا كان جزئيا اضافيا لا يسأل عما يشاركه في الادراج تحت العام
بينه وبين الشخص لانه كلي فبينهما عموم مطلق لان وجد لصدقهما
معا في الشخص المندرج تحت العام اذا اعتبرا مع لاجتماع الشخص والنوع
والشخص بينه وبين الوجه والكلي الشخص غير
الوجه الى هنا عن تقسيم الاقسام من حيث هو عرض او جزء
وعرض الشخص لها والكلي باعتبار الكلي لاشتراكه بينها والشخص يوجد
بعضها في الكل باعتبار الكلي منهم قوم انها الوجود لصفة على كل واحد
من الكثير وهذا فاسد لان الوجود واحد وهذا الاثر الكلي
الثاني من حيث وقف على الغير بمعان من الكلي الثالث
فان الوجود يطلق على الكل باعتبار كونها قابلة الكثير من ذلك الجنس
موجودة كما يقال من الكلي انه جنس واحد بعض للوجود ليس بواحد ولم منه
مغايرة الوجه للوجود وذلك المطلق جليه لانه الغاير بينها وظاهر

منه

منه صفة الوجه على كل شيء عنانه نافع قوله وبعده اي الوجود يسابق
الوجه فيه لان لا ان يقال ان الواحد يصدق على الكثير بينها الاعلى
ما عرضنا للكثير له اذا سألني بينها ما تجد اذا عرضا لموضوع واحد في
عينها وخطوط هو كل واحد اما موجود عينا او ذهنا سلمنا ان الكل بعد
فيه مسابقة الجنس على النوع بما الوجه ولكن نمنع ان عند
كل منها الغرف من صاحبه لكن بالاقسام على معنى ان الجنس لا يوجد
عن النوع وذلك لان الكثير عند الخيال اذ الخيال يدركها اما بواسطة
منها مساواة ما الوجه ذلك الوجه او كالكل الجامع لوجودها في هذه الكثرة
وذلك لم يجد ذلك فلم يدرك بالكسب ما خلع الفصل فيسأل في كل
اعرف من صاحبه لكن باعتبار العقل والخيال
بالصنع كما عرفه محمدا واحدا بعرف الوجه لكن الخيال عرفها
بالكثرة واحدا بعرف الكثير عند العقل فيرفعها الوجه فعند نفس
الكثير الوجه عرفنا محمد خيالي وعند عقلي وعند العكس عرفها معي عقلا
بخيالي والوجه عرفها بكلي بعرف الوجه والجمع لا يعرف اللفظ كما
في الوجود كما وجد لها في الغير وكما لم التسلسل او لكان وجود وجه
وكلي لها اخرى ولها اخرى لان تسلسل بل في الغير في امر اعتباري
يحصل عند نظر العقل لا بعض علم اقسام معروضها وهي مع الكثير من
الجامعة الجامعة للطبائع او لا بعض معروضها فرقا ثم انهما لان
لا سابع لهما في موضوع واحد باعتبار واحد كما سابق الوجه على موضوع
الكثير من حيث انها كثير وكما لان اسم واحد واحد فكيف ان عرضها من حيث
هي واحد وجوه كثير لها عشرة واحد اي عشر واحد من العشرات لها العشر
كالواحد للعشر اي كما تعد الواحد العشرة وكذا العشر العشرات لكن لم يفرد لك
في المقابل منها لانها عرض عشر الكثير باعتبار الجمع والكثير عرض لكم من
باعتبار الاحاد فالعرض لموضوع واحد باعتبار واحد وهذا المقابل ليس
بجوهري اي ذاتي سبق الى فاقتها والا لكان اما بالنسبة فنوع لان الواحد

(راجع محاكم)

لا مانع من فعل جهة ولا يجب عليه جهة ولا يكون الوجه عنا للفعل
ولا جزء الفعل في طبقته ولا يقع الفعل اخر عدم جواز الوقوع
ما ان الوجه عنى الانواع المستحقة لا لكل من يتعلق عليه فانه ليس
الامر كذلك وعنى ما يقتضي ما لا يصح عنه ان يكون له حصة من ماهية الفعل لانه
حينئذ يلزم ان يكون له فعل يصدر عن غيره ولا يتم ما ذكرتم فلخاصة الفعل
والفعل لا ما يعلم ان الداعي الى الوقوع كان للفعل لم من المضاف اليه لان الوقوع
لانه يصح مع بقاء الفعل بحيث لا يصح معه الوقوع وكان الفعل مساويا
للوقوع لانه منزله والتقدير التام لا يحصل بالناقص بل بما يساوي
الشيء لحلفه الشيء قيل انه امر بديهي وقيل انه لا يساوي ما ذكر له
من حصر هذا عما يقبل الشركة عن من المعنات - ٢ مطلق الفعل وكل
مسلسل الا ما قد لا عبارته وهو ليس بمسلسل عند المحقق لا مطلقا بما يقطع
المعتبر في تعريف دهنه واعبارته كقولنا الواجب ما لا يترك وقولنا الله موجود
الا بعد وهم جرا فكيف يحمل هذا جواب سؤال على ما لا عبارته وعن الله
لو كان ما ذكر حقيقا للفهم التسلسل لاستواء مع الباقي في النفس ما سألوه ما سبب الله
لا سماع ان يكون مشتركا عن المعنى بعض منه ويكون مشتركا للباقي
في النفس وصار احد مسلسل لا نفس ان هذا لا يتم على تقدير عبارته
لما فهم بعينه فلنا ممنوع لما مر وعلم ان اصل الدليل تام لو كان مشتركا
الكتبي فيه اشتراكا معنويا اما اذا كان بعد كل بعض ماهيته بناء على
اشتراكه اللفظي فلا يحتاج الا لاعبارته وكل مسلسل وجوابه انه مقبول بالدليل
لانه محدود بحد لا يصح صفة ما فيه من موضوع الشركة معروضا ان الحد
المعنى مشترك الكل في ماهيته ما يصح ان يحمل عليه الكل على سبيل
مشتركا معنى فان بعض المعنى وما يحمل عليه الكل على سبيل التواطؤ
بالاشتراك كما مر فيه الشرط لا ان يعرف الشخص بعينه وما الشخص
فمحمول على معنى واحد عام فانا اذا قلنا لزيد شخص لم نرد بذلك انه زيد
بل اردنا به انه مشترك مع افراد الشركة في موضوعه وهذا المعنى مشترك

فيه

فيه عنى ما الشخص مشكلا حال اي معرض للطباع المتوجه الى ان يقع
كما يعرض لها للفعل والوقوع تحت سمع وجوده فعلية اما نفس الماهية
وعند سمع الكثير من افرادها اي حضورها في سمع اذا عند وجودها
بعد ذلك الشخص بعينه لانه معلولها ما وجدت عنى الكل المعلول
عن علته متوجه اسماع كل البعض بعينه عنى شخص اخر وعند العارف
على هذا السبب ما عنى ما صح لا يكون ما ينبغي اي لا حال ولا مآل ولا مآل ما
لا سواء بينه لان عنى الاخر ما سواها ما فعلى يشخص بعض ذلك الخير
تتوجه للصنع ولكن طلبها عند لا يكون حالا في الشخص بسبب وقته
ما حل عند سمع ان يكون عليه واجب بعدها يكون حلالا وهي اما فة
للبعض ما في هذا القسم لبعض السمعات التي تخص بادتها وكل لا
يتوجه متحرك في شخص يكون مادتا على ما قلنا ان ماهيته عند الاكون
عليه وكل الباقي بل الثاني للنفس سواكن في نفسه مجرد
حاصله في الاذهان لا الاشارة والاعراف لشخصها الحاصل لها في موادها
اولم يكن بل لا يتوجه عارض اخر على ما سبق الدابة تعرض لان
واحد كالاجسام المتعينة تتوجه اي المادة تتعين باتمام لعارض مطلقا الها
وكما يعقل لانها بعين مطلق النفس اي ما ذكرنا من العوارض
والعوارض المعينة تتعين بها والاشخاص المادية تتعين بها وافراد المادة
تتعين بالاضافة الكلية كالنفوس الانسانية اذ شخص بالاضافة لا ابدانها
وفي لفظه ايهام التعقيد تامل فيه واعلم ان مثال الكلي المعلل مثله
لكون الانسان العالم المتقي المطيع لله عز وجل من الكلمات المتوجهة اليه كما تعلق
الجزئي المتقي المعلم بعالم الحال الشركة في موضوعه عند الامم فان قلت
على هذا لا يعقل الشخص اصلا اذ الشخص المعلم لا الله الا الله كلي قلت
ممنوع اذ الكلي ان وجد افراده وهذا قد تعلق به اخر مثله لتتوجه لهذا
الا يراد فان الشخص غير المشترك الا ولا للشيء باعتبار تشخصه ان كان باعتبار
مشاركه لغيره في اسم عام مطلق الباقي فان اعتبر له باعتبار ما شاركه في امر

لا شيء

على الشيخ ابو علي اكثر بعضها معاني بعض لا الجنس لحصول الماهية المركبة
لكن الجنس لا يسلم الفصل ومعنى ان الفصل يسلمه وانت تعلم ان هذا انما
لا يصح للعلة التي اومأنا اليها ما تعلم من ان المطلق لا يوجد بدون
مخصص كان ذلك كافيا معه فالجنس له والفصل له اذا الفصل انما يعرض
المادة التي للجنس انما يعرض عارض الفنا انما عارض لمادة فقط فيحتاج
كلامه في المطلق والفصل اما تام وهو عام للجنس وكالمطلق لا واحد الا له على
سبيل التواطؤ وانما لتعدد ام اشتداد لكل منهما مسمى على الآخر
في الشدة والكمال فصلا واما غير تام وهو المميز الذاتي لا الفصل المحمول وقد
تتعدد شخصيته اما بتعدد مكلف واحدا كالجسم الذي جنسه الجوهر وقد يكون
كبياضا لسمان اسمح تحت اجناس بعيدة متعددة عنه كالملكي ان يتعدد
في مرتبة واحدة بالمرتبة العموم والخصوص لان معناه ان اذا كان
جعل الجنس واحدا وهو محال وان تعدد لم يكن النوع واحدا بل
اكثر هذا خلف فالمركب العقلي لا يمكن ان يتركب من الجنس والفصل الا ان
جنس ان يكون محصلا به كان بعضا قريبا فالا ان كان تمام المشترك من الماهية وبقي
اخر كان جنسا وان كان جزءا منه فان كان مساويا كان فصلا جنس وكان
وبعضا مطلقا وان كان اعم فانما تمام المشترك كما مر فلا يصح
تمام المشترك اذا كان واحدا بالذات كان جنسا على الثاني فصلا له وهذا للسلسل
فكل جزء منهما سلب عن احدهما فكان اما هو العقلي مركبا من جنس وفصل
عقليين كالحار جنس صدق انه هو النوع مساويا له مع قطع الاشتراك في
الجنس ممنوع ان كون ماهيته صحيح ان كون ماهيته بعض ماهية الجنس
محمولا عليه مع عدم تركب منهما ممنوع ان كون عدما او عدمي
ايضا فالصحيح تحت جنس كون مركبا منهما ولا يتصور الوجود الجنس
الا اذا كان لكل وجود ما يتحده معه اذ التركب ان حصل وجود لنوعه
اجتماع الوجودين استقلاليين ان لم يحصل فوجود المركب من حيث هو
مركب وكلاهما باطلان فان قلت سلمنا عدم عروض واحد للجنس وهو
محال

محال قلت اذا كان ما يتحد وهو الوجود وهو مسلم والماني جنس
والفصل لما يتحد فيه مع انه يكون عرضا في اشياء اذا كان
واحدا النوع ما قسته بعرفنا النظر في الفصول فكل جنس للتردد في
العموم والخصوص حسبما يجب بنا هنا في النظر اذ علم ما في جنس
طبعي للانباء الفصول التي هي علل اما سلم وجود علل ومعلولات
لا نهاية لها فهو محال لما مر في ابطال التسلسل وهكذا يعلم
ان من الاجناس ما هو عقلي كالحيوان مع قطع الجنسية وهنا ما هو طبيعي كالحيوان
من حيث هي لا هو هو هنا الجنسية وكاعدها وهنا ما هو منطقي كالجنسية
العارضة للكلي وهذه الاعتبارات آتية في الفصل كما عرفتها وهكذا يقسم
جنسها اي جنس الجنس وجنس الفصل وهو كلي لا هذه الثلاثة ما يقسمها الا هذه
كالتقسيم جنسها اليها هذه اضافة نوع كذا وهذه الاجناس ما هو عقلي
كالمعقولات العشر جميعها ما هو مساوق كالموجود الذي جنسه وجنسها وهنا ما
هو جنس متوسطات كالجسم النامي والحيوان وجنسها والجنس المفرد الكلي تحت
ولا فوقه جنس كالعقل ان قلت ان الجوهر اليس جنسا له تحت العشر الفصل
ما في الكتاب من النوع والمتصل والقائمة من الاصافات اذ الجنس
كون جنسا لكل شيء بالنسبة وكما الفصل وقس الباقي عليها فقد يجمع
الجنس والفصل في شيء واحد مع بقائهما اذ الجنس مشترك والفصل خاص
الذي هو جنس للسمع والبصر وفصل للحيوان بل قد يجمع الكلمات في اشياء واحد
لكن لا باعتبار واحد لعلمها لا يصح ان يكون جنسا الى فصل له وهو محال
وهكذا هو الجنس ليس بداخل في طبيعة الفصل امكن ما خوذ جنسا بالنسبة
اليه كما هو داخل في طبع النوع وجنس له وكالباقي الفصل النوع
مشترك من الجنس وفصل اخر لحاجته جنسا لفصل كما احتاج النوع اليه
وانه محال وهو ظاهر عام له او فصول لكان لجنسها واحد بالعدد لا
كون الى الواحد مشتركا فيه وهو مشترك فيه باعتبار واحد وهو محال فان قلت
هذا في الجنس للعلم ان الكون جنسا لاشياء صدق عليها جواهر لا كالكون

ادخل وجود الجنس طبيعة الجنسية وطبيعة كل نوع مباين له الجنس فلا
يكون جنسا عرضيا للنوع الا بحيثية هذا حاصل ... وهذا الكلام مع تصريحه بان
الجنس والنوع من الاجزاء الخارجية كما ان الجنس والفصل من الاجزاء الذهنية صريح
بانه كما ان الجنس عرضا عاما للنوع فيدخل الجنس كذلك اى
لا بشرط الوجود والامتناع بالعارض لصح جعل الجنس نفسه عرضا عاما له مع
ان قولهم محصله واضح لانه لا بشرط شئ معها كلى طبيعى لان الوجود والتعدد
اى الوجود الخارجى واطلاق الكلى عليه باعتبار ما يعرض من الكلى عند حصوله في
الذهن وانه موجود الخارج لانه جزء من الانسان المتحقق فى ضمن زيد للشخص
فلا معنى اصلا ان يكون الجنس عرضا عاما واخذ الذهن تركيبه من اجزاء انسانه لها
وهو محال مع ان المطلق موجود معها ايضا فكيف لمطلق ما مطلق موجود فيه
والمعتبر بشرط شئ هناك من سائر ان يدخل مفهوم الكلى عند صيرورته محصلا
ما كليا لا بشرط شئ بدليل ما سيجئ منه المصنف اى الجنس لفصله
وكما لزم منه ان يكون الجنس الواحد مقولا على كثيرين اذ كل انسان منه من حيث
انسانيته بسيط اعنى ان الجنس عرضا من اجزاء حده وغيرها يصدق على النوع
الممكن منه وعلى قبل الخصوصية المضافة اليه لانه يكون محمولا حقيقيا لانه بسيط
لا اعنى بسيط عام وخاص بل بالاتصاف بكل من طبيعتى الجنس والفصل كما سيجئ
يصدق على النوع الممكن منه وعلى الاخص مطلقا للنوع والجنس والجنس
لا يحمل على كله ما تحته الحاصل للكلى الطبيعى بما انه كلى مطلق وهى بعض
الطبيعة المطلقة على كثيرين الى غير نهاية وسيجئ له تتمة عن قريب والمركب
منها هو هذا العارض بعض اجزاء الممكن من تصرفات العقل فيها
وهنا ان ليس في الخارج كلى مجرد مع ممكنه وعلى الاخص ضرورة ان
كل موجود من الاشخاص مشخص بتشخصات بان بما غيرها من الاشياء المساوية له
وغيرها ضرورة ان كل ما حمل خارج الشخص كانسان هنا زيدا فالانسان
معه كرجل والكون كليا ما اكلى وهنا اعنى الجنس وجود وهنا وانما
الكلية من ثوانى المعقولات لانها من اجزاء مجموعها بين اعتبارات ثلثة وكل من

معقول

لا نعني مقولا بالكيف ومعرفة لا تقتضي العلم الصحيح لا الفعل وقبل صالح
للعمل معادة وهذا الامكان متحقق في المعرفة بالنفس كما وفي
لا نعني بالعلم بالله تعالى وكل ما كان ثابتة عندهم امكانا وما علم منهم امكانا لا
مادة لغرض منهم بها امكان ظاهر هو معهم بها لا نعني حفظ معلوم بعض احوال
الانسان على بعض او العلم بما معه لا نعني ان فقد كما وان الغرض
حادث موقوف على استعداد له وهو الحدث متسلسل والى
ما لا نهاية له نعم بعضها على بعض لله وتأخر كذلك كان ما لا يتناهى بالماهية وكان الانسان مركبا من ذرات وهما معان اذا ما طبقها بالعلم
ان كان عرضيا كعلم العالم جاز نقله وان كان ذاتيا كعلم الانسان كان وجوده الا ان
ان كان واجبا لله وظاهر ان كان ممكنا امتنع ان يعرفه الحمار
كان فيها حادث وكيف الصحيح فان كان واجبا فلم يعلمه وان كان ممكنا
تسلسل وكل بعض استناده اليه وكيف ما كان فعله

الفصل الثاني في الماهية لما هو به الشيء ما هو سئل عما هو سؤال
ما كان الجواب هو المسئول عنه وما يطلق في الاكثر على الامر المعقول
واذا كان منظورا فيه لوجود ما لحصوله وخارج الكل من المعقولات
الثانية العارضة للمعقولات الاولى فيعرض ان الانسان مثلا معروض للماهية
والماهية من عوارض تعرضها فهي مكنة ايضا وهي من حيث هي
لا موضوعة من الاعداد كانت لانسانية لا لحدة والكثرة الوحدة
فيها وعن ان حدث الاعداد ليست بموجودة ولا واجبة فيها عرضا
في العالم لا سابق للحدوث على ما لم يزل كان ما لم يزل كان معينا امتنع صدقها
على مقابله من الامكان لا لسانه واحدة امتنع صدق قولنا الكثرة واحدة
الاعداد ثابتة لله حق بالعقل موجودة في مقابله لما صح ان يعد المخلوقات
والمعدودات مخلوقة والاعراض الصفة ليست ما الكل لكن على وجه الابدال
ليست ما يوجد في الكل كما في العلم وعارض الكل ما يخالفها ليست منها على
البعض وحيث اذا اسم البياض احدها كان للاخر ليست معه متصفة به واذا اسم البياض
لا يضاف

مقابله

مقابلة الصفة به سلبا اذا عرضها الحمل كان للانسان بها وجودا
عرضيا الكل كانكسر والعارض صفة موجودة بها بصيرها لا صفة اخرى وعلى هذا
مقابل للماهية باعتبارها للماهية باعتبار اتصافها بالفعل الاخر والبقاء
الصفة العامة ليست للاعداد لما هي بانفسها ما عرفه وقس الباقي عليه
فمن حيث هي ليست كلا ولا جزءا ولا عرضا ولا كليا على
ان هذه الصفات ما تطلقها عند نسبتها الى هذا الصفة وكما من الاعداد
انفا فان فعل لا نعلم انها من حيث هي ليست كلا هي كما ذكرنا اذا سلم بطرق
النقض لعدم العلم ان من حيث هو حيوان انسان ام لا احتمل انه من حيث هو
ليس انسان وهو لكن ليس انسان ليس ما صدق عليه قلنا من الجائز انها
من حيث هي ليست كلا نعلمها ما معكا جيب في هذا السؤال لا سلم كل
شيء لكن قبل الحدث لا بعدها ومعناه انا لا نقبل ليست من حيث هو
انسان ان يفعل الحيوان ليس من حيث هو حيوان انسانا وقبلا انسانا
نعلم السلب عن من حيث هو كما تأخذ عنه والفرق من الجائز بين ظاهر
اذ هي انها من حيث هو جزء من المصنوع في الاول وليس جزءا منه في الثاني
فكتب الاول وصف ما لثاني صار كلا للماهية ليست بطرح النقص
من حيث هي كما علمت لكنا وقفنا السؤال بطرح النقص اذ سلبا عن
لا نسلم الجواب لكن لما الحيوان من حيث هو انيس او انسان وهو ظاهر
ما قلنا من الماهية مأخوذة مجردة عن جميع اللواحق الى شرط بجردها عن كل
ما تقترن به من الاعداد لما دله عليها الاتجه عن موضوعها غير صحيح ما عطله
حتى لو اسم الحائك منكا كان دليلا عليها صفة جميع الثوب عن جميع العدد
وجميع ما اسم للحائك مجموعا وبعد الاعداد ما لكل محكما على المجموع المركب
منها من الجمل الاخبار ما هو مجرد منه وكذلك الانسان الاعتبار مجردة عن الاعداد
حملها الداخل في مفهوم الكل يمنع صدق الكلي الذي اعترفه جميع الحكماء عليه
وحمله بالمطابقة على الكل الذي دخل فيه ما صح عنه ولا نعم صدق الناس على
الكل وهو محال هما هي معلوم الجميع حمل على الكل وكان جزءا او اخر

وعلى هذا ؟

مصدرا طال عبده ؟

ه العلم على سبيل ما عرفت من كلامه سبحانه وتعالى قوله
علمت للاله وقلت ان الاله هو الموصوف بالقدرة على الاختراع
وذلك لا يتحقق عدم الاله والعدم لا شيء حتى يصح الفاعلية
العدم اذا لا شيء محض والمعدوم كالمعدوم لا يتصف بشيء
عن ذلك وبيانه ان نفي الحكم على الشيء فرع ثبوته
في الجملة كان الحكم عليه بالقدرة فرع ثبوته ما وان كان
ثبوته ما فرع تحققه ما لا يخفى عليك ان هذا الكلام
لكن ليس كذلك اذ الحكم بعدم الفاعلية على المعدوم
اعتباري كما مر به وكذا الموصوفية فلا يتوقف على الوجود
واما ما ذكره الثاني لان العدم لو عد الظلم لكان معلوما
وهو باطل لان العدم لا يوصف بانه موجود حتى يسأل عن العدم بأي شيء
موصوف الماهية بالوجود اذ لك ان تقول العدم لا شيء
ضم الوجود الى الماهية كالعدم من ذلك ما ذكرت من المحال ثم هذا ليس من
الماهية للماهية فلا اقتضاء له الى شيء منها للزم ان يكون له ماهية ايضا
موجودة مع امتناع اسناد الماهية اليه لامتناع اتصاف الممكن بطرفي
الوجود لا يقال فرع على طرف العدم اذا لا مكان لصحة الحكم عليه بنقيض ما
الحال ظاهر اذ لا شيء اسوأ من العدم المحض لا يكون ما ذكرته ما هو في
محض ملاقاة ذكرا اسأله وجوابه منع ذلك فانه علم بالعدم المضاف
غير ان الصحيح في حالة الوجود ما سبق وفي حالة العدم على ما علم
العلة ليس بعدم صرف بل في الصحيح العقلي وهو محصل من عدم
في العقل مجرد بحسب الخارج ما هو في العقل للحاسة فاقتضاء الممكن
بحالة الوجود كما مر في بيان ان الماهية في حالة الامكان لصحة حمل الوجود
اذ الماهية لا يحمل عليها حادث والا لكان لها في الوجود ضرورة الا
فان كان له قبل ما ان يعرض عليه امكان حاملا فاما ان لم يكن حاملا فلا
لم يكن حاملا فلا يكون الاول محال لما مر في حادث والثاني حين حمله

البقاء

البقاء وجوابه منع ذلك بان الممكن الباقي يفتقر الى موجد اثره
في زمان البقاء لبين بعض البداهة ان الباقي لا يعقل اثره البقاء للعلم
لقبله للموجد وهو ظاهر لان الموجد بعد الاحداث اثر البقاء ما يحتاج
في ايجاده البقاء وهو غير الاحداث فهو شيء اخر وجد لصاحبه
ما فيا لا ما كان باقيا وحاصله انه لو كان الممكن باقيا فانما يحتاج
بعد الاثر لبقاء الاثر على ما في عله لقبل الاحتياج الى الايجاد المخصوص
وانه لا يبقى بعده والباقي هو ما يصح طيا عليه شيء اليها وهذا لا يتأتى
فيما لا يبقى من حيثه اي الوقت في بيت جوابا سنادا كما لقدم
لا الوجوب لصحة ان يقال ما كان مثله لا لا الجواز فعله معارض
لعلم الاثر لانه مسبوق بالعدم المضاف الى الايجاد لعلة لا صناع العقل الى الايجاد
الباقي شيء في العدم لحصل الموجد لكون حادثا في الزمان عند
حلول الكلم الفاعل الا ما عنات ما للسعري الفاعل بالقدرة السيوفي اليمانية
ولا عاصم اليوم الا الحفاظ للخشبة المعلقة الا الله وهو الجواب ما بين القوسين
بالقدرة الخشبة انما حسان فاعلان الماضي والفعل واخر مفعول حي
هو الضمير في واخلق لاحيان وكاسوفلان وكاما علان الله والله الباقي
من حيث ما علله وكما يفتح ما ل لكلمة كما حادث
زمانا مسبوق بالعدم لانه ممكن وما كان كذلك فانه مسلم عليه وهو عرض للغة
من الاعراض لانه ما ضافه فكيف له محل موجود لامتناع كون العدم محلا للوجود
وعلله وبيان وهو ظاهر ضرورة سبق عدم عليه سبقا لا يجامع
وجوده وهو ظاهر ان وهو ظاهر لان السلسلة الى ان الحادث ممكنة
فحال امكانها ما عرضها اما ان يكون حادثا ويتسلسل وكذا الحال في سابقه
وهذا السبق عند الحكم الامر من اسناع العلم بالعلة والطبع والسر
والذات والشرف زمان اخر يتسلسل احد عن الاول لما ان الامكان يطلق
على الامكان الذاتي لكل ما لا يحيل الوجود منه لما هو ما هو وهو صفة
عقلية للعلم من حيث ان الماهية بما هي هي وعلى الاستقلال في الوجود

وانما اذا ظن وجبت الدفع مشتركا والامكان امر اعتباري للامر
وعلم بقا العقد في العين كالعلم والثاني كالفعل والعلم
الثاني شيم للعلم بعد عن هذا الشبه وهو ما دام العلم الاول
لصح لعادته لكان بعض وجوده المتد وعند لم يحتمل العدم من الى
ونفسه ضروره ان الى بعد علمه علم محض وعلى العلم من امر واحد
محال وهذا اتم لو كان للشي امتناع العدم لكل عوارضه وهو ظاهر
الثاني لما عيد لم يكن بين فرق في ذلك وبين المثال الاول اذا عاد
وادعى معه شيء مثله اذا ادعى الى ما ادعى مثله لم يكن متناولا في
الماهية والاسباب والعلائم وهو منها من الممتنات لم يكن العائد كان
ثم علم ثم اعيد وانصف حاله العلم بانه كان موجودا وشك لس كذلك
بل لم يكن وبعبارة اوضح لكن هذا الفرق محال لان متعلق الماهية في
العلم لصح الحكم عليها عند وجودها انما هي حالة العلم لذهن الامر
واذا لم يكن متناولا فعلم لكن احدها لا اعادة والاخر كذلك اذ لو لم يكن
وفيه نافه الجامع لما عيد لم صدق المثل على عدم وهو ظاهر ضروره
انه يعاد مع كل شخصاته وفيه الوان يعاد معه فيكون مثلا لانه وقت
وجوده معها وهو ظاهر لعدم لعدم معها عاد له علمه فانه محال وهذا
ايضا لم لعاد الا قسم من شخصاته وفيه منع ظاهر لما بين لما عاد لم
السلم ضروره ان الوجود العائد غير الوجود الاول فان الاول وجود
شخصه بل العدم والثاني غير شخصه فالوجود الذي هو متعلق علم اخر
وهو ظاهر للسلم وحينئذ الحق كما لا يخفى على من تدبر في الحقيقة
وبالجملة ان الاعادة لا تتوقف على شيء بل الشيء في امكان اعادته
المعدوم للجملة ان شخصها فرع الاجماع الشخصية كما عرفته ودليل
الثاني ان لم صح الحكم على شيء بالامكان لما حكم بعينه عليه بالامتناع
عند امتنع ان كنت ما هيته لذكا مكانها فاذا امتنع وجوده اذ لا امكان مثله
فكون

وليكن لهذا فروع الاول الامتناع عنده مكنه لذاته واحتج عنه
بان امتناع المعدوم اذ وجد لذاته لا مر كان لما هيته المتصفة بالعدم بعد الوجود
وكما لزم منه لا امتناع للعدم وامتناع الاحق لا يوجب امتناع الاعم
وهو ظاهر وفيه بحث وفيه بتسليم الوجود لذاته الواجب
والملك ضروري اذ المعلل الصحيح لحكم بان الموجود اما ان يستغني وجوده عن
الغير او لا والاول الواجب والثاني الممكن قال المتصف بعض تعليقاته
ان الموجود لتسليم المعلل لس المطلق اذ المطلق من حيث هو يسع ان يسلم لما
متأخرين ليس ضروريا لان العدد ما هو اذا شرط التجرد عن الوجود لا مطلقا
ما خذه مع الخصوصات فاذا اعتبرت مجردة عن الوجود مع هذه الشئونات
بل يجوز ان لا يشترط مع شيء من المتصف بتسليم حينئذ منع الاعم
عنه منعا شاخرى وسيجيء ضعفه مع كل واحد من تلك المنعات تفصيلا واجمالا
حكم العقل بامر مخالف لما هو عليه او عنده وكذا اذا كان
للحكم شرط واحد او متعددا وتعذر احدهما او كذلك كالحكم على الممكن بالامكان ان العقل
اذا حكم عليه بامكان احدهما فانه لا يلاحظ فيه احدهما حال الامكان واحدا ان منعنا
بل نمنع الامكان له من حيث هو مجردا عما هو علة من وجود او علم فيه
منع تكمله وسيظهر لك ما لك ان الحكم عليه بالامكان ان كان موجودا امتنع
حصول الوجود والعلم له لامتناع اجتماع ما بالفعل وما بالقوة امتنع حصوله
امكانا وهو ظاهر وسيجيء الحكم عليه بالامكان وان كان حينئذ امتنع عليه حصول
الوجود فالحكم عليه بالامكان بعد امتناع مجامع لامكان مع وصفي العدم
والماهية لا ينافي عن احدهما امتناع الحكم عليها بالامكان وانما سقط لاعتبار
الامكان به لا لعدم الوجود والعلم بل الماهية من حيث هي هي لا تقتضي الحال كونها
موجودة او معدومة بل قد تسلم اخر وهو كون الحكم عليه بالامكان للماهية
مع ان للماهية اذا اتصفت احدهما لا يسلم بل يمنع ان حكم بها فانه انما يتم
ولا اسلم حالها اما حال وجودها او حال عدمها لانا نحصل ان الماهية
لها الحيثية اما عند لطرحها اذا لا مع الغير فلا يصح الا احدهما لا بعينه فالامتناع

او علما كانت لغيره او صفة ما دامت الذات وكا امكان للذات حينئذ
لا سماع لحكم بذلك ومن ضاحية اوما دامت العلة وح لا نعرضها الامكان ايضا اذ
مع الوجوب كما قبل العلم وقع العلم لا قبل الوجود وما اعنى بالوجود في العلم
ما نظر الماعلة وجودا ما فيه وفي علمها بذات الوجوب وكلا سماع بالغير والعلم
ان من الكلام في نوع سافر ظاهرا باطنا لما لحكم الممكن ما صار وجود عليه
يكون واجبا وعسى علمها يكون مسموعا وما الغير وقد صار ان معروضا ما الغير منها
ممكن ملاما في حدين من الامكان الذاتي وبمنام الممكن ما ممكن الوجود لذاته او ممكن الوجود
والعروض لغيره والماني احض من الاول مطلقا اذ امكان حصوله ليس لغيره بوقع
على امكانه في ذاته لا سماع عن عرض الواجب والجمع الناس ليس كا سكن لاحمال
امكانه في نفسه وا سماع حصوله لغيره كالما ما سلف وجوب حصوله له كالاعراض
فعلى هذا كون القسم من القسام والحاصل مطلقا وغنه ما في
اسا بطلان الامكان للماضي احتاج الاسلام وهو لي يستدل منه على كما علم المحصول
وهلك لا من آ العقل تسلم اذا طرا على الممكن وعلم ان نسبة ذاته لا الوجود والعدم
سواء لم يجد وجود السابق ان الممكن لعينها محتاج لا عما ان لم يلتفت
لا الاعراض الحدوث كانه لوجوب حاصل وجوده لذاته وان كان محالا
حكم العقل ما سماع اسناده لما عا لكما يطلب على الماضي فيه خلاف على ان قال
عنه المطلب السابق يطلب للعا ما صح محققا لا كان كما في ايام الدليل
من هذا المذهب حكما ملفا الان سؤال الجمع ما حاض عنه وسؤال الحدوث حال العمل
حين الامكان ما عبا بالحدوث الذاتي لعلم كون الامكان عا لكما نعا الحادث
لا سما الحاصل عندما ما في الواجب والصنع الناس لكنه محال كان الحدوث وسؤاله
الوجود يعلم بنسبة لو كان عا لنم علته لما سلم علة مراد كما وجود عارض
من عارض الوجود الذي سقط علم بنسبة ساحرة عنه وانه مباحض عن ما ذا الما على
الماخر عن الحاجب الله الماضي من ما حاجة كان لما موتر وساخر الحدوث عما يلي
الماسب والوجود لما مطلق نسبة العلم على السلم على مراد وهذا الجمع وانا
ان العلم ما حاجة اصلا لما ذهبت بي كان من يعلم ان الممكن مطلقا لا يستحق وجود

بل منه المطلب السابق سماع ما الغير ان الحدوث ما بتدح للصنع على الاحتمال الموجح
فيه للعلم به الصنع والجاه والمنكر اياه طريق ما سمعه طالبي ومن قال به
بعد ما في معاحظا من حسن علم بعد الممكن لذاته لم امكن مطلوبا ليه لي الغاية
لا وجود عليه او عدما سادي وجوده وجعله ما نسبة اليه بعض الساوي
لان ما دام الماهية معلولة لها طلبا بعض الاولوية لم يلح من ما بعض للحصول
الوجود من بعضه بل من حاجة كما بقي الاولوية لما رجيه لكما بقي في بقاء حال طرفيه
اولوية احد طرفيه ما لطلبا وجود العلة او عدما ما لم بنه لما الحاصل وجب او لا حصول
محاطا ان مقابله اما الطرف الاخر حتى كان معاحيا ان امنع طرفا به كون هذا
الطرف واجبا لا سحاجه عام ما نقض عنه مع اسماع مقابله هذا كيف واحالم
يمنع ما نم يكن طرفا به لسبب تنح الموجح لا لعلة هذا حاصل فان كان له
الاولوية على عدمه فلم يكن فرضناه على ما مه للاولوية عا ما مه هذا كيف للكن
الاولوية مطلقا في الموجح بل لا وجود الممكن وكا يعلم عنا لما وجب فيما لغيره
شيء لا وجب فلسفته وجب وما سئل منه عا بوته وعدمه سواء دايما
وهو الحسم صفة للوجود الدايم فانه محكوم عليه بوجوب صدقه لا نعدمه وقضية ان الي
ما لم يساوي عالم يحصل عليه الدايم اولم يعلم لم يوجد لم يعلم لصدق عدما كما وجد
او علمت وجب وجوده لوجوده وسكوتي ما سلف لا كان ما لم يجب وجوده او
لم يجب عليه الدايم اولم يعلم وما لم يوجد لما اولم يعلم لم يوجد لم يعلم وما لا
كان حاله مع السلب الدايم كحاله لا سمه لوجوده او عدمه في الناس لما لم يجب وجوده
او عدمه لم يوجد ولم يعلم وطيبته وجب حاضرا ما لكي حال وجوده او عدمه
منع علم بحاله لا سماع الجمع سمعا وما اسمع ذلك وجب وجوده او عدمه لا من
لا بعضا وكا سئل من المعلقات عداد كل محمول محمول ما لغيره على موضوعه
ما دام محمولا سواء كان الصنع ملحا او عدما موجودا او معدوما ما عدم يحدث
بوجوب عرض الاول له بطلا الى وجودا لحا وعدما والماني لا وجود الحالي
بعد الحال كان لا نم لكل مكون سوبه له ضد يكا سكنه وكا لكن فقال
عند سئل الماهية من الامكان الذاتي لا الوجود ولا منع الناس وانه محال

او جعل رابطه كون الامكان معلولا او بالعكس او كونه اثنين مرتبة الوجود
لعلة او مرتبة العلم لعلة ثالثة فهي الاسماع اما مرتبة الوجود فلا مرتبة العلم
لعلة وقد لا يكون بالخاص بحسب هذه الكلمة الجامع والمانع فان الخط
علط ان كانت العضة طرفه او حكم العقل بها ان كانت معقولة حتى جملة
وعنها بعاريا ان يكون مطابقه لعلة او اشتها خلافا للمركب لان
الامكان كالب المرتبة فان ما حبها الامكان والحيز المرتبة ويكون بعض
بعضها بوجه اخر بسبب بعض بعض الكلمة وبجمع ويخالف الجماد باعتبار
الرابطة وصفها الوجود فقوى في طرف الوجود والاسماع في طرف العلم
والامكان ضعيف فيما الكلام تحملها هذه به شاهنا الامكان كما تقول اذا
جعلنا العلم محكما او رابطة لجعلت للعلم والجماد لحق وجعل للعلم
والامكان وامتناعه والاول مع اسماع الوجود سلبان والثاني مع امكان
الوجود والاسماع وجود الوجود ان تقارنت لنسبتها لفظا والمستثنى
مجاورات اسماعها والحال فيما كالحال في الوجود من عرف الواحد الحال في المستقل
العلم اي العلم من بعض عليه محال اما لا يكون بعض عليه او لامتناع وجوده وكما عليه
فقد لاحظ الكلمة الاحد كل واحد في معرفة الخصوص عليه الامكان والاسماع
مصاحبا ما امكان ان يسرح بها اسماعها فاحاطتها بطلان الجماد بالالفاظ
لان الغرائب تجمعات الكلمة عبارتها لا الاعتقاد حقيقة اذ كل منهم
اذا انتبه بالاعتقاد عن الاعتقاد صاحبه معه مع قوله وقد خلد
معها السلم الماضي لوجود الوجود في العين اما امتناع كما مالا به من منع
الوجود العقلي في الماضي فلا يصح وعند امتناع اطلاق كل لا الاخر وصيرورته
لهذا السبب من مرتبة الاخر لتمرة الاخراد اطلاق الا الله لسماعه عند من سمع
هذا سلبه الحق اليقين بعض عن كل اثنين منها منع الجمع وجعل الجماد من المثلثة
مع ذلك منع الخلو عما ان احداها مطلقا الا اسبقها اما الواحد الاول اي الوجود
والاسماع باعتبار الامكان فيه المعقول بها اذ لا يتم الا واحد بالغرار صحيح

والممتنع بالامكان
وجوده او ما يحب عدمه
والمكنات الذي
يجب وجوده او عدمه

ما لو يصح؟

ما نفا منا يجمع دون الجماد لا لفضله وجوده لعلة وعليها كان
واصح لدليله وعلى سلب كل لا الاخراد الواحد ما انفراد من سلم
علته عرضه اسماع الوجود ما غرفا ذا اعتبر بالامكان الاولى في هذا العلم
التسمية الكلام صار التسمية من الله فنا ما بعا من الجماد ما معنى الاعم
لا اسماع حال كل معقول لكن الوجود من الوجود والاسماع ما لغرض بالامكان
الذاتي والوجود والاسماع تسركان في الغرضة غران في الوجود ضده
الوجود مع الاسماع مرتبة العلم ما حاطتها الاسماع فلذا تسركا في
اسم الغرضة المطلق وكل من الوجود والاسماع صادق على الاخر تسرك فيه
ما نفاه الله الوجود مع الوجود والاسماع اي العلم مرتبة الوجود
لزم اسماع العلم وبالعكس فيما اسماع الوجود مع العلم فلذا كان اذا
عند الجماد ما نفاه الله اي الوجود العلم مع الاسماع طاهر الاسماع الصدق
عند الجماد ما نفاه الله الاسماع لكم من مع الوجود مع ما نفاه
وجود ان معا مع الحال في الجماد اليه مع الجماد من لفظه ما بالله الكلمة في
الامكان الخاص فيما الامكان العام مع سلب الغرضة الله عن احد طرفي
الوجود العلم كما عبا ما يسبل الغرضة الاخر عند الخاص صرفه ان العام من الحال
كيمكن ان كون مع سلب مرتبة العلم سماع الواحد والخاص فيما الاسم بمكان
ما يتم بمكن سبا فيه منع ما السبب كيمكن ان كان مع سلب مرتبة الوجود
سبل المنع والخاص فيما صلح مع طرح الثبوت فيما ما فيه نفي طرفي
الاحاد الواحد مطرح الثبوت لسلب مرتبة العلم في طرف الثبوت ما طرح
لسلب مرتبة الوجود كل منها لا يعكس لما الطرح الاخر الواحد في الاول
والمنع في الثاني فان سبا العلم من الخاص مع الغرضة الاخرى اعني الوجود مع ما بله
لما علمان مع الغرضة تنفي طرفي الوجود الاخرى والخاص فالواحد بحسبه يمكن
الكون وصفه فيما الامكان الاسبقي في سلب مرتبة الوجود والوصف بالوجود
عن الله المستقل بوجوده وعدمه الآلي كما النفاء لا وجوده او عدمه في
الحال بالعين عليه في الآلي اذ كل منها اسماع الاخر في الحال وشرط صحة

واقتضاء الوجود
وجود العلم؟

وكما معقول يساوي الوجود بنا الاصح ضرورة ان كل معقول يقارن معقولية الوجود
ما لا الشيء ولست حالة له فان يساويه في الصدق يقال كذا لكل الوجود وكما
يقال على الشيء وكل الوجود من فاعل وكما يقال ان شيئه منه يقارن علم
القائم فلا حالة بينهما بل ان فقدنا بالملفق ما ذكرنا وكما الذي فسرنا به كان
في تمام الدلالة فلا سبيل له اذ كما لجواز له لان لجواز ان كانت موجودة لم
يعلم الى على نفسه لعلم للجوع كله بالوجود فان كانت معدومة كان
الوجود عن المعدوم ان كانت كلها كذلك او تركه من الوجود والعدم
ان لم يكن كذلك فانضا الوجود يعرض الكل والعدم للبعض لا خرولا كان
مقارنا او كما ما لا الفقه للمعقولات فكون محالها لا لانها مقارنة فيها
اذ لا سبيل الى ان يساويها في الصدق اولا فالثاني اما ان يساويها نفسها او لا
فلا والاول اما ان يساويها في الصدق والثاني لجواز ان يكون كما في الفقه لعرض يضمها
وصفته عليها فان ملت معروض بالعلم بانه معقول مع الوجود بنا فيه
قلت العلم المعرف ممنوع فلا من يعرفه الوجود كما نافيه وهذا
يمنع الحال كما يمنع ذلك اليه ولو سلم فعرض للعدم المعقول باعتبار
سبوته في العدم فمن يعلم الوجود داخل تحت مطلق النابة فانه مقابل المطلق
الوجود من حيث انه مقابله لا باعتبار ما يلحقه فكما استلزم عروض
احد المقابلين للاخر اذا اخذ من حيث المقابلة قولنا وساوى
ان الوجود والشيء سلمنا ان عنا مدهما الا نعم اسم للوجود مطلقا
واما عليه فلس اسم الموجود عنا او موجود دهما لانا لا نعلم اصلا
لا نكون شيئا ما بالا كان مدلول الوجود على الشيء نصف الوجود وكل
شيء مطلقا موجود مطلقا بالعكس وهذا القول لا نسلم على ما هل
الحق حتى نقول ان للعدم المكن ذاتا بائنة مفكة عن صفة الوجود
بل العدم حالة لا سبوت له حالة ما العدم دهما لا سبوت اذ دهما
اما على ما هل الحق ان اسمه سبوت وما في العين عروض عن الوجود ملا سبوت
اذ الشيء ملا ظهر الوجود حينئذ ما نافي قد يكون معدوما حينئذ وحين انه

آن العقل الصريح يحكم بعدم الواسطة من الوجود والعدم فما ثبت لاحد
بحاب لصريح العقل للاخر على ما اعترف به قائلوا الوجود ذا فكل امر ان
يحاب لم يتحقق فيها الوجود وكل ما لم يتحقق فيها الوجود فهو من
هذا الخلاف فان عنى بالمعدوم المعنى الذي للضد للعدم الذهني وان عنى المعدوم
مطلقا ممنوع لوجود فيه اذا الحكم على الشيء وجوده في الذهن وحاصل
على انه عند ثبت حالة العلم امران الاول انه او كان للمعدوم فيه
ذات ثابتة لم يصح الحكم لا فاعل اذ الذات ح كونها له ليس بثابت حالة العلم
فلم يصح ح حملها ذاتا لا فاعل ولا كون متعلقه والوجود حال عدم
فلا يكون معدوما فلا فيه اصلا حينئذ وهو باطل لوجود للثابت الشيء
في الصفة الموثرة مع القول بحقق الشيء دون الوجود بنا على ان للمعدوم
المكن ذات ثابتة حالة العلم دون الوجود ممنوع فان ما استدل عليه
منفي الافتراق بينهما فان ملت لا نسلم بينهما فانها مفترقة في الذات
الوجود كلا في كل منهما فلا في للعدم حينئذ ملت العدم اسم ما ثبت في الذات
ما الوجود للامور في انها به لانه امر اعتباري لا تحقق له عينا ولا اشتراك
مع متعلقه الموجودات في السبوت حقا فقد حققته ما نافي لا تفاق
ثابتة بكون دليلا وعقلا الكلام الله لتسلسل ما لا نهاية في العين
فلا سبيل لا موجود شائي لكان المعدوم ثابتا لم لا نفارق الموجودات اذ
عدم ان لا اختصاص لضرا شاهد من نفع واحد كما سوى ثابتة حالة العلم
ملت السبوت غير الوجود وما يمنع الثاني لا الاول على المعقول من السبوت
الوجود في العين فانات معي اخر غير الكون فيه امر اعتباري محقق
في السبوت كما نابة في الوجود فان سفى ذلك صار اشتراع لعقلا واسا ما لا
يعقل لكن قد دل الدليل على اشتراع دخول الثانية في الوجود ما هضه
في السبوت اذ كل ما هو كائن في العين مختص فيه قوله ولو اسلم
جدلا دليل للعقل على ان عدم الاول كل معدوم ممكن ثابت لكونه معلوما
للحكم على نقابله للوجود فمعلوم للعلم على الحركة منه وبسرة مع عنها في ادا

للمله الاحد به جاله الحمد به
حق الاعتقاد الظاهر ب
والواجب الاظهار بحمده
وها انا اشرع في المقصود
موكلا الامر الوجود

قوله نحمد الله اعلم ان الاولى في الامور العامة اي الامور الشاملة لكل
المعلومات بطريق تفديع الامور على المعلومات وذلك لان المعلوم ان اعتبر
حيث هو ماهية بلا قيد فان كان معه الوجود او العدم وجوبا او امكانا او امتناعا
حصل الوجود والعدم والوجوب وصاحباه وعلم ان الحقيقة الوجود الكثير
والقدم والحدوث وعلم الى من قوله الفاضل الرازي انها الامور المشتركة
بين كل الموجودات او المعدومات او اكثرها وظاهر اعلم ان المختلف
فيها مقابل قسم باحثنا عنها الى المعرف فقرر وجوها للباحث في
الوجود هو الثابت والعدم هو المنتفي فيه والمقدم على الباحث الشيء القائم بنفسه كالجوهر
او غيره كالعرض واحترز بانه الذي يمكن ان يخبر عنه والعدم نقيضه اي ما منع
ان يخبر عنه واحترز بانه المتصور بالعدم والذي يكون حاصلا او متعلقا
ومقابله والكل فاسد لاستلزامه العدم لان الباحث عرادف للموجود
والموجود قد الوجود فعرف بما يوقف معرفته عليه وكذا المنفي مرادف للمعدوم
لا اخص منه اذ المعدوم العدم الخارجي لا المطلق منها وان كان انسب هنا
فان الذي وقع في عبارات متعددة الاصل فارضا لكان الاحسن
هو الاستماع وقيد العلم ونسبه امر الا خبرا او وجودا والعلم معرفة بهما قيد
ولكن في استماع قلت ما لم يستتم والعلم الحاصل ان الوجود نعرفه بهما قيد
فكيف يقول الفاعل هما متعلقا بهما نعم ان الوجود الذي له اثر في العرف
ليس عنه وكيف عنه ان المعدوم عنه نعرفه اللفظ اي شرحه اذا علم
حقيقة مدلوله المفرد وكما نعرف هذا اللفظ وضع له فنعرفه لعلم انه وضع
له ونعرف ايضا ان الوضع اذا لم يفد امرا ايجابيا فما كان معلوما عدميا لا افاد نعم المجهول

ويو

ما سلمنا انها موجودة للخارج من حيث وجودها في النفس الوجود الخارجي
فانهم يوجدونه في غير النفس والفرق ان الوجود الذي النسبة توجد في
الخارج بالذات وفي النفس للموجود فيه فالمعتقدات لا توجد في غير النفس
بل اعيان حصولها في النفس الموجودة فيه فعلم منه ان وجد لا تقام بنفسها
ما عرفه فاذا ح دقته واضح قوله وليس نزعم بعضهم ان الوجود حصول
الماهية في العين وعدوها سلبا للعدم الذي اقامه بانه يوقف على حصولها فيه
فلو كان حصولها فيه معللا بالعدم لدار لم الا نسلم توقف حصول الحصول على
توجيه وفيه نظر اما في جواب دليل الاشعري وكل فتوجيهه بوجه اسط وهو
ان الصفة سوته اكوانا ثلاثة على ذلك السبر والاول فلان قيامها به ان
يوقف على حصول الماهية بعدم حصولها عليها لعدم الموقوف عليه على الموقوف
لكن حصولها متاخرا عنها لكونه معللا بهذا الصفة بعدم العدم فان لم يوقف لم
ان الصفة للعدم بالصفة السوته فانه محال واما الثاني فلان الشيء حينئذ كون عين
بعضه فانها لم تكن للعدم الصرف عليه للحصول في الاعيان وهو باطل
بالضرورة وهو لا سبيل الى ابطاله والثالث انا لما سلمنا ان كان وجود الشيء
من المعلل حالا فاجتماع النقيضين محال اولا من قولنا نعم فان كان وجوده
ايضا ان بعدمه السوته والصفة انما تحصل زائدا لها لان لا يتوقف معقول عراض
العالم الها وجيح لحقيقة وتوقف السوته وفي الزيادة هنا ان الزيادة ان
استلزم الاحد يتوقف عليه حيث لا يمكن الخلو عنه بنى السوته وكلا والزيادة
ولا الاول كالسواد والبياض والثاني كالعلوم الحادثة فكيف لعدم توقف الوجود
خرج محض نعم نعم سهوه صحيحها بالاستقراء وهو يتبع سواد
الوجود فانه مستحيل في كلها في الخارج وكما ضد له لانه نقيض كل معدوم
كان اكوانا وكل شيء من احدى النقيضين نقيض للاخر فالعدم الخارجي نقيض
السلب وكلا فاحال ان احدا مطلقا وكلا فالعدم ملكه وايضا استلزام النقيضين
انما حيث حقيقي اخر الجنس والوجود لا جنس له فكما مثل الايجابيان
ذاتان وجوديان كذلك يعقل منها امر الاحد او نعم كل منها عام الاتحاد

من اكتب الصفه والذي له وتعالى ان يسامني الهدى على الطلب
من الاسفار في بعض الاسفار لطالما كتاب منسوب الى الفاضل العلامه
قدوه المحققين سلطان المحققين الباحثين نصير الحق والدين محمد الطوسي
جزاه الله عن طلبه الحقائق خيرا يعرف بتجريد الاعتقاد صغير الحجم كثير العلم
مشتمل على عيون فوائد الاعتقاد وكنوز مسائل الاحتقاد وحل اكثر ما دون عليه
من المسائل وعقدا وما اطلع عليه من الدلائل مع تحقيق لمهمات المطالب
محلى بما اصول الدين منطوق على لباب ارا المحققين من الحكماء والمتكلمين عن
ان نفائسه تحت لالفاظ محرره وفرائده وراء الالباب محرره فيوجد لديه لم
سبق في هذا الباب مع هم لم تزل في هذه الاقطار في كنف خفي وستر مطوي
حتى بلغ الفحص منتهاه ان يريد ما كمن بها تقدير الامكان متطاولة الزمان الطويل
حاد فرصتها بعد الطلب وصيدها بعد الطلب فاقتنصه واقتنى قواعده واحرز معاقله
واقتفى معاقله واكرم فوائده واقتطف فصوله واحصل اصوله واوضح نصوصه و
حل ما وكل غوصه ومعانيه مصرحا عن الغطاء وكشف عن محياه الخفاء
معرضا عما لا يتعلق بغرض الشارح لكلام الغير لا في نزر يسير محتمل
وتزين البحث محتاجا عن الاكثار الممل والاختصار المخل كل ذلك مع اقتدار
مقل الصناعه وتصرف البارع في هذه الصناعه سلم الله تعالى حرباه في
والمحصول والفروع والاصول وطرق مرحى واخراسه ما الجبين لنفوس
المستعدين من مسح الصفح وقذه من شمس استنارت نفوس الله لشرف على
ملوك العالمين ومن سان القطر العدل اكلها والذي اصبر الاصل اطلها الحكم
عادت هذه المباحث الجليله اللطيفه المعين بما على اهلها والكتاب الجليله الشريفه
المصنون بما عن اهلها الاجناب خلعه الخصر الفتوه وبضع النفس النفوسه
ومنح الضع لديه من سلطان الاصطفه وكرامات السعوه
الحضر الرفيعه الحضره الله ومنن وانعام لسلطان المعظم الطاعه بعد
الله وطاعة رسوله ثنا عما من اطاع الله ورسوله ومن عصاهما
فقد كتب الكتاب الله الغني مع قبول الطاعات لانتفاعها مع استحقاقه
الدعاء

الدعاء الا تعقد بها فهم السعد والعلم عاجلا ولوالدين والعلم اجلا
ثم خلفا الدين وخلفا المعين ومصابيح الانام ومفاتيح الكلم وكنوز العلم
ومعدن الحكم ارشد ذوي الحقائق ما قدم السعد والاولاد ومنوا بسابغ
النعم لملوك اهل الهدايه وصايت ذي نعمتي لا ذلك الجناب العلي وسيلتي لا
ذلك العتبه التي حض من الله على سلسل وصته الطاهره وبارق تربته
الزاهره في طل خدمه من لجلوصا قلبي بمساهدته وافوز الامال
بمحاضره وانسالي الاهل والوطن وبالقته من نواب الدهر
وهو الفاتح حضره كالمسك السحق الداخ حين الاكل قرب
وسحيق الجاني بالفضليس الحاني للراشتي رياسة ذاته
لاعرضه وحصنه لا محازبه منبع السعادات ومنبع الكرامات
مخزن علوم العلماء مرجع اكابر المشارق والمغارب ذو الولاية
الباهره والمعجزه القاهره امان الله تعالى ما طالع في الافاق
المفرد من كان الاعراق طلع الخلاص والعام مالك الحقوق والابواب
على الانحاء والدنيا والدين وحيد الاسلام وفخر المسلمين لازال السعد يجيب
السريره بعين الله مكلوه قال حمده مقرونا لانتاج كل امنيه وانقاه
الله تعالى شوبه كدر وكل شيئه غير لطف لحصول الامال
ويفيد بقوله الاعمال ويقبل منه اعناق الرجال
ويحظى بعلاه القدر في اطول الاجال والحمد لله الذي فضله
على الاكابر بفضلا وارتاه من اهل جعله ونفضلا
وجعل عظم الرغبه في اقتنا الخيرات ونشر الحسنات التي
يتبع بها الحسنات يوم لا ينفع السعد الا من اتى الله بقلب سليم كما اختص حبيره
لرسله فاتبه نصرك وكلاءه ضليته له نابيا
فاجعل العدله مصاحبا ولعدوه محاربا وزده
توفيقا على تربته العلماء وقوته الفضلا وافشار

عطا ملك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مبدع المجردات وصانع المركبات وواهب العقل والحياة ومنزل
اهل البيت الى السبيل النجاة وفاصلها عن الذوات الطاهرات والصلوات الزاهرات
خصوصا على ساحب الكرامات والمعجزات وآله المهديين الى الحق والصواب
وبعد فانه خطر ببالي الراجي رحمة ربه محمد بن اسعد النجفي السترى تقبل الله سعيه الوفي
لا سألني رحيم الدين ان يسهل له العلم واريه واتعرف الى اهل البيت وصحابه
فقادني الشوق بهم وشرح الصدر والجنان للعلوم الى ان اقفا اثارهم وتلمس
ولالئ زمر المحصلين وسلك المشغلين فاخترت حلا الوطن وشقطرابي وترك
العطن وعام انباسي وتشمر اشمر الجد واتاني حزم الله عنه عن كل الريب
حين طعنت في العمر الثالث من العمر بلغه الله السلام موعزا لسلوك هذا المطلب العظيم
فتشمرت لسلوك هذا المذهب العظيم فلما نزلت الدار وقضيت الوطر واعطت النفس الباغية
طلبها من ذلك حتى ارتقد متوخاها ومض كبرق شعشعاني وبارق
نوراني من سماطح العادي لامن سمع المبارك وملاشا الهواجس النفسانية
وصحلت الدواعي الشهوانية واسغلت سجية الارواح الطبيعية للكسب من صراط
الذات الخسيسة المدنسة للنفوس الروحانية فاخذت سمت الرياضات الدينية للزلة
للرذائل الخسيسة اذ كنت لله ومنه فسألت منذ زمان البصير على رفض العوايق
وقطع العلائق عن الاعراض الدنيا الدنية واغراضها وتركت هذه الخسائس السفلية
ودخائلها لحشم بعدك عني مقالة ذه وزيارة فرصة ومن جرب
مجربا حلت الندامة لشخص لا علم من العلم من علمي العقل والنقل وعلمه
ما بعاضد البيان ويكافيه كما البرهان والوجدان كون العالم بالله
هذا والذي لا اله الا هو كان تذكرت في اثنايه ما اوصاني به والدي رحمه الله واشار
عليه عند الاسيدان والنهوض من بلده حتى حل بكل امر او خرج بكل فقر
فاستعنت بالله العزيز المقدس والتزمته للطريق اخر يضوه فانا بحبل الله الاعتصام
والاخبات لعسى الله ان اداني ما يعرفه الداني والقاصي ويقربه المطيع
والعاصي فاسلمت امري واقفيت اثره فتوجهت لقاها وجعلت وجهي سطرها

فلما

فلما دخلت البقعة الشريفة والمدينة المنيفة عرضت نفسي ساكوا في وقت
بتمامي تراني اماني المفرح والمسرات وابسط لي الصفو على الاوقات وجد لطيف
ونوم خفيف فصادفت انابتها في مقابلي حرم الطاهرين وسط
الذي سمح بمعاني وما لبحراني وشيء نوراني وهيكل جسماني
تمثلا لانفه المتعالي وسماعه المتعالي وروحه
الفوز بالمطلوب ليس
الفوز بالموعود وعلمت بقران الاحوال الى لا كشف عنها القناع الحجاب
انه الوصي الوفي العلي الزكي فطلب بجداده السلام والتوسل من الامام ابيه
العلي العظيم والجواد العلم كما ان علمك تعالى عن معالي وكمال تراه
ما حاز لي بالقرب فلما دنوت اليه على عليه السلام على مولاه تعالى ومن يتولى الله
فهو الفوز خير البشرى وقال علم حرم العلم وتوكل على الله ان الله بالغ امره
ماهر حسني بلاغ الكلام عن عنى الطلاب لا فضا الفن والبحاء وجهد تملي
بعلم العرفة وتسنات واحتى بعد الى تمام وساعدني لحصول
بغيتها من الصفات الطاهرات وابعدني عن ارباب الحادس وكلاوناف
للاصابات فاوصيني لما جعلها ذخيرة اكسب من الحراس والاوراه وشرى
للخول وكلا كما كان دأب الاحبار على ابراسه فيه سكان اهل الديار
الى طف فيها لطلب العلم والبحران وشيخ بالاساءة السرية والعمل
الاصول وامدد فيه المقول بصحيح النقل والعقل وتقويه للفرع بالاصل
لانه الطريق القويم والنهج المستقيم اذ سالك كان على غير اساس وبناية
وبدن بلا رئيس وراس فلم ازل كب سعيي فامن حسنا بالعلم العلماء
متوجها لما لا اله السعود والمكاسب الشرعية منهوسا بالاخراط في زمر
المشتغلين في حقائقها والمجتهدين في ابراز دقائقها فان العالم بالدرس
كالجالس في بروج عالم المحسوسات والباطن في الباطن الباطن
والغائبات فمن نظر الى البرهانيات جلت له المكاسبات والمساهلات
ومتى انفطر الحسانيات والغائبات امن الخلق من ارباب الحادس والاوهام
والمنيات يحتمل في الاطلاع على ان الباطن الباحث عنها

٢٠١٠

كتابة تجريد

وكيف بك قول الناس فيما تكتبه
لقد كان هذا مرة لفلان

محمد افندي

3.*
E 333 6
3690 799

MS 3690 r

SHARḤ TAJRĪD AL-ʿAQĀʾID, by Badr al-Dīn Muḥammad b. Asʿad al-Tamīmī al-Yamanī AL-TUSTARĪ al-Ḥanafī (d. *ca.* 730/1330).

[A commentary on the *Tajrīd al-ʿaqāʾid*, a treatise on dogmatic theology by Naṣīr al-Dīn AL-ṬŪSĪ (d. 672/1274).]

Foll. 137. 22 × 12 cm. Cursive scholar's naskh.

AUTOGRAPH.

Undated, 7/13th century.

No other copy appears to be recorded.

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service

Chester Beatty
Library
MS

0303 1979

5 cm